الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الفرع الثاني

طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية

رسالة لنيل دبلوم ماستر بحثي في العلوم السياسية والإدارية

إعداد

رشا الظريف

لجنة المناقشة

الدكتورة ليلى نقولا	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتور أحمد ملّي	**أستاذ**	**عضواً**
الدكتور كميل حبيب	**أستاذ**	**عضواً**

2017-2016

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبتها فقط.

شكر وإهداء

أتقدم بجزيل الشكر للدكتورة ليلى نقولا المحترمة، التي لم تكن أستاذة أكاديمية عادية بل أختاً كبيرة، اهتمت بأدقّ تفاصيل الرسالة، وساعدتني على سلوك الطريق العلمي والموضوعي في مقاربة موضوع الرسالة، وكانت الداعم لي في الصعوبات، خصوصاً من أن لا أكون على قدر هذا التحدي، ولم تشتكي يوماً من الأسئلة والاستيضاحات، بل كانت سريعة الاستجابة لأيّ استفسار أو تصحيح.

وأهدي هذه الرسالة الى كل أستاذ علّمني وأوصلني لهذه المرحلة، كما لا يمكن الّا أن أشكر رفاق الدرب، عائلتي التي تحمّلتني وكانت الداعم الأول لي، في كل مراحل حياتي.

المقدمة

تميزت الصين في السنوات الأخيرة بنموّها الاقتصادي اللافت، وسلكت استراتيجية جديدة وهي نشر مفهوم التنمية في جميع أشكالها لتشكّل قوة ذكية تضاف إلى القوة الصلبة والناعمة التي تمتلكها.

فانطلقت فكرة مشروع طريق الحرير في ربيع عام 2011، الذي يتوقع أن يكون نهضة القرن الواحد والعشرين لاحتوائه استثمارات ضخمة في عدد كبير من الدول.

ولا يمكن تعريف هذا المشروع بأنه اقتصادي بحت، بل إنّه جامع السياسة، الاجتماع، الدبلوماسية، الأمن... فبالمختصر هو مشروع شامل ومتكامل. لذلك سنبحث في إمكانية تحوّل دولة الصين عبر هذا المشروع من قوة اقتصادية إلى هيمنة سياسية عالمية. كما سيكون لطريق الحرير الجديد شِقّ تعاوني لتحقيق التنمية في الصين والدول المشاركة، وفي الوقت نفسه تنافسي عند تضارب المصالح.

ولهذا السبب صغت إشكالية البحث منطلقة من الاقتصاد وصولاً إلى السياسة، وهي التالية:

لقد تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية، حتى بات البعض يتحدث عن القرن الحالي بأنه "القرن الصيني"، وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولى بحلول 2025، فهل طريق الحرير الجديد سيعطي الصين إمكانية التحول من قوة اقتصادية إلى قوة هيمنة سياسية عالمية؟

ويمكن إلى جانب الإشكالية الأساسية، طرح عدة إشكاليات فرعية، هل مبادرة طريق الحرير الجديد هي "خطة مارشال جديدة" أم هيمنة سياسية مبطنة؟ في ظلّ ممارسة الولايات المتحدة الأميركية سياسة التطويق على الصين، عبر عقد تحالفات استراتيجية عسكرية واقتصادية مع دول تنافس الصين أو تجاورها، فهل طريق الحرير الجديد هو المخرج للصين من هذا التطويق؟

وسيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لعرض كل جوانب موضوع طريق الحرير وتحليل أبعاده على مختلف الأصعدة.

كما تمّ تقسيم هذا البحث إلى فصلين، الفصل الأول نظري بعنوان التنمية كجزء من الاستراتيجية الصينية الجديدة، تضمّن أبرز نظريات التنمية وتاريخ الصين الاقتصادي، ويتحدث القسم الأول فيه عن أنّ الاقتصاد سلاح في العلاقات الدولية، فالفقرة الأولى تتحدث عن التنمية كأداة من أدوات القوة الذكية، والفقرة الثانية تتحدث عن الليبرالية الجديدة بخصائص صينية.

ويتضمّن القسم الثاني من الفصل الأول القدرات الصينية بين التراجع والتقدم، وفيه الفقرة الأولى بعنوان جيوبوليتيك الصين داعم أم عائق لطريق الحرير الجديد؟ والفقرة الثانية انفصام في رؤية الصين لنفسها ولرؤية الدول الأخرى لها.

أمّا الفصل الثاني فهو تطبيقي، بعنوان طريق الحرير الجديد... طريق تعاون أم تنافس؟ فيشرح القسم الأول طريق الحرير القديم والجديد بعنوان طريق الحرير... طريق قديم جديد، ضمنه الفقرة الأولى طريق الحرير القديم... ممرّ الحضارات، وفقرة ثانية طريق الحرير الجديد... نهضة العصر.

ويتناول القسم الثاني مشاريع تنافسية على طريق الحرير الجديد، فيه فقرة أولى بعنوان: المشروعان الأميركي والروسي، والفقرة الثانية طريق الحرير...هيمنة اقتصادية أم أداة نفوذ سياسي عالمي؟

وتكمن الصعوبة الأساسية في هذا البحث في أن الموضوع جديد ولم تتم معالجته في وقت سابق، ما يعني عدم وجود مراجع كافية والخرائط متباينة لطريق الحرير الجديد ولم تحسم نهائياً، ولذلك قد يكون الاستناد بشكل أساسي إلى المقالات العلمية. بالإضافة إلى أن عدم إتقان اللغة الصينية سيجعل الدراسة تستند إلى مراجع باللغات العربية والفرنسية والانكليزية حصرًا، وسيكون من الصعب معرفة الرأي الصيني من مصادره الأصلية.

أمّا أهمية هذا البحث فتتجلّى في كونه بحثًا استشرافيًا، يحاول التركيز على دراسة نمط جديد من النزاعات على الساحة الدولية، فموضوع طريق الحرير الجديد هو موضع نقاش، نتيجة ضخامة المشروع وانعكاساته التي لا تقتصر فقط على تنمية جمهورية الصين الشعبية فحسب، بل على دول قارة آسيا، أفريقيا وأوروبا، الذي يجعل منه محط انتباه ودراسة.

الفصل الأول: التنمية كجزء من الاستراتيجية الصينية الجديدة

استخدمت الصين الاقتصاد وحوّلته إلى سلاح تستطيع بواسطته توسيع نفوذها وتسويق لصورتها كدولة وسط بين دول ذات النمو المتقدم والدول المتخلّفة، فهذا الدور الوسيط الذي تلعبه مهّد لها الطريق لتكون قائدة للدول الفقيرة وفي الوقت نفسه قوة لا يمكن تهميشها في لعبة الكبار، خصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية في عام 2008 ودورها المحوري في توترات المحيط الهادئ.

سأتطرق في الفصل الأول إلى دراسة المراحل الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية وكيفية استخدامها للاقتصاد في إطاره التنموي الإنساني وجعله ورقة رابحة في السياسة الدولية، خصوصاً مع التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة التي أدخلت لاعبين جدداً غير دولتيين كالمنظمات غير الحكومية والجمعيات... الذين باتوا جزءًا من السياسة العالمية وقوة جامعة بين الناعمة والصلبة لتولد قوة ذكية.

كما سأتناول أبرز نقاط القوة والضعف لجيوبوليتك الصين التي يمكن أن تشكل قوة دافعة أو عائقًا لخدمة تنفيذ المشروع الصيني "طريق الحرير الجديد" الذي يتطلب مقومات عظيمة بسبب احتوائه مشاريع واستثمارات ضخمة.

علمًا بأن للصين تسويقها الخاص في إبراز صورتها التي تعمل على تلميعها ونشرها في جميع أنحاء العالم، وللعالم نظرتهم أيضاً التي يمكن أن لا تتطابق مع نظرة الدولة لنفسها.

سندخل في تفاصيل كل هذه المواضيع في سياق الفقرات التي ستبيّن لنا نواحي جديدة بطرح الموضوع الصيني جامع الاقتصاد، السياسة والأمن.

القسم الأول الاقتصاد سلاح في العلاقات الدولية

تعلمت جمهورية الصين الشعبية من تاريخها ومن تجارب الدول الأخرى وباتت من بين الدول الرائدة على لائحة الاقتصاد العالمي بضخامة إنتاجها وسلعها المنتشرة في أسواق العالم، جعلها حاضرة على الساحة الدولية بقوة الاقتصاد.

مرّ الاقتصاد الصيني بنظم اقتصادية عديدة، من الاقتصاد الاقطاعي إلى اقتصاد السوق اليوم، وأصبح نموذجًا فريدًا من نوعه بإطلاقه نوعًا جديدًا جامعًا الحُكم الماركسي بالاقتصاد اللّيبرالي، ونجاح هذه التجربة دفعت العديد من الباحثين إلى الاهتمام بدراسة هذه الدولة ومقوّماتها خصوصاً بعد تحقيق نتائج نمو اقتصادي مرتفع.

واتجهت الصين إلى وضع استراتيجية جديدة مبنيّة على توسيع نفوذها الاقتصادي من خلال نشر مفهوم التنمية، وضخ الاستثمارات في الدول المحتاجة، لفرض نفسها سياسياً وكقوة إقليمية لا يمكن تجاهلها، فلم يعد الاقتصاد في نطاقه التقليدي المحدود (عناصر الإنتاج، الاستيراد، التصدير، الكلفة...) بل أصبح يشمل عناصر أخرى كالتنمية في جميع ميادينها(الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها) التي تُعدّ قوة ذكية تفرض الهيمنة من خلالها.

تلعب التنمية اليوم دورًا هامًا في وضع استراتيجيات الدول، بحيث انتقلت التنمية من مفهومها الاقتصادي إلى السياسي ومن ثمّ الإنساني، وأصبح الفرد هو الأساس والجوهر في رسم سياسات الدول، وباتت حقوقه ومستوى رفاهيته هدفًا في الخطط الانمائية.

الفقرة الأولى: التنمية... أداة من أدوات القوة الذكية

يسود العالم اليوم حركة واسعة من الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث تمتّعت هذه النظرية بشعبية كبيرة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

ورأى بعض المحللين أن التخلّف قائم بسبب هيمنة البلدان المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات على

البلدان النامية، حيث اعتبرت هذه الأفكار امتدادًا للنظرية الماركسية.[1] وفي ظل اعتماد البلدان الفقيرة على البلدان المتقدمة في النمو، غير أن هذه الأخيرة تلقت جزءًا صغيرًا من الفوائد التي حققتها من علاقات التبادل، فهذه العملية غير المتكافئة من ناحية التجارة الحرة كانت وسيلة ملائمة "للاستغلال" من قبل البلدان المتقدمة.

استغلّت البلدان المتقدمة نمو الموارد الوطنية للبلدان النامية عن طريق الحصول على إمدادات رخيصة من المواد الغذائية والمواد الخام، في الوقت نفسه لم تستطع البلدان الفقيرة التصرف حيال هذا الوضع نظرًا لضعفها بالإمكانات وتبعيّتها الاقتصادية التي جرّت إلى التبعية في جميع المجالات.[2]

كما لا يمكن لدولة العيش في انعزال وتقوقع لأنّ ذالك سيزيد من المشاكل الداخلية للدولة (فقر، بطالة...) إلى جانب المشاكل الخارجية، لأن هذه الدولة ستلعب دور المعرقل ضمن سلسلة العولمة والاعتماد المتبادل.

بَيد أن إخفاقات النماذج التي اتّبعت سياسة الاكتفاء الذاتي، انعكست ركودًا في النمو، فقررت بعدها فتح اقتصاداتها مثل الصين، تنزانيا، الهند وغيرها.[3]

وأظهرت تجربة الاقتصادات الصناعية الحديثة في شرق آسيا، وهي هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان وكوريا الجنوبية، خلال السبعينيات والثمانينيات أن نجاحها كان نتيجة التجارة مع البلدان الصناعية المتقدمة.[1]

---

[1] Simeon Hein, **Trade strategy and the dependency hypothesis: A comparison of policy, foreign investment, and economic growth in Latin America and East Asia, Economic Development and Cultural Change**, University of Chicago Press, Vol. 40, No. 3,1992, pp. 495-521.

[2] Benjamin Cohen, **The question of imperialism: The political economy of dominance and dependence**, Basic Books, New York,1973.

[3] Michael p. Todaro and Stephen Smith, **Economic development**, Addison Wesley, Boston,10th edition,2009,p18.

البند الأول: التنمية: بداية اقتصادية... وصولاً إلى شمولية الميادين

برز مفهوم التنمية "Development" [2] بدايةً في علم الاقتصاد، حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين لكسب هذا الأخير القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحُسن توزيع العائدات.[3]

إن التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد، تنطوي على تفاعلات بين أهداف التنمية المختلفة، وبالتالي فإنها تتطلب سياسات واستراتيجيات منهجية، فقضايا التنمية معقدة ومتعددة الأوجه، ولا يوجد مسار واحد للتنمية الاقتصادية يمكن لجميع البلدان أن تتبعه.

على المدى الطويل، تتطلب عملية التنمية الاقتصادية إجراء تغييرات في السياسات لمراعاة العوامل والاتجاهات الناشئة الجديدة. كما أن تصميم سياسات التنمية الاقتصادية هذه يجب أن يأخذ في الاعتبار النظم والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية فضلاً عن تفاعلها المتغيّر مع مرور الوقت في بلد ما.[4]

وقد تغيرت استراتيجيات التنمية تغيرًا ملحوظًا خلال نصف القرن الماضي، وكثيرًا ما يرى الاقتصاديون في التنمية الكلاسيكية أنّ التخلّف هو سبب وحيد، ولكن التاريخ أثبت أن التركيز على عامل واحد لا يمكن ضمان النجاح في عملية التنمية.

---

[1]Vincent Ferraro, "**Dependency Theory: An Introduction,**" **in The Development Economics Reader,** ed. Giorgio Secondi, Routledge, London, 2008,pp.58–64.

[2]هناك فرق بين "التنمية"Development و"النمو"Growth:

تشمل "التنمية" التطوير والتحسين النوعي للظروف لتلبية الاحتياجات العامة ولا تقف عند الاكتفاء، أما "النمو" فهو تغيّر في الجوانب المادية، وتتوقف هذه العملية في مرحلة الاكتفاء ، كما يعدّ النمو جزءًا من التنمية، وله نوعان, كمّي ونوعي ويمكن قياسه بدقة ويوجد هناك نمو بشري ونمو اقتصادي وأنواع أخرى.

[3] نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، دون ت.، ص.1.

[4]Gerald M. Meier and Joseph E. Stiglitz, **Frontiers of development economics: The future in perspective**, a co-publication of the World Bank and Oxford University Press, Washington, 2000, pp.389–485.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية، يجب تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى التغيير التنظيمي، فبدون النمو لا يمكن إحداث التغيير لأنّ البلد يحتاج إلى موارد لتحقيق أهداف طويلة الأجل ضمن استراتيجية إنمائية.

أمّا إيجاد مصدر النمو فمرتبط ارتباطًا وثيقًا بتكوين رأس المال وكيفية استخدامه من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات كافة، وتحريك عجلة الاقتصاد.[1]

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة، منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتمّ بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه أسس الديمقراطية.

- أهداف التنمية[2]:

–زيادة في الدخل للفردي

–تحسين في نوعية الحياة

–تنمية مستدامة

–الأهداف الإنمائية للألفية الحادية والعشرين

- المحركون الرئيسيون للتنمية الاقتصادية:

– النظريات الاقتصادية القديمة

*الرأسمالية: التجارة الحرة، الملكية الخاصة والمنافسة (سميث 1776).

*الشيوعية: الملكية الجماعية والاستقلالية في رأس المال والسلع (ماركس1993).

– النظريات الكلاسيكية:

[1]Gerald M. Meier and Joseph E. Stiglitz, **Frontiers of development economics: The future in perspective**, op.cit.

[2]هذا الجدول يبين لنا تطور مفهوم التنمية الاقتصادية واختلافه حسب النظام السياسي.

*تقسيم النمو على مراحل: الادخار والاستثمارات (روستو 1960، هارود 1948، دومار 1947)

*نماذج التغيير الهيكلي: نقل الموارد من الأنشطة ذات الإنتاجية المتدنية إلى الإنتاجية العالية (من التقليدية / الزراعية إلى الحديثة / القطاع الصناعي) (لويس1954 ، شنري1960).

*نماذج الاعتماد الدولي: الانسحاب من الاقتصاد الدولي والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

*نماذج مكافحة الثورة الكلاسيكية الجديدة: التحرير والاستقرار والخصخصة.

- النظريات المعاصرة:

*نظرية نمو جديدة: المعرفة أو الابتكار.

*نظرية فشل التنسيق:

1- التخلف باعتباره فشل التنسيق بين الأنشطة التكميلية.

2- تدخل الحكومة لاقتصاد أفضل.

- التنمية السياسية:

إنَ مفهوم "التنمية السياسية" مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب:

- يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، ورآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي، الانتقال السياسي، الديموقراطية وغيرها.
- يضم مفاهيم فرعية غامضة، مفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق مثل العدل والمساواة وغيرها.
- تعددت تعريفات التنمية السياسية واختلفت باختلاف المنظّرين لها.[1]

[1]صالح بلحاج، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر،2008،ص.2.
http://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf
(Accessed at 3-4-2017)

يعرف "**Han Park**"، الأستاذ في جامعة جورجيا في الولايات المتحدة، التنمية السياسية على أنها: "قدرة النظام السياسي على تلبية الاحتياجات المتغيرة لأعضاء المجتمع".[1]

تعرف التنمية السياسية أيضًا، "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"[2] ويقصد بمستوى "الدولة الصناعية" هو إيجاد نُظم تعددية على مثال النظم الأوربية، تحقق من خلالها الدولة نموًا اقتصاديًا، مشاركة انتخابية، منافسة سياسية، ترسخ المفاهيم الوطنية، السيادة والولاء للدولة القومية.[3]

وتلعب الدولة دورًا هامًا من خلال "الحكم الرشيد" في تفعيل التنمية، فيأخذ البعد السياسي للتنمية دورًا في بناء سياسة منهجية متماسكة للدولة من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب، التي لا يمكن للحكومة إلاّ أنّ تكون شريكة في هذه العملية.[4]

-التنمية البشرية:

تطور لاحقًا، مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى الى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع (الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية...)، التنمية البيئية، وغيرها.[5]

---

[1]Stephen Chilton, **grounding political development, chapter 5: two recent conceptions of political development**, second edition, Last Modified 30-11-2004. http://www.d.umn.edu/~schilton/Articles/GPD5.html(Accessed at 20-4-2017)

[2]نصر عارف، مفهوم التنمية، المرجع السابق،ص.1.

[3]المرجع نفسه.

[4] Jean Ronald Legouté ,Définir le développement :historique et dimensions d'un concept plurivoque, in **cahier de recherche**, Université du Québec à Montréal, Groupe de recherche sur l'intégration continentale, vol1, n1, février 2001, p.22.

[5]نصر عارف، مفهوم التنمية، المرجع السابق، ص.1.

وانتقلنا إذاً إلى ما يعرف بالتنمية البشرية التي لا تُختصر فقط بالمستوى السياسي والاقتصادي، بل تهدف إلى خلق بيئة يمكن فيها للناس تطوير قدراتهم لحياة خلاقة ومنتجة للتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم.

إنّ الثروة الحقيقية للدول هي سكانها، وبالتالي فإن دور التنمية هو توسيع الفرص أمام الجميع لاختيار الحياة الذي تناسبه.[1]

في ظل انتشار الفقر في العديد من بلدان العالم، تحوّل اهتمام المجتمع الدولي نحو "نوعية عيش الإنسان" وليس مستوى دخله فقط، بعدما شهدت بلدان نامية معدلات نمو مرتفعة للدخل الفردي، ولكنها لم تُحدث تغييرًا كبيرًا في الظروف المعيشية لجزء كبير من السكان.

إذاً الهدف من التنمية لا يقتصر على النمو الاقتصادي، وإنما على التركيز على الحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة وغيرها.[2]

فالمعايير التي تفرّق بين التقدم والتحضّر وبين ما هو متخلف وما هو حضاري، هي مدى الازدهار الاقتصادي، السياسي، العلمي, الصحي... لهذه الدولة، وبالتالي ينعكس على الوضع الاجتماعي والمعيشي للأفراد، ليحدّد مدى قوة الدولة وتأثيرها في الأحداث العالمية.[3]

ومن أهم الأمثلة المعاصرة، هي دولة الصين الشعبية، حيث أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة في سبتمبر 2011، "الكتاب الأبيض" الذي يتناول استراتيجية التنمية السلمية لهذه الدولة، عبر القدرة لتطوير ذاتها من خلال القيام بمشاريع تطويرية وتنموية كمبادرة "طريق الحرير الجديد" والالتزام بالانفتاح على الخارج.

---

[1]Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), rapport mondial sur le développement humain, 2001.

hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2001_fr.pdf (accessed at 1-4-2017)

[2]Dudley Seers, **The meaning of development**, institute of development studies library, London, 1979, pp.9-30.

[3]نصر عارف، مفهوم التنمية، المرجع السابق،ص.1.

وأقرّت الصين أنها مع تيار العولمة الاقتصادية والعمل المشترك مع الدول الأخرى على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، من أجل بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك. إن ما يميز هذا الطريق هو التنمية العلمية، المستقلة، المنفتحة، السلمية، التعاونية والمشتركة.[1]

- الأمن الإنساني:(التنمية+الأمن=الأمن الإنساني)

الأمن الإنساني هو نهج يركز على عيش الأفراد في مجتمع خالٍ من العنف والحفاظ على أمنهم دون الحد من نشاطهم السياسي، الاجتماعي، الديني، الاقتصادي...[2]

أشارت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وتقارير الوكالات الدوليّة المتخصِّصة (منظّمة الصحة العالمية، منظّمة العمل الدوليّة...)، عن أهمية التنمية البشرية وعقدت مؤتمرات دوليّة حول هذا الموضوع للتوعية على تحديات القرن الحادي والعشرين الناجمة عن تداعيات العولمة بأبعادها الشمولية (الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية، الأمنية، السياسيّة...).

إذًا لم يعد مفهوم الأمن البشري يرتكز إلى المفهوم العسكري فحسب، بل إلى مدى تأمين الضرورات الأساسية لوجود الإنسان[3] (بيئة – صحة – ثقافة– اقتصاد– اجتماع...) [4]، وهكذا أصبحت التنمية

---

[1]الموقع الرسمي لوزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية،6 أيلول 2011:
(accessed at 5-2-2017) http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm

[2]Marc Jeannotte, sécurité humaine, réseau de recherche sur les opérations de paix,université de montréal, available at:
http://www.operationspaix.net/105-resources/details-lexique/securite-humaine.html(accessed at 7-2-2017)

[3] إلياس أبو جودة،"مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، تشرين الأول 2010، العدد 74.

[4] بعض التعاريف، على سبيل التعداد لا الحصر:
إنّ المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم نحو التطور جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إذ تناول التقرير في الفصل الثاني منه"الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني" وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين.

حاجة بجميع أشكالها وأولوية في استراتيجيات الدول لتحصين أمنها الداخلي وأداة سياساتها الخارجية باستخدام هذه "القوة الذكية"، التي لطالما استعملتها الدول، منذ عصر الاستعمار حتى اليوم، لتوسيع النفوذ واستثمار موارد الدول بشكل شرعي وبغطاء دولي.

البند الثاني: تعدد أشكال القوة:

في الماضي، كان مفهوم القوة لا يتجاوز مساحة الدولة، عدد سكانها، قوتها العسكرية، مواردها الاقتصادية وغيرها من عناصر جيوبوليتيك الدولة، أما اليوم فبات الأمر أكثر تعقيداً بتنوّع مصادر القوة من قوة صلبة، ناعمة وذكية، خصوصاً في عالم المعلومات المعاصر.[1]

ويختلف كثيراً توزع موارد القوة، بالنسبة لقضايا مختلفة، إذ أصبح جدول أعمال السياسة العالمية مثل لعبة الشطرنج، ثلاثية الأبعاد، الفوز يكون بطريقة عمودية وأفقية معاً.

ويمكن اعتبار هذا التعريف المقدم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أكثر التعاريف تعبيرًا عن مفهوم الأمن الإنساني، باعتباره أكثر تجسيدًا للمفهوم من منطلق واقعي."الشعور بالأمن الإنساني، هو طفل لا يموت أبدًا، مرض لا ينتشر، عمل لا ينزع، هو جماعات إثنية لا تعرف عنفًا، و معارض لا يُقتل في صمت".

أمّا باللغة الأجنبية فعرّف الأمن البشري حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1994 على الشكل التالي:

Le Programme des Nations Unies sur le Développement (PNUD) définit la sécurité humaine dans le rapport mondial sur le développement humain de 1994 : « Depuis trop longtemps les questions de sécurité sont réduites aux menaces contre l'intégrité territoriale des pays… sécurité de l'emploi, du revenu, sécurité sanitaire, sécurité de l'environnement, sécurité face à la criminalité : telles sont les formes que revêt aujourd'hui la problématique de la sécurité humaine dans le monde ».

- كوفي انان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 بعنوان "نحن البشر" أعطى توصيفًا للأمن الإنساني مفاده أنّ أمن الإنسان هو أوسع من معاني انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان ، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضًا خطوة نحو الحدّ من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنات المترابطة التي يتكوّن منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي.

[1] جهاد عودة، **مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة**،المكتب العربي للمعارف، ، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص85.

الرقعة الأولى هي للقضايا العسكرية التقليدية بين الدول، الرقعة الوسطى متخصّصة بالقضايا الاقتصادية والرقعة السفلى هي القضايا الانتقالية مثل الإرهاب، تغيير المناخ، الجرائم الدولية وغيرها من القضايا الدولية.[1]

لذلك تتوزع القوة على الدول والفاعلين على الساحة الدولية، دون استئثار دولة واحدة أو فاعل واحد على مكونات كل القوة.

يخطئ الكثير من السياسيين عندما يركّزون بشكل كلّي تقريباً على الحلول العسكرية التقليدية الكلاسيكية، ما يعرف بـ"القوة الصلبة"، فعنصر العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول، جعل من العناصر الداخلية للدولة لا تقف عند التأثيرات الذاتية لهذه الأخيرة بل تنعكس على دول أخرى.

وكان بول كندي المفكر والمؤرخ الأميركي، في كتابه " صعود وهبوط القوى العظمى" قد تحدث عن: "عدم قدرة دولة ما على مدّ نفوذها خارج حدودها بالاعتماد على تنمية وسائل الهيمنة العسكرية، وأكّد أن مثل هذه الدولة التي تنصرف عن الاهتمام بتنمية الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والموارد البشرية، سيصيبها العطب عاجلاً أم آجالاً، بسبب عدم قدرتها على التوفيق بين التزاماتها الداخلية والخارجية، والمشاكل الخارجية التي ستتعرض لها".[2]

لذلك أصبحت القوة الصلبة لا تكفي لتأمين حاجات وأمن الدولة، لتتخطاها إلى مفهوم آخر وهي القوة الناعمة.

يعرّف "جوزيف ناي" القوة الناعمة، بأنها "القابلية للقيام بالأمور والسيطرة على الآخرين، أي جعل الآخرين يقومون بأفعال لم يكونوا يريدون القيام بها"، ويقدم شرحاً أولياً لمصطلح الحرب الناعمة في مقالة له عام 1990: "هذا الوجه الآخر للقوة، يتجلّى حين يفرض بلد ما على بلدان أخرى أن ترغب

---

[1] جوزف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العبيكان بالتعاقد مع بيليك افيرس نيويورك، ، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2007، ص.23-24.

[2] Paul kennedy,**The Rise And Fall Of The Great Powers Economic Change And Military Conflict From 1500 To 2000**,Unwin Hyman Limited,London,1988,p202.

فيما يرغب فيه، ممكن أن يسمى القوة الاستيعابية أو الناعمة، في مقابل القوة الصلبة أو الآمرية، التي تتجلى في توجيه الأوامر للآخرين بالقيام بما يريد".[1]

القوة الناعمة هي عنصر ثابت في السياسة الديمقراطية، فهي تميل لموجودات غير ملموسة مثل الشخصية الجذابة، الثقافة، القيم السياسية الأخلاقية.... التي تهدف إلى القدرة على الإقناع والجذب، كما يمكن قياسها عن طريق استطلاع الرأي، الانتخابات، جماعات الضغط وغيرها.[2]

هذه القوة هي أكثر صعوبة لتمارس، فالعديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي خارج سيطرة الحكومة، ومصادر هذه القوة، في الكثير من الأحيان تعمل بشكل غير مباشر عن طريق تشكيل البيئة السياسة، مثل الدبلوماسية العامة، الإذاعة والتلفزيون، برامج التبادل والمساعدة الإنمائية، الاتصالات العسكرية.....

تستغرق هذه الأساليب وقتاً طويلاً للوصول أحياناً للنتيجة المرجوة، ممّا يمكن أن تشكّل صعوبات في سياسات الدول.[3] وهناك أمثلة كثيرة عن دخول القوة الناعمة في استراتيجيات الدول، على سبيل الذكر لا الحصر:

أطلق المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "الخامنئي"، مصطلح "الحرب الناعمة" كعنوان أيديولوجي واستراتيجي لجبهة محددة في نطاق الصراع القائم بين إيران والغرب في العقد الأخير.[4]

---

[1]Joseph Nye, **Soft Power: The Means to Success in World Politics**, Public Affairs, New York, 2004, p.32.

[2]كما حدد ناي مصادر القوى الناعمة بأنها: مصانع هوليوود وكل الإنتاج الإعلامي والسينمائي الأميركي / الطلاب والباحثين الأجانب الوافدين للدراسة في الجامعات والمؤسسات التعليمية، فهم سيشكلون جيوشًا يحملون معهم آلاف النوايا الطيبة والودائع الحسنة عندما يعودون إلى بلدانهم وأوطانهم، ويتقلدون المراكز والمواقع العليا وسيصبحون سفراء غير رسميين / والمهاجرين ورجال الأعمال الأجانب العاملين في قطاع الأعمال /شبكات الانترنت والمواقع الأميركية المنتشرة في الفضاء الالكتروني/ برامج التبادل الثقافي الدولي والمؤتمرات الدولية / الشركات الاقتصادية العابرة للقارات / الرموز والعلامات التجارية مثل كوكا كولا وماكدونالدز وغيرها... (يخصص جوزف ناي هذا الكلام عند التحدث عن السياسة الأميركية في استخدام القوة الناعمة).

[3] Joseph Nye, **Soft Power: The Means to Success in World Politics**,op.cit,p.99.

[4]نبيل العتوم، نزار السمرائي وآخرون ، **التقرير الاستراتيجي للمسألة الايرانية لعام 2013**، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2013، ص.70.

أما الولايات المتحدة الأميركية فهي رائدة في استخدام القوة الناعمة، بعد أن أدخلتها في كل تفاصيل استراتيجيتها الوطنية، من الأمثلة: قامت حكومة الولايات المتحدة في مجالات دعم وسائل الإعلام الأجنبية، وإصلاح التعليم...، ومعظمها تمّ نفيذها عبر وكالات متخصصة كالوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) التي تعتبر أداة من أدوات القوة الناعمة.

ومن الأمثلة الواضحة حادثة تسونامي في أندونيسيا عام 2004، حيث نقلت الولايات المتحدة الإغاثة الإنسانية عبر مروحيات حربية مضادة للغواصات وأسطول حاملات طائرات ومروحيات، لنقل الغذاء والمياه والأدوات الطبية.... ساهمت في تقديم صورة إنسانية للولايات المتحدة في مجتمع منكوب والذي أدّى الى توسّل القوات الأميركية للبقاء[1].

كما عرّف "مايكل آيزنشتات" الباحث المتخصص في الدراسات الأمنية والعسكرية في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الحرب الناعمة بأنها " استخدام الأقوال والأفعال والصور الانفعالية كجزء من حملة تواصل استراتيجي طويلة المدى لتشكيل الحالة النفسية لبلد معادٍ لأميركا". وحدّد أن نسبة الأقوال والتصريحات الإعلامية يجب أن تشكل20% من حملة التواصل الاستراتيجي الناعمة، في حين تتشكل الـ80 % الباقية من برامج وأفعال وتحركات ملموسة على الأرض".[2]

---

[1]J.Michael Waller, **Strategic Influence: Public Diplomacy Counter propaganda and Political Warfare**, World Politics Press, Washington, 2008, p.71-72.

[2]Michael Eisenstadt, the strategic culture of the Islamic republic of Iran: operational and policy implications, in **middle east studies**, no.1, 2011.

	ناعمة	صلبة
طيف أنماط السلوك	جاذبية وضع جدول الأعمال ← تعاون طوعي	الإغراء الإرغام ← الأمر
أرجح الموارد المحتملة	المؤسسات القيم الثقافية السياسات	المدفوعات الرشاوي القوة العقوبات

[1]

أما "القوة الذكية" فعرّفتها وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة الأميركية "هيلاري كلينتون"، بأنها "تسخير كل الأدوات التي تتوفر لدى الولايات المتحدة الأميريكية سواء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية أو القانونية أو الثقافية أو الإعلامية، والبحث عن الأداة الملائمة من بين هذه الأدوات بما يتناسب مع كل وضع دولي".[2]

فالقوة الذكية ليست مجرد "قوة ناعمة"، فإنها القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة للإقناع والجذب في استراتيجيات فعالة وفي سياقات مختلفة.(القوة الذكية=القوة الصلبة+القوة الناعمة).

[1] جوزف ناي،**القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، المرجع السابق، ص.28.

[2] تصريح لهيلاري كلينتون أمام مجلس العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ 2009/10/13.

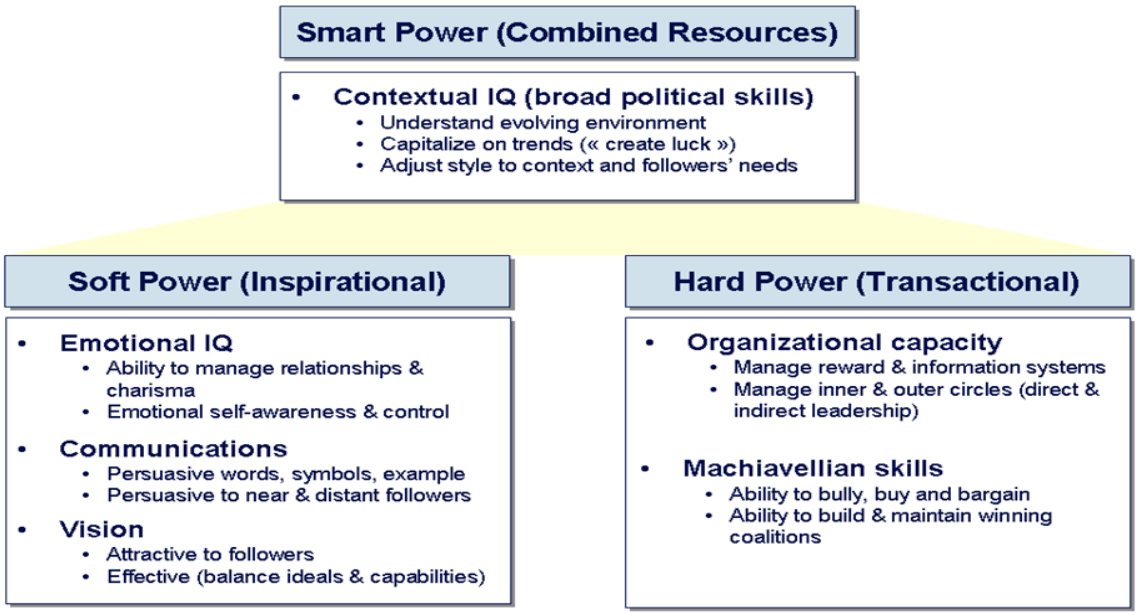

[1]

لا يمكن لدولة أن تطبّق نوعًا واحدًا من القوة، على سبيل المثال لا الحصر، البنتاغون هو الذراع الأفضل تدريبًا والأوفر موردًا للحكومة الأميركية، ولكن هناك حدودًا لما يمكن لقوة عسكرية أن تحقق من تلقاء نفسها[2]، فتعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان، تنمية المجتمع المدني وغيرها، هي أيضاً طرق للتعامل بين الدول.[3]

لذلك باتت الدول تستخدم "التنمية" كوسيلة لبسط نفوذها عبر ممارسة أشكال القوة التي ذكرناها، وسنوضح هذه الفكرة أكثر في الفقرات اللاحقة عبر تناول مثال دولة الصين الشعبية التي تستثمر

---

[1] هذا الجدول مقتبس من المرجع التالي :

http://3.bp.blogspot.com/1VV7N10Awh0/UFRRpbUanGI/AAAAAAAAAkA/v4ykD4KHpwA/s1600/smart-power.png.(accessed at 20-2-2017)

[2] وجهت انتقادات للسياسة الأميركية في حروب العراق وأفغانستان التي كبدت الخزينة الأميركية مبالغ طائلة، كان الأجدى أن تستعمل التنمية كوسيلة من وسائل بسط النفوذ بدل الحرب.

[3] Joseph Nye, **The Future Of Power**, public affairs, new york, 2011, p.81-82.

قوتها البشرية والاقتصادية بشكل متفاوت خلال المراحل التاريخية وصولاً إلى مشروع "طريق الحرير الجديد" الذي سيأخذ حيزًا كبيرًا من هذا البحث.

أما الفقرة الثانية سنشرح أبرز المحطات الاقتصادية التاريخية التي مرّت بها الصين وأوصلتها لإنشاء أسلوب اقتصادي خاص بها لا يشبه أي دولة أخرى.

الفقرة الثانية: الليبرالية الجديدة بخصائص صينية

قررت الحكومة الصينية إجراء إصلاح النظام الاقتصادي في عام 1978، وذلك مع وصول "دينج شياو بينج"[1] إلى السلطة في الصين، فمن خلالها قطعت الصين شوطًا كبيرًا في المجال الاقتصادي الذي مكّنها فيما بعد من ترسيخ مكانتها الإقليمية والدولية .

كان لهذه التجربة انعكاساتها على عدة مؤشرات مثل معدل النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، مستوى دخل الفرد، حجم مساهمة الصين في التجارة العالمية وغيرها . ومن الإيجابيات التي تميّزت بها هذه التجربة هي أنها سلكت منهج التدرج في تطبيق الإصلاحات، وهذا ما أعطاها حصانة ضد الفشل الذي أصاب غيرها من التجارب الأخرى.

مرّت الصين بسياسات اقتصادية متعددة، ولكل مرحلة سِماتُها، مع اتّباع سياسة الانفتاح على الخارج بصورة مخططة وعلى مراحل، وسنعرض أبرز المحطات الاقتصادية:

عاشت الصين في نظام اقطاعي لأكثر من ألفي سنة، وبدأت التحولات الاقتصادية بعد الغزوات الخارجية المتعاقبة بدءًا من عام 1840 .

---

[1] تولى "دينج شياو بينج" قيادة جمهورية الصين الشعبية– بين عامي 1978و1992 – بعد إطاحته "بهوا جيو فينج" وتبني سياسة اقتصاد السوق وكان الرائد والممثل للجيل الثاني.

في عام 1978، انعقدت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني التي أقرّت دخول الصين فترة جديدة للإصلاح والانفتاح وبناء التحديثات الاشتراكية، باعتبارها انعطافًا ذا مغزى عميق في تاريخ الحزب وهو نقل مركز ثقل الأعمال للحزب والدولة إلى البناء الاقتصادي.

وكان لحرب "الأفيون الأولى"[1] الأثر الأكبر في تحول المجتمع الصيني من إقطاعي بحت إلى مجتمع شبه إقطاعي، فأصبح مزيجًا بين تطبيقات الرأسمالية الصناعية الاحتكارية القائمة على أساس اقتصاد السوق تحت قيادة القطاع الخاص في المدن، والإقطاعية في الريف.[2]

اندلعت في 10 اكتوبر 1911 انتفاضة ووتشانغ وأنهت الحكم العائلي واستلم"صن يات صن"[3] السلطة من 1 كانون الثاني 1912 إلى نيسان 1912.

واعتمد بعد حكم صن يات صان تطبيق سياسة توطيد "سلطة رأسمالية الدولة" أي اعتماد النظام الاقتصادي الماركسي، عبر "تخطيط مركزي واقتصادي موجه" – مركزية شديدة – حيث إنّ الدولة تتحكم في وضع الخطة الاقتصادية، لكل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وتحديد الأنشطة الاقتصادية (الإنتاج والاستهلاك والأجور والأسعار والاستثمارات والدخل...)، ماجعل الاقتصاد غير

---

[1] تمثلت أهم الغزوات الخارجية بحروب الأفيون الأولى(1840–1842) والثانية (1856– 1860) التي كان لها آثار اقتصادية عديدة.

قامت حرب الأفيون الأولى بين الصين وبريطانيا والسبب هو محاولة الصين الحد من زراعة الأفيون واستيراده، مما دفع ببريطانيا أن تقف في وجهها بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها بريطانيا من تجارة الأفيون في الصين.

أما حرب الأفيون الثانية فشنّت قوى متحالفة من ثماني دول (بريطانيا، روسيا، المانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، اليابان، إيطاليا والنمسا) على الصين حرباً وهي نتيجة "معاهدة نانكين" الجائرة بين قوى غير متكافئة وتمخّضت عن مغانم كبيرة لبريطانيا كما فتحت شهية الدول الاستعمارية الأخرى للحصول على امتيازات مماثلة، فراحت تضغط على الحكومة الإمبراطورية، وقد أدت تصرفات الأجانب إلى تفاقم النقمة الشعبية والفوضى، مما شجع القوى الأجنبية على توسيع نفوذها والتدخل في تلك الحوادث واستغلالها لصالحها.

ظل البريطانيون يفتشون عن أعذار لتوسيع حقوقهم التجارية في الصين على أساس "سياسة الباب المفتوح"، ووجدوا الفرصة لتجديد العدوان عندما قام عدد من الموظفين الصينيين في 1856 بالصعود إلى متن السفينة "السهم" في ميناء كانتون وأنزلوا العلم البريطاني. وانضمت فرنسا إلى بريطانيا في تحرشها متعللة بمقتل أحد المبشرين الفرنسيين داخل البر الصيني، وأنذرت حكومة الصين بتسليم القتلة.

تيانغ ينغ كوي، **طريق الصين:النظرة العلمية الى التنمية**، ترجمة عباس جواد كريم مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2011، ص.26–27.

[2]محمد طاقة، **العولمة الاقتصادية**، مطبعة السطور، الطبعة الأولى، بغداد،2001، ص.90–91.

[3] "صن يات صن" هو مؤسس الجمهورية الصينية –أول رئيس لها– ولعب دوراً مركزياً في إنهاء حكم سلالة قنج التي حكمت الصين من العام 1644 إلى 1912. تولى أيضاً رئاسة الحكومة الإنتقالية وعمل مع آخرين على تأسيس حزب الكومنتانج، الذي أصبح قائده.

قادر بطبيعته على تلبية احتياجات الشعب، كما أنّ عملية استبعاد المصلحة الذاتية للمشاركين في الاقتصاد الماركسي وإهمال احتياجات ورغبات الأفراد كانت من أبرز مشاكل هذا النظام، فالمصلحة الذاتية هي الدافع للتقدم كما حال الاقتصاد الليبرالي من خلال المبادرات الفردية.

تكمن الصعوبة أيضاً، في التحكم المركزي وهي في "عقلانية الحساب الاقتصادي" أي التوفير في استخدام الموارد، فتخضع الأسعار في اقتصاد السوق، لقانون العرض والطلب، بعكس اقتصاديات القيادة المركزية حيث إنّ السعر يُحدَّد من قبل السلطة ولا يمكن تعديله إلاّ بقرار منها، ولهذا فإنّ هذا النظام يفتقر إلى مؤشر العرض والطلب، ويهمل رغبات المستهلكين ويفتقر أيضًا إلى عملية توجيه عوامل الإنتاج حسب رغبات السوق.[1]

إنّ الاقتصاد الصيني في ظلّ هذا النظام، جعل كل المشروعات التي يمتلكها الصينيون والأجانب كالبنوك وسكك الحديد وغيرها من المشاريع بيد الدولة، ولا يسمح للأفراد بإدارتها لمنع احتفاظ الرأس مال الخاص بالمشاريع الكبيرة واحتكارها، فأسفرت عن أزمات مالية متلاحقة وتراجع للنمو الاقتصادي في هذه الفترة.[2]

وإلى جانب تطبيقات رأسمالية الدولة، انتهز القطاع الخاص الصيني، نشوب الحرب العالمية الأولى لتوسيع نشاطه، ممّا أدى إلى تقدم القطاع الصناعي الصيني وبالتالي ازداد عدد العمال من أقل من مليون عامل عام 1914 إلى حوالى ثلاثة ملايين عام 1919.[43]

---

[1] Franz Josef Stegmann, **Economic Liberalism, Marxism and Critical Judgment**, St Augustine College of South Africa, Volume 5, 2004, pp.44-45.
http://ordosocialis.de/pdf/Stegmann/Econ-Liberal-Marx-Crit-Judg.pdf (accessed20-4-2017)

[2] محمد الجندي (ترجمة)، **الصين المعاصرة**، ، الاتحاد السوفيتي، 1975، ص7.12.

[3] جيان بوزان وهوهوان، **موجز تاريخ الصين**، ترجمة هناء عبود، دار دمشق للنشر، 1983، ص131-132.

[4] تطورت الطبقة العمالية وازداد وعيها، فقامت بحركة 4 أيار 1919 الموجهة ضدّ الاحتلال والإقطاع في البلد، وبدأت البروليتاريا الصينية بالظهور.

أدّت السياسات الحكومية في التوجه المركزي من جهة، والسياسات الاحتكارية من القطاع الخاص من جهة أخرى، إلى حصول عجز في المالية العامة للدولة، فكانت من عواقبه زيادة في معدلات الفقر، تدني المستوى التعليمي والصحي وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.[1]

دامت هذه المرحلة حتى 1949 حيث تشكّل نضال ضدّ هذا التوجه، سُمّوا "بالجيل الأول" من الجماعة القيادية المركزية التي اقتدت بأفكار "ماو تسي تونغ" الواضحة في مقالته على مكافحة نزعة تقديس الكتب، وطرح لأول مرة مهمة "تصيين الماركسية" أي رفض للماركسية المجرّدة وتطبيق الماركسية الواقعية وانتهى النضال بإعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بقيادة ماو تسي تونغ.[2]

تسلّم ماو تسي تونغ قيادة الحزب الشيوعي الصيني في 1949 حتى 1976، وعمل على تطبيق تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية تمهيداً للتحول الكامل نحو اقتصاد اشتراكي موجه مركزياً من قبل الدولة تكراراً، تغييرات عديدة.[3]

إنّ الاقتصاد الاشتراكي هو نظام اجتماعي–اقتصادي يقوم على فكرة أنّ الجماهير العاملة من الشعوب هي التي يجب أن تمتلك وسائل الإنتاج، وتهدف هذه الأخيرة إلى مشاركة جميع فئات الشعب في الإنتاج والدخل القومي وبناء الدولة والمساواة بين الجميع مادياً ومعنوياً.

أما الفارق بين الاشتراكية والشيوعية فهو أن الأولى نهج اقتصادي بينما الثانية هي أيديولوجيا، أي تتسم بالشمولية التي تطال جميع نواحي الحياة، ولكن الاشتراكية تبقى محصورة بالاقتصاد.

ويؤكد الشيوعيون أنّ أيديولوجيتهم تصبّ في النهاية في مبدأ الاشتراكية الذي نادى به ماركس، ولكن الاشتراكيين لا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ماركسيون.[4]

---

[1] غارسنو، **النجم الأحمر فوق الصين–المرحلة الأولى للثورة الصينية**، ترجمة كمال أبو العز كمال، دار الطليعة للنشر، بيروت 1970، ص.10.

[2] تانغ شياو جيوي، المرجع السابق، ص32.

[3] تانغ شياو جيوي، المرجع السابق، ص.46–47.

[4] محمد فخري راضي، **الديمقراطية:مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات**، المنهل، الاردن، 2014، ص169.

البند الأول: أبرز المحطات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية:

تتميز جمهورية الصين الشعبية بتجربتها الخاصة الاشتراكية، فتقسم التغييرات إلى ثلاث مراحل زمنية:

أ- 1949-1951:

- على مستوى السياسات الاقتصادية الممهدة للتحول إلى الاشتراكية: تمّ وضع حدود دنيا للأجور بربطها بأسعار الرز (كمادة غذاء رئيسية). اعتماد نظام التقنين الاستهلاكي عبر بطاقات تموين مدعومة. وضع ضوابط مالية ونقدية صارمة لمراقبة المؤسسات العامة.
- على مستوى القطاع الزراعي: جاءت إجراءات ماو تسي تونغ في التحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزياً من خلال تجميع الأراضي الزراعية في شكل تعاونيات جماعية كبيرة،[1] تمهيداً لبناء اشتراكية زراعية كاملة.
- على مستوى القطاع الصناعي والتجاري: تمّ تحويل الجزء الأكبر من الصناعة الرأسمالية إلى أشكال مختلفة من رأسمالية الدولة، كما أنّ القطاع التجاري كان يدار بمركزية شديدة.[2]

ب-1952-1976:

استراتيجيات التحول التنموي الاشتراكي:

- استخدم الصينيون النموذج السوفيتي في وضع الخطة الخمسية لاستراتيجية الصناعة الثقيلة (1952-1957) كصناعة الطائرات والسيارات ومولدات الطاقة ومعدات التعدين والمناجم وغيرها.

الهدف تحويل الصين من دولة زراعية إلى دولة صناعية اشتراكية كبيرة وتمّ تمويل هذه المشاريع بمساعدات تكنولوجية وتسهيلات مالية من قبل الاتحاد السوفيتي.[3]

---

[1] كل جمعية تعاونية تتألف من 1200 أسرة ريفية، بانعدام وجود ملكية خاصة، بل تم تأميم جميعها وتحول أصحابها إلى عاملين فيها مقابل حصص معينة.

[2] طاهر فاضل حسون، البناء الاشتراكي في الصين، **مجلة الاقتصادي**، 1979، العدد3، ص30.

[3] ميشال تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص.309.

- في أواخر الخمسينيات، اختلفت الرؤية بين الصين والاتحاد السوفيتي تجاه نموذج التنمية الاقتصادية الملائمة للصين، ويعود هذا إلى الفرق بين الظروف الاقتصادية، السياسية والتاريخية للبلدين، ممّا أدّى إلى توتر في علاقة البلدين وعرفت هذه المرحلة "باستراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام" (1958-1962).[1]

تمّ إلغاء اتفاقيات التعاون بين الصين والاتحاد السوفيتي، وتوقفت المساعدات التي كانت تعطى من قبل السوفيت، فدفعت هذه الأحداث الصين إلى اعتماد تنمية اقتصادية جديدة والاعتماد على الذات لتحقيق الاشتراكية. كما قامت تلك الاستراتيجية على وجوب تطوير جميع القطاعات، والأهم هو اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية. اللامركزية الإدارية تجسدت بالكومينات الشعبية، وهي نظام إداري يجمع بين الإنتاج الزراعي، الصناعي، التجاري والثقافي، وهي نتيجة دمج التعاونيات القديمة لتوفير المزيد من القوة العاملة، الخبرة ورأس المال.[2]

- تمّ تنفيذ الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة من (1966-1976) وعرفت الصين ثورة ثقافية في 1968، حيث عمّ العنف والفوضى في الصين.

سميت بالثورة الثقافية لأنها كانت تثقف باتجاه واحد، أي التركيز على الصراع الطبقي ليحل محل البناء الاقتصادي العلمي.[3] فكان الاتجاه للاقتصاد الصيني في هذه المرحلة إلى تطوير نظام اقتصادي مكثف ذاتياً في ظلّ توجهات شديدة المركزية من قبل الدولة.

- في عام 1978، تمسّك الجيل الثاني من الجماعة القيادية المركزية بأفكار القيادي "دنغ شياو بينغ" نواة لها،[1] التي تمثّلت بتحرير العقول والبحث عن الحقيقة من الواقع.[2]

---

[1]أطلق ماو تسي تونغ الخطة الخمسية الثانية في كانون الثاني 1958، المعروفة "باستراتيجية القفزة الكبرى الى الأمام" وهي تهدف إلى إيجاد نموذج تنموي بديل عن الاتحاد السوفيتي، فتمّ تطوير قوى الانتاج في الصين والتغلب على التخلف الاقتصادي في مدة قصيرة.

[2]آفيريت هاجن، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب للنشر، الأردن، 1988، ص387-388.

[3]نادر الفرجاني، **الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر- عرض تجربة الصين التنموية**، ندوة التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص299.

وتشكل نظرية دنغ شياو بينغ أفكار المبادئ الأساسية الأربعة وهي: أساس تأسيس الدولة، الإصلاح والانفتاح، تقوية الوطن، وسياسة اقتصاد السوق.

كما كان هناك أيضًا سلسلة من وجهات النظر الأساسية حول ماهية الاشتراكية وكيفية بنائها، طرق التنمية الاشتراكية، التخطيط الاستراتيجي، قوى القيادة، التنمية على جميع مستوياتها وغيرها.[3]

أعلنت القيادة الصينية في ديسمبر 1978 بزعامة دينغ جياو بينغ، عن برنامج إصلاح اقتصادي شامل لمواجهة حالة القلق السياسي إثر وفاة "ماو تسي تونغ" عام 1976 وسنوات الركود الاقتصاد الطويلة.

لقد تزامنت الإصلاحات الصينية مع الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، فكانت النتيجة في الصين إنشاء نوع خاص من اقتصاد السوق يدمج عناصر الليبرالية الجديدة مع تحكم الدولة المركزي وسيطرتها على مختلف مرافق الحياة، فينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية الخاصة، حكم القانون، مؤسسات الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة.

وهناك أيضاً حرية عمل الشركات ضمن الإطار المؤسساتي للأسواق والتجارة الحرة المنفتحة، إذ ينظّر للنشاط التجاري والمبادرة الفردية كمفاتيح للاقتصاد الليبرالي.[4]

سنرى محطات الاقتصاد الصيني بالنموذج الخاص به الجامع ما بين تحكم الدولة المركزي وبعض عناصر الليبرالية من 1978 حتى اليوم، فتقسم هذه المرحلة إلى ثلاث:

أ- 1978-1984: إصلاح القطاع الزراعي:

---

[1]الدورة الثالثة الكاملة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، عام 1978.

[2]طرح "دنغ شياو بينغ" خلال المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني، عام 1982: بناء اشتراكية ذات خصائص صينية وتطبقت في الممارسات.

تانغ شياو جيوي، المرجع السابق، ص46-47.

[3]تانغ شياو جيوي، المرجع السابق، ص51.

[4]ديفد هارفي، **الليبرالية الجديدة – موجز تاريخي**، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، 2008، ص109-110.

تمّ البدء بإصلاح القطاع الزراعي من خلال عدّة إجراءات أبرزها: إلغاء الكومينات والتعاونيات الزراعية وتوزيعها على العائلات الفلاحية، فسمح للفلاحين اختيار أنواع المحاصيل واتباع إشارات السوق في عمليات التبادل مما نتج عن ذلك تفعيل المبادرة الإنتاجية وتطوير الطاقات.

بالرغم من ازدياد دخل المناطق الريفية، واجهت المداخيل ركوداً وانخفضت قيمتها الحقيقية مما جعل التفاوت كبيرًا بين نِسب دخل الريف والمدينة، ما سبب نزوحًا ريفيًا.[1]

ب- 1984-1992: إصلاح القطاع الصناعي:

امتازت هذه المرحلة بإصلاح القطاع الصناعي، وأهم إصلاحَين هما:

- إصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها.

تمّ تحويل الشركات العامة إلى شركات تسير وفقًا لآليات السوق ونقل جزء هام من ملكيات الشركات العامة إلى المدراء والموظفين في هذه الشركات، ممّا أدّى ألى زيادة الإنتاج وروح المبادرة.

- إصلاح نظام التسعير: أصبح باستطاعة المدراء الاحتفاظ بنسبة من الأرباح وبيع أي فائض للإنتاج فوق السعر المحدد لهم، أي وفقًا لنظام السوق الحر.

وتمّ اتباع أسلوب التسعير المزدوج، أسعار تحدد من قبل الدولة لجزء من إنتاج السلع والجزء الآخر تحدده آليات السوق.[2]

وابتداءً من عام1980، أنشأت الصين خمس مناطق اقتصادية خاصة على التوالي، في مدن شنتشن وتشوهاي وشانتو بمقاطعة قوانغدونغ ومدينة شيامن بمقاطعة فوجيان ومقاطعة هاينان؛ وفي عام 1984 بدأت الصين انفتاح أربع عشرة مدينة[3]ساحلية على الخارج. [1]

---

[1] ديفد هارفي، **الليبرالية الجديدة - موجز تاريخي**، ص209.

[2] ديفد هارفي، المرجع نفسه، ص213.

[3] دالیان، تشینهوانغدا، تیانجین، یانتای، تشینغداو، لیانیونقانغ، نانتونغ، شانغهای، نینغبو، ونتشو، فوتشو، قوانغتشو، تشانجیانغ وبیهای:

http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter3/chapter30503.htm (accessed at 15-3-2017)

إعادة التقييم بدأت في آذار 1991، عندما كتب مكت دنغ شياو بينغ مقالاً في أيار وأرسلها إلى صحيفة الشعب اليومية لإحياء العديد من المحاور المرتبطة بمناقشات حول الثورة التكنولوجية الجديدة التي تمّ استخدامها من قبل جاو جيانج وغيرها في الفترة 1983- 1984 .[2]

ج- 1992-2002: تفعيل القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية:

منذ عام1992، اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من القرارات حول فتح مجموعة من المدن الحدودية وفتح المزيد من المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم؛ وأنشأت في بعض المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، مناطق تجارة حرة ومنطقة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية على مستوى الدولة. وبذلك تم تشكيل وضع الانفتاح على الخارج بصورة شاملة وواسعة النطاق وعلى مستويات مختلفة والذي يجمع بين مناطق ساحلية وحوضية وحدودية ونائية. فتفوق المشهد الصيني في ازدياد الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك عبر تطبيق معادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة .[3]

أوضح قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بأنّ بلاده تطبق نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وما زال الوجوب بتمسك إظهار تفوق النظام الاشتراكي في البلاد وإظهار الدور الإيجابي

---

[1]Gabriella Montinola, YingyiQian, and Barry R. Weingast, Federalism Chinese style: The Political Basis for Economic Success in China, **in World Politics**, 17/11/2006 http://pages.ucsd.edu/~mnaoi/page4/POLI227/files/page1_37.pdf (accessed at 25-3-2017)

[2]Roderick macfarquhar, **the politics of china-the Eras of Mao and Deng**, Cambridge University Press, second edition, 1997, p488-489.

كما تجب الإشارة إلى أنّ النتيجة المأساوية لحرب الخليج الثانية واستعمال الأسلحة المتطورة في تلك الحرب قد دفع القيادة الصينية في إعادة تقييم أثر العلم والتكنولوجيا - وضمنياً الأيديولوجيا - في عالمنا المعاصر.

[3]تانغ شياو جيوي، المرجع السابق، ص41-40.

للحزب والحكومة، فيمكن للسوق أن يلعب دورًا حاسمًا في توزيع الموارد لكنه لا يستطيع لعب كل الأدوار.[1]

إنّ هذا القرار يتطابق مع رؤية ماركس الذي أعطى أهمية كبيرة لقوى الإنتاج والاقتصاد، ذاكرًا في كتابه:

"إنتاج الناس الاجتماعي لحياتهم يدخلون في علاقات محددة، ضرورية ومستقلة عن إرادتهم، وهي علاقات إنتاج تطابق درجة معينة من تطور قواهم الانتاجية المادية ويشكل مجموع علاقات الإنتاج هذه، البنيان الاقتصادي للمجتمع، أي يشكل الأساس الحقيقي الذي يقوم فوقه صرح عُلوي قانوني وسياسي وتتماشى معه أشكال اجتماعية. أسلوب إنتاج الحياة المادية هو شرط العملية الاجتماعية والسياسية والعقلية للحياة بوجه عام."[2]

أخذت الصين تطبق هذه النظرية باعتبار أنّ الإصلاح الاقتصادي هو الحجر الأساس للإصلاحات في مجالات أخرى لتشكيل قوة مشتركة. لذلك يجب التمسك باتجاه إصلاح اقتصاد السوق الاشتراكي نظرياً وتطبيقياً لبناء اشتراكية ذات خصائص صينية متمايزة عن الدول الاشتراكية الأخرى.[3]

فانطلاقة فكرة إعادة إحياء "طريق الحرير"، في ربيع عام 2011، يمكن أن تكون خطوة إيجابية نحو التنمية– ليس فقط النمو– خصوصاً مع بروز الحاجة الصينية الملحة للطاقة لتحريك عجلتها الاقتصادية، فهذا الطريق سيؤمن لها التنوع في مصادر الطاقة تفاديًا لأي تبعية اقتصادية وسياسية وسيوفر لها أسواقًا جديدة من شرق آسيا إلى أوروبا.

كان التركيز الصيني في السابق على تحقيق أرقام في سرعة النمو أكثر من جودة هذا النمو، فاستعمال تكنولوجيا غير صديقة للبيئة، عدم الرشد في استخدام الطاقات والموارد، الفرق الكبير في

---

[1]شي جين بينغ، **تعميق الإصلاح على نحو شامل**، دار النشر باللغات الأجنبية، ،الطبعة الأولى، بكين، 2014، ص109.

[2]كارل ماركس، **نقد الاقتصاد السياسي**، ترجمة راشد البريراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1969، ص2–3.

[3]الاجتماع الثالث للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، **مجلة البحث عن الواقع**، العدد الأول، 2013/11/12.

مداخيل الأفراد(بين الأرياف والمدن)، اتساع الفجوة بين الشمال الفقير والجنوب الغني، كلّها دلالات على أنّ جمهورية الصين الشعبية تمكنت من تحقيق قفزة نوعية في اقتصادها ولكن ينقصها الكثير من أسس التنمية المستدامة.

وبعد الإنتهاء من التطرّق الى أبرز المحطات الإقتصادية لجمهورية الصين الشعبية مع معالجة بسيطة للجانب السياسي، سأتعمق في البند الآتي لأبرز المحطات السّياسية لهذه الدولة.

البند الثاني: أبرز المحطات السياسية لجمهورية الصين الشعبية

من خلال دراسة تاريخ القيادة السياسية بالصين، نستنتج أنّ هناك أربع مراحل متمايزة للإشتراكية الصينية:

المرحلة الأولى السياسية (1949-1977) تحت قيادة الزعيم "ماوتسى تونج" الذي انتهج القيم الماركسية اللينينية وسياسة عدم الإنفتاح على الخارج.

تشابهت البنية الأساسية للنظام السياسي الصيني "الماوي" في هذه المرحلة بأغلبية عناصره وتطبيقاته مع البنية السياسية للاتحاد السوفييتي، وان كان هناك إختلاف في وجهات النظر في احيان كثيرة.

كما أنّ هذان النظامان يطلق عليهم في العلم السياسي "الشمولية"، أي القائم على نظام الحزب الواحد، غياب المعارضة المنظمة، تحريم المنافسة السياسية، حظر جميع الأحزاب السياسية الأخرى، منع المنافسة الثقافية، الإستيلاء على وسائل الإعلام، غياب المجتمع المدني المقموع من قبل الدولة، فتميل هذه الأخيرة إلى مصادرة أنشطة المجتمع ككل.[1]

[1] Paul André,**la notion d'Etat dans la pensée politique chinoise et ses consequences sur la scène international**,**science politique**,université Paris-Est,2009,p48.

ساهم تغييب المجتمع المدني من قبل الدولة الى سهولة تعبئة الجماهير وتوجيهها حسب رغبة "ماو تسى تونغ" وحل المشاكل السياسية التي عارضته كما الحفاظ على الإيديولوجيا واليوتوبيا الثورية.

اختفت جميع الجمعيات والمنظمات الإجتماعية المناظرة للنظام القديم وحلّ مكانها منظمات جماهيرية (اتحاد نقابات العمال، اتحاد المرأة، اتحاد الشباب وغيرهم) التي يسيطر عليها الحزب بالكامل، وفقًا لنظرية لينينيين وحزام القيادة.

اذًا كانت الرقابة مشدّدة السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصين، ممّا حوّل البلد الى منظمة واحدة تدير كل المنظمات الصغيرة في كل المجالات. ولتحقيق ذلك، انشأت السلطة عناصر حديثة: دانوي (الاشارة الى مكان العمل)، الملف الشخصي ولجنة الحي.[1]

اضافةً الى كل ذالك، خضع الفلاحون بشكل خاص لمراقبة وسيطرة قوية جدًا من قبل الدولة، وهو أمر لم تكن الأنظمة أو السلالات السابقة تريده أو يمكن أن تحققه.

وكانت نتيجة هذا المسار الحفاظ على الإيديولوجية الماركسية–اللينينية من قبل "ماو تسي تونغ" و"دنغ شياو بينغ" ولكن مع تغيير دائم وتآكل لهذه الأخيرة مع مرور الوقت مع ثلاث احداث أساسية: "القفزة الكبيرة إلى الأمام"، الثورة الثقافية، وإصلاحات "دنغ شياو بينغ" لإضفاء الشرعية على على السلطة واللجوء إلى الرأسمالية.

وقد خرج المجتمع الصيني تدريجيًا من جميع أشكال السيطرة والانضباط في الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن دون السماح بمشاركة ومعارضة سياسية، وتفضيل تحسين الاقتصاد والحياة الخاصة للشعب.[2]

---

[1]Ibid.p53.

[2]Paul André,**la notion d'Etat dans la pensée politique chinoise et ses consequences sur la scène international**,op.cit, pp.54-55.

أما **المرحلة الثانية** (1977–1980) تحت قيادة "دينج شياوبينج" شهدت تحولًا كبيرًا في السياسة الصينية الداخلية و الخارجية، فبعد ان تولّى "دينج شياو بينج " طرح برنامجًا اقتصاديًا لتحديث الدولة وفتح الابواب على الخارج.

لم ينكر " دنغ شياو بينغ" العقيدة الشيوعية، لذلك، قال أنّ "ماوتسى تونج" كان على حق في 70٪ وخطأ حوالي 30٪. وأضاف أنّ 70٪ إستثنائية بالفعل وتمنّى في نهاية حياته أن يصل الى هذا القدر.

وعندما وصل دنغ والاصلاحيون إلى السلطة في عام 1978، لم يكن لديهم مشروع بديل، فسعى دنغ إلى تحقيق الاشتراكية.

إنّ دنغ مع جميع قيادات الحزب الشيوعي الصيني، في الدورة الكاملة الثالثة للّجنة المركزية الحادية عشرة في كانون الأول 1978، على ضرورة التركيز على التنمية الإقتصادية وقضاء وقت أقل في الأنشطة السياسية، لذلك لم تشهد الصين تغييرًا فعليًا على المستوى السياسي.[1]

وتخلّى دنغ عن "الشخصنة" ووضع الحزب في مقدمة العمل السياسي، مع الإبقاء على سمة "الشمولية" كأساس الحزب الشيوعي الصيني .

كما عاد دور المنظمات الجماهيرية، التي اختفت خلال الثورة الثقافية، بإستعادت نشاطها مع القليل من الحكم الذاتي، كما كان قبل عام 1966.

وخلال الجلسة الكاملة الثالثة للّجنة المركزية للحزب الشيوعي، طلبت المنظمات الجماهيرية المزيد من الحرية، التي بدأت مع مظاهرة في 5 نيسان 1976 في "ساحة تيانانمن"، وضمّت مجموعة من الكوادر المثقفين و الشباب المتعلمين الذين نفييوا بعد ذالك إلى الريف.

[1] Tony Saich,**Governance and politics in China**,new york,palgrave Macmillan,2004,p57.

في 15 تشرين الثاني 1978، عمل دنغ الى إعادة مظاهرة 5 نيسان 1976، وسمح لهذه الحركة أن تزدهر خلال الجلسة الكاملة للحزب الشيوعي الصيني. وبمجرد الإنتهاء، تمّ القضاء على أي معارضة ماوية داخل الحزب.

ثم بدأت حركة الإحتجاج في 16 آذار 1979، وعندها ارسل زعيم هذه الحركة "وي جينغشنغ" إلى السجن[1].

كما أطلق "دينج شياوبينج" المبادئ العامة اللأربع الأساسية للحزب الصيني وهي:[2]

1. التمسك بخط الحزب الشيوعي.
2. تحرير الأفكار وطلب الحقائق.
3. خدمة الشعب بأمانة.
4. التمسك بالمركزية الاشتراكية.

أما المرحلة الثالثة (1980-2002) تحت قيادة "جياتغ تسه مين" الذي انتهج سياسيات مماثلة "لدينج شياو بينج" في الانتفاح على الخارج وسلسلة من الإصلاحات السياسية التي ارتكزت على العناصر التالية:

1- تعديل الدستور :الصادر عام 1982 وذلك في عام 1988، بحيث أصبح يتكون من 138 مادة، ويشير إلى الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، تركيب الدولة والعلم، والوطن والعاصمة، ويصف الدولة بأنها اشتراكية تمارس فيها ديكتاتورية

---

[1] Paul André,**la notion d'Etat dans la pensée politique chinoise et ses consequences sur la scène international**,op.cit,p 57.

[2] دينا عماد محمد كمال،اشراف هشام بشير،**الحزب الشيوعي والاصلاح السياسي في الصين "2002-2015"**، المركز الديمقراطي العربي،2015.

http://democraticac.de/?p=34154 (accessed at 14-11-2017)

الشعب الديمقراطية التى تقودها الطبقة العاملة، و تقوم على أساس التحالف بين العمال والفلاحين، والحزب الشيوعي الصينى هو القيادة الأساسية في المجتمع[1].

2- إتاحة الفرصة لتجنيد عناصر شابة فى النظام :وهى عناصر ليبرالية، وتتسم بالتسامح الايديولوجى والسعى لجعل عملية الخلافة السياسية ذات طابع سلمي.[2]

3- تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية :رئيس جمهورية الصين ونائبه ينتخبان بشكل غير مباشر من قبل المجلس الوطنى لنواب الشعب. وقد تم إجراء انتخابات مباشرة على المستوى المحلى لاختيار مندوبين يقومون بدورهم باختيار أعضاء المجلس الوطني على نحو مباشر.

4- حرية الصحافة :حيث ظهر دور الإعلام الصينى فى ترشيد الجماهير، وتوصيل أصواتهم وآرائهم و مقترحاتهم. فلقد أصبح الاعلام قناة هامة لحماية حق الأفراد فى المعرفة والمشاركة فى السياسات العامة، وتوجيه الإنتقادات للقيادة السياسية[3]

وفي عام 2000، لخّص "جياتغ تسه مين" مسيرة أكثر من 70 سنة قطعها الحزب الشيوعي الصيني بأفكار "التمثيلات الثلاث"[4] وتختصر على الشكل التالي:

إنّ الحزب الشيوعي الصيني يمثل،

أولاً: متطلبات التنمية للقوى الانتاجية الاجتماعية المتقدمة الصينية، أي أن تتفق نظرية الحزب وخطته ومنهاجه وسياسته ومبدأه وكل أعماله مع قانون تطور قوة الإنتاج، وتجسد متطلبات الدفع المستمر لإطلاق العنان لقوة الإنتاج الاجتماعي وتطورها، خاصة تجسيد متطلبات التنمية للقوى الإنتاجية الاجتماعية المتقدمة، ورفع مستوى معيشة الجماهير باستمرار من خلال تطوير قوة الإنتاج،

---

[1] دينا عماد محمد كمال،اشراف هشام بشير،**الحزب الشيوعي والاصلاح السياسي في الصين "2002-2015**، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] لي جيون رو،**هل تعرف الحزب الشيوعي الصيني**،دار النشر باللّغات الأجنبية،بكين الصين،2011،ص93.

[4] سميت التمثيلات الثلاث لأنها ترتكز إلى ثلاث توجهات للنظام الصيني بكل ميادينه.

ثانياً: المسار التقدمى للثقافة المتقدمة الصينية، أي إن تجسد نظرية الحزب وخطه ومنهاجه وسياسته ومبدأه وكل أعماله متطلبات تطوير الثقافة الاشتراكية القومية والعلمية والجماهيرية التي تواجه التحديث والعالم والمستقبل، ودفع الارتفاع المستمر للنوعية الفكرية والأخلاقية والعملية والثقافية لكل الأمة الصينية لتقديم قوة محركة معنوية وأفكار للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي الصيني،

ثالثًا: المصالح الأساسية للأغلبية الساحقة للشعب الصيني، الأمر الذي يعتبر أصولاً لحياة الحزب الشيوعي الصيني وأساس حكمه ومصدر قوته، بهدف إظهار مبادرة الجماهير وقدرتها علي الابتكار والإبداع بصورة كاملة، لتحصل على المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية الفعلية وباستمرار على أساس التطور والتقدم الاجتماعي المستمر.[1]

المرحلة الرابعة (2002 – 2013)، تميزت بالتجديد في القيادة السياسية في الصين وتولي "هو جينتاو" الحكم مع عدد من القادة الجدد في مطلع عام 2003.

لا يزال يدار النظام الصيني من قبل الحزب الشيوعي وليس هناك فصل بينهما، وبالتالي فإن سلطة الحزب تمتد أفقيًا وعموديًا.

عموديًا: حضور الحزب الشيوعي الصيني من القرية إلى رئيس الدولة دون انقطاع.
أفقيًا: حضور الحزب الشيوعي الصيني في جميع القطاعات من خلال مختلف المجموعات المتخصصة، على سبيل التعداد لا الحصر، الجيش، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية وغيرها.[2]

---

[1] شبكة الصين، سبتمبر 2007:

http://arabic.china.org.cn/china/archive/17da/2007-09/21/content_8932733.htm

(accessed at 29-3-2017)

[2] Paul André,**la notion d'Etat dans la pensée politique chinoise et ses consequences sur la scène international**,op.cit,p59.

والمرحلة الأخيرة مع "شي جين بينغ" الذي تولّى رئاسة جمهورية الصين في آذار 2013، ويؤكد على الدور الذي ينبغي أن يقوم به الحزب الشيوعي الصيني في التحكم بكل المفاصل في البلاد، وتتضمن أيضا:

1. الدعوة للقيام بإصلاحات جذرية وشاملة، وتطوير الأفكار الجديدة.
2. وعد بتحقيق "تعايش منسجم بين الإنسان والطبيعة"، وهي دعوة لتحسين عملية الحفاظ على البيئة وقد تشير إلى هدف الحكومة الصينية في جعل الطاقة المتجددة هي مصدر الطاقة الرئيسي في البلاد.
3. تركيز على "الهيمنة التامة للحزب على الجيش"، وهي دعوة تتزامن مع أكبر زيادة في عدد الضباط الكبار في تاريخ الصين المعاصر.
4. تركيز على أهمية مبدأ "دولة واحدة ونظامين"، وعلى أهمية إعادة توحيد الأقاليم مع الوطن الأم في إشارة واضحة الى هونغ كونغ وتايوان[1].

إذاً، تمتاز السياسة الداخلية المعاصرة، لجمهورية الصين الشعبية بالتوجه العام"الماركسي–اللينيني"، وبأفكار ماو تسي تونغ، ونظرية "التمثيلات الثلاث" لدنغ شياو بينغ.

وسنتناول في القسم الثاني أبرز النقاط الجيوسياسية لجمهورية الصين الشعبية التي ستنعكس على تحقيق مشروع طريق الحرير الجديد ورؤية الصين لذاتها ولموقعها على الساحة الدولية.

اقتصاد إقطاعي(قبل 1840)← اقتصاد شبه إقطاعي(1840–1911)← اقتصاد رأسمالية الدولة، النهج الماركسي(1912– 1949)← ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوجه المركزي، النهج الاشتراكي "تصيين الماركسية"(1949–1977)← اقتصاد السوق(1978– إلى اليوم).[2]

[1] لا كاتب،شي جينبينغ يصبح "أقوى زعيم صيني منذ ماو تسي تونغ"،**بي بي سي عربي**،تشرين الأول 2017.
http://www.bbc.com/arabic/world-41734129 (Accessed at 14-11-2017)

[2] ملخص عن أبرز المراحل الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية.

التواريخ الرئيسية[1]
1919: مظاهرات وطنية في بيكين
1921: ولادة الحزب الشيوعي الصيني
1931-1945: الحرب الصينية-اليابانية
1949: إعلان جمهورية الصين الشعبية
1963: اختلاف بين الصين واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
1964: انفجار القنبلة الذرية الصينية الأولى
1972: زيارة نيكسون + الصين = عضو دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة.
1976: وفاة ماو تسي تونغ
1978: إنفتاح اقتصادي مع دنغ شياو بينغ
1989: سحق المظاهرات الطلابية من ساحة تينمان.

[1] http://www.cours-seko-new.fr/DA96F9DB-1F31-41C7-A3D7-B4D246EB7C53/FinalDownload/DownloadId-DDE576F279682A3127C613CEE286AC16/DA96F9DB-1F31-41C7-A3D7-B4D246EB7C53/resources/BAC-TES-TL/CHINE-PUISSANCE.pdf,P15.

القسم الثاني: القدرات الصينية بين التراجع والتقدّم

تدرك الصين بأن صورتها هامة لنموّ نفوذها السياسي وتحقيق طموحاتها، ووفقاً لاستطلاعات الرأي العام العالمي، فبكين تتمتّع بصورة دولية مختلطة.

في تشرين الأول 2011، بينما كان "شي" يستعدّ لتولي السلطة، خصصت اللجنة المركزية السابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني جلسةً عامة كاملة لقضية الثقافة، مع البيان الختامي الذي أُعلن فيه أن هناك هدفًا وطنيًا وهو بناء "قوة عظمى ثقافية اشتراكية".
في عام 2014، أعلن "شي" أنه يجب زيادة قوة الصين الناعمة وتوصيل أفضل لرسائل الصين إلى العالم.
وفي محاولة لتحسين التصورات، استثمرت بكين مليارات الدولارات في جميع أنحاء العالم في مجموعة متنوعة من الجهود، كما أنشأت وانضمت إلى هيئات إقليمية وغير إقليمية في آسيا، أفريقيا، الشرق الأوسط، أميركا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية، فمن خلال هذه المؤسسات تسعى الصين إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل جمهورية الصين الشعبية ومع كل ما لديها من إيجابيات على الصعيد الجيوبوليتيك من إمكانيات بشرية، اقتصادية وعسكرية لا تزال تعاني من مشاكل خارجية وداخلية يمكن أن يعيق سير "الحلم الصيني" أو "حلم آسيا والمحيط الهادئ" أي طريق الحرير الجديد.

سنرى في الفقرات اللّاحقة أبرز المشاكل التي لم تنحصر فقط في دولة الصين بل إنها قضايا يمكن أن تكون محط نزاع مستقبليّ في العالم كالنزاع على السيادة في بحر الصين.

الفقرة الاولى: جيوبوليتيك الصين داعم أم عائق لطريق الحرير الجديد؟

تتميّز الصين بموقعها الذي جعلها قوة جغرافية في شرق آسيا، فهي تربط آسيا وأوروبا، والذي زاد من استراتيجية هذا الموقع هي مبادرة طريق الحرير الجديد الذي سيعزّز الطرق البرية والبحرية الاقتصادية من شرق آسيا إلى أوروبا.

كما أن المساحة الكبيرة 9.6 مليون كم مربع[1] لجمهورية الصين الشعبية، ذات الحدود البرية 15000 كم^2- تتقاسمها مع 14 دولة- وطول سواحلها 14500 كم^2 يتطلب منها قوة عسكرية دفاعية ضخمة.[2]

ترسل الصين إشارات متناقضة، تتأرجح بين مبادرات دبلوماسية ودية- تجسّدت في خطابات الرئيس الصيني "جينبينغ"- وسلوك إقليمي عدواني ظهر بشكل واضح في النزاعات البحرية في غرب المحيط

---

[1] تعتبر جمهورية الصين الشعبية ثالث أكبر مساحة بين دول العالم.

[2] Situation géopolitique de la Chine :

Le site officiel: http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/chine-1general.htm (accessed at 28-3-2017):

حدود الصين:

من الشمال: روسيا ومنغوليا وكوريا.

من الشرق: البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي

من الجنوب: بحر الصين الجنوبي، فيتنام، لاوس، بورما، الهند، بوتان ونيبال

من الغرب: باكستان، أفغانستان وطاجيكستان

في شمال غرب البلاد، قيرغيزستان وكازاخستان.

وبالإضافة إلى ذلك، أقامت الصين في مياهها الإقليمية 5400 جزيرة، منها جزيرة هاينان (33991 كيلومتر مربع)-هي الأهم والأكبر- تقع في بحر الصين الجنوبي.

في الجنوب الشرقي، يفصلها عن البر الرئيسى، مضيق تايوان حيث تطالب الصين "بتايوان" التي تعتبرها المحافظة الـ 23 من البلاد.(كانت ويمكن أن تكون في المستقبل تايوان ورقة ضغط من قبل الدول على الصين).

الهادئ، فالمشاكل الحدودية للصين هي نتيجة مسار تاريخي يمتد لأكثر من ألفي عام، وليس وليد اليوم.[1]

البند الأول: أبرز مشاكل الصين مع جيرانها

- الصين وروسيا:

بدأت الصين منذ ستينيات القرن العشرين حلّ مشكلة الحدود بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق، ولمدة أكثر من 40 سنة، متمسكة بمبدأ "العدل والإنصاف، والحل الشامل". وبالفعل تم حل مشكلة الحدود مع روسيا نهائيًا. جرت أول جولة مفاوضات حول الحدود في فبراير عام 1964 في بكين. وحتى زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للصين عام 2004، تم تحديد اتجاه أكثر من 4300 كم^2 من الحدود بين الصين وروسيا، فحلّت الدولتان مشكلة الحدود التي خلفها التاريخ نهائيًا. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، استقلت جمهورياته الخمس بوسط آسيا. و قد توارثت قازخستان وقرغيزستان وطاجيكستان 3300 كم^2 من الحدود بين الاتحاد السوفيتي والصين. نجحت الصين في حل مشاكل الحدود مع هذه الدول الثلاث على أساس المساواة والتفاهم المتبادل.

- الصين وفيتنام:

كانت أصعب نقطة لحل هذه المشكلة هي ترسيم حدود خليج بيفو (يسمى خليج دونغجينغ في فيتنام). خليج بيفو محاط ببر الصين وبر فيتنام وجزيرة هاينان الصينية، مساحتها نحو 128 ألف

---

[1] Michel nazet, La Chine et ses frontières : Risk ou Monopoly ?,**in la revue géopolitique**, le 28 mars 2015.
https://www.diploweb.com/La-Chine-et-ses-frontieres-Risk-ou.html (accessed at 2-5-2017)

كم^2. قبل سبعينيات القرن العشرين، كانت الصين وفيتنام تديرانه حسب عرض المياه الإقليمية الذي أعلنتاه، لأن معظم الخليج ينتمي إلى أعالي البحار، فتتمتعان بالموارد به معاً. بعد تحديد كل من الصين وفيتنام مياههما الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخاصة والرصيف القاري لتوسيع المنطقة تحت إدارتها، حدث تداخل بين منطقتيهما الإداريتين في معظم الخليج، مما سبب كثيرًا من الخلافات والنزاعات. في ديسمبر 2000 وقّعت الدولتان اتفاقًا لتحديد الحدود بين البلدين في خليج بيفو، وتم والاتفاق على التنمية المشتركة لموارد البترول والغاز والمعادن الأخرى والتعاون في تربية وحماية الموارد البيولوجية.

-الصين والهند:

يبلغ طول الحدود بين الصين والهند حوالى 2000 كم^2، مقسمة إلى الجزء الشرقي ووسط وغرب المنطقة المتنازع عليها حوالى 125000 كم^2.

في نيسان 2005، اتفق الجانبان على المبادئ السياسية المرشدة لتسوية قضية الحدود من خلال التشاور السلمي، لا التهديد باستخدام القوة.[1]

- بحر الصين الجنوبي: مستقبل الصراع في العالم

إنّ للحدود البحرية حصة كبيرة من مشاكل الصين، خاصةً في بحر الصين الشرقي والجنوبي، حيث تتنازع دول (الصين، فيتنام، الفلبين، تايوان، ماليزيا وبروناي) المطلة على بحر الصين الجنوبي، على حق السيادة على أجزاء من هذا البحر والتوترات في هذه المنطقة تصاعدت في الآونة الاخيرة.

تدّعي الصين امتلاكها لمعظم الجزر في بحر الصين الشرقي والجنوبي (جزر سبراتلي، باراسيل وجزر سكاربورو) الغنية بالموارد الطبيعية، ولا تتوقف عن المطالبة بسيادتها على 80% من بحر الصين الجنوبي والشرقي حيث تقوم بتشييد جزر اصطناعية في البحر وتسيِّر دوريات بحرية لعرض قوتها ونفوذها على هذه المنطقة.

---

[1] تشانغ لي جيون, علاقات الجوار المنسجمة, المعهد الصيني للقضايا الدولية:
http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0610/4.htm (accessed 2-5-2017)

يقول الأميركيون إنهم لا ينحازون لطرف ضد آخر في النزاعات الإقليمية، لكنهم أرسلوا مع ذلك سفنهم الحربية وطائراتهم العسكرية إلى المناطق القريبة من الجزر المتنازع عليها، في عمليات يطلقون عليها اسم "عمليات حرية الملاحة" ويقولون إنها تهدف إلى إبقاء طرق الملاحة البحرية والجوية مفتوحة للجميع.

ويتبادل الصينيون والأميركيون الاتهامات بأن الجانب الآخر يعمد إلى "عسكرة" بحر الصين الجنوبي، وهناك مخاوف من تحويل هذه المنطقة تدريجياً إلى نقطة احتكاك وعواقب أي صدام فيها قد تكون وخيمة على النطاق العالمي[1].

إذًا أهم المخاوف الدبلوماسية للقادة الصينيين هي قضايا النزاعات البحرية فى بحرَي الصين الشرقي والجنوبي،[2] واحتواء القوة الصينية يعني السيطرة على غرب المحيط الهادئ[3]، في هذا الصدد، قال نائب وزير الخارجية السابق وليام بيرنز: "المحيط الهادئ سوف يكون الجزء الأكثر حيوية وأهمية من العالم بالنسبة للمصالح الأميركية لعقود عدة مقبلة" فحوالى 90% من حجم التجارة العالمية ناشط في المنطقة المحيطة بالمحيط الهندي والمحيط الهادئ، كما يحتوي على ألغاز وعدد كبير من المعادن،

---

[1] لا كاتب، "ما هو أساس الخلاف حول بحر الصين الجنوبي؟"، **بي بي سي عربي**، 12تموز 2016.

[2] Zha Daojiong and Michal Meidan, **China and the Middle East in a New Energy Landscape**, Chatham house the royal institute of international affairs, October 2015, pp11-12.

[3] يشكل المحيط الهادئ أكبر وأعمق مسطح مائي على ظهر الأرض، ويغطي نحو نصف مساحة جميع محيطات العالم وثلث سطح الأرض. كما يمتد من القطب المتجمد الجنوبي حتى جزر منطقة جنوب خط الاستواء، وتصل مياهه إلى سواحل أستراليا، آسيا والأمريكيتين.

ووفرة الأسماك... كما نوّه وليام بيرنز على أنّ هذه المنطقة تحتوي أكثر من نصف سكان العالم والاقتصاديات الناشئة.[1]

أما المحيط الهندي فيمثل ثالث أكبر كتلة مائية، ويغطي منطقة تمتد من الصحراء الأفريقية إلى أندونيسيا، ويحيط به بحر العرب وخليج البنغال... وتمثل الممرات المائية القريبة من سنغافورة حليفة أميركا، أهم الخطوط البحرية التجارية التي تعتمد عليها الصين للتزود باحتياجاتها من النفط والغاز والمعادن الضرورية لصناعتها واقتصادها، خصوصا من أفريقيا والعالم العربي لتصدير منتجاتها إليهما وإلى أوروبا.[2]

وتشير الدراسات البحرية الأميركية إلى أن المحيط الهندي وما حوله سيكون مسرحاً رئيسياً للنزاعات العالمية خلال 10 أو 15 سنة قادمة.[3]

أما بالنسبة للشكاوى المقدمة من الذين يخشون أن يتأثر النقل البحري عبر هذه المناطق المزدحمة، فإن بكين تتعهد بحرية الملاحة.[4]

وفي عام 2014، بعد مفاوضات مطولة، وقعت الصين اتفاقية منع التصادم في البحر "Code for Unplanned Encounters at Sea"(CUES)[1] مع 20 دولة أخرى، ولكنها أشارت إلى أنها لن تلتزم بالضرورة بهذا القانون.[32]

---

[1] تمر نصف عدد الحاويات في العالم عبر المحيط الهندي، وحوالي 70% من المنتجات النفطية، في طريقها من الخليج إلى المحيط الهادئ عبر خليجي عدن وعمان (تمر من باب المندب وهرمز 40% من تجارة النفط الخام)، ومضيق ملقا...

وترى الولايات المتحدة قوتها وازدهارها في تركيز طاقاتها على عدم السماح للصين لمد وتوسع سلطتها ونفوذها في منطقة المحيط الهادئ حيث تقيم تحالفات عسكرية واقتصادية مع الدول المطلة عليه تمتد من أستراليا إلى اليابان، ومنطقة المحيط الهندي الكبرى.

[2] أ.ف.ب، الاستراتيجية العسكرية الأميركية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،2012/6/24.

[3] المرجع نفسه.

[4] June Teufel Dreyer, The Rise of China and the Geopolitics of East Asia, **in Foreign Policy Research**, August 3, 2015.

إن معظم النزاعات بين الصين والدول الأخرى (بعد ذكر بعض الأمثلة) نلاحظ أن ما تشترك فيه هذه الحالات هو أن الصين استخدمت قوتها الاقتصادية للحصول على الحل الذي تريده، فهذه التكتيكات خدمت بكين بشكل جيد، وبتكلفة منخفضة جداً مما سيخولها أيضًا وبالطريقة نفسها في تحقيق المراد الصيني لمد الطرق (البرية والبحرية) لمشروع طريق الحرير الجديد.[54]

---

[1]تعنى هذه الاتفاقية بمنع التصادم في البحر وفقًا للقانون الدولي حيث يحدث "لقاء غير مخطط له في البحر" كالسفن البحرية أو الطائرات البحرية على نحو عرضي أو غير متوقع.

للاطلاع على الاتفاقية:

http://www.tnial.mil.id/Portals/0/ANNOUNCEMENT/P_LAIN/DOKUMEN%20CUES%2014.pdf(accessed at 5-5-2017)

[2] June Teufel Dreyer, The Rise of China and the Geopolitics of East Asia,op.cit.

[3]بعض الأمثلة عن التوترات في بحر الصين:

في عام 2010، اصطدم قارب صيد صيني في المياه التي تديرها اليابان فأمر حرس السواحل اليابانيتين بالمغادرة واعتقل حرسُ السواحل القبطانَ، حيث أعلنت الحكومة أنه سيحَاكم على الأضرار التي لحقت به. في عام 2012، كان هناك مواجهات مع مانيلا على سكاربورو شول، التي كانت تعتبر سابقًا جزءًا من الفلبين.ولا تشمل جميع النزاعات آسيا أو حرية الملاحة ففي عام 2012 أيضًا، قدمت الأرجنتين قضية مكافحة الإغراق ضد الصين في منظمة التجارة العالمية.

في القضية الأولى، قالت بكين إنه نظرًا لأن الجزر تنتمي إلى جمهورية الصين الشعبية، فإن حرس السواحل الياباني كانوا يتسللون وليس الصيادين وطالبت بالإفراج الفوري عن القبطان. وعندما لم يحدث ذلك، هددت الحكومة الصينية بفرض حظر على الشاحنات الأرضية إلى اليابان، وتعرضت الواردات اليابانية لإبطاء الإجراءات الجمركية.

أما بالنسبة للفلبين، فقد اكتشفت بكين الآفات الحشرية على الموز وتوقفت عن استيرادها. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن أنه سيتعين عليه، لأسباب تتعلق بالسلامة، أن يبدأ في فحص المانجو والبابايا وغيرها من المنتجات الزراعية الفلبينية. صادرات الفاكهة إلى جمهورية الصين الشعبية هي مصدر دخل ملايين الدولارات للفلبين.

وفي حالة الأرجنتين، توقفت بكين عن استيراد حبوب فول الصويا، مما شكل ضغطًا على الاقتصاد الأرجنتيني فسحبت الرئيسة كريستينا كيرشنر الشكوى.

[4]في أبريل 2015، أصدرت البحرية الأميركية تقريراً، يصف قدرات جيش التحرير الشعبى الصينى الموسعة . وشملت هذه إطلاق أول حاملة طائرات في الصين .وتطوير صواريخ أطول مدى وأكثر دقة وتحسينات كبيرة في قوة غواصة نووية كما نشر أول صاروخ باليستي مضاد للسفن في العالم (ASBM) مصمم خصيصًا لمهاجمة حاملات الطائرات. فالغاية من هذه الإجراءات هي التخويف والمضايقات.

[5] June Teufel Dreyer, The Rise of China and the Geopolitics of East Asia, op.cit.

وتشرح "Barthélémy Courmont"[1] أنه بالرغم من الأزمة الدبلوماسية بين بكين وجيرانها في جنوب شرق آسيا، فالصين هي أكبر شريك تجاري لمعظم دول الأسيان، بما في ذلك فيتنام لذلك قد يكون من المصلحة الصينية أن تنتهي النزاعات.[2]

كما يؤكد الباحث الصيني "تشو بو" أنّ التواجد في المحيط الهندي، ليس الهدف منه إنشاء قواعد عسكرية، بل تحقيق هدفين، الأول هو جني مكاسب اقتصادية والثاني تأمين الحماية لخطوط المواصلات. فما يهمّ القوات البحرية الصينية هو المرور الآمن وليس إقامة قواعد عسكرية.[3]

-ممرّ "مالقا": ممرّ استراتيجي نفطي:

إنّ أهمية الممر الاستراتيجي "ملقا"[4] هو في وجوده على خارطة الطاقة الدولية التي تشهد تحولات كبرى في مجال إنتاج واستهلاك النفط خاصة مع صعود الغاز الصخري، ولا شك في أن التحول في مجال نقل وتسويق الطاقة عبر البحر يضع ضغوطًا متزايدة على طرق الملاحة البحرية باتجاه شرق وجنوب شرق آسيا وعلى الممرات المائية والمضائق، كمضيق ملقا؛ ما يخلق تنافسًا متزايدًا بين القوى البحرية الإقليمية والدولية كالصين والولايات المتحدة والهند للسيطرة على طرق الملاحة المؤدية إليه؛ ففي الوقت الذي تعتمد فيه الصين على استراتيجية "عقد اللؤلؤ"[5] بموازاة تطوير قدراتها العسكرية

---

[1] مدير البحوث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية"IRIS"l'

[2] Raphaëlle André, La Chine à la conquête des «nouvelles routes de la soie»,**in le Figaro**, Publié le 08/06/2015,Mis à jour le 08/06/2015.
http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2015/06/08/20002-20150608ARTFIG00192-la-chine-a-la-conquete-des-nouvelles-routes-de-la-soie.php (accessed at 20-5-2017)

[3] شانون تييازي، "طريق الحرير البحري يواجه خيط اللؤلؤ"، **ذا ديبلومات**، 2014/2/13.

[4] ممر مالقا هو حلقة وصل بين كل من (الصين، واليابان، وتايلاند، والهند، وإندونيسيا، وسنغافورة، و تايون، وجنوب كوريا).

[5] أطلق المحللون والخبراء الأميركيون على استراتيجية توسيع القدرات البحرية الصينية «توصيف خيط اللؤلؤ، قاصدين باللؤلؤات مراكز إسناد القوات البحرية والجوية الصينية الممتدّة من جزيرة هاينان في بحر الصين الجنوبي

ولاسيما البحرية لفرض سيطرتها على المنطقة الواقعة خلف مضيق ملقا، تقوم الولايات المتحدة بنقل تركيزها من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا– الهادئ لموازنة الصعود الصيني هناك، في حين تعتمد الهند على تكثيف تواجدها العسكري على مدخل مضيق ملقا بالإضافة إلى التقرب من دول جنوب شرق آسيا.

وبالنسبة للصين، يعتبر هذا المضيق ممرًا استراتيجيًا حيويًا تزداد أهميته مع ازدياد حاجات الصين النفطية.[1]

[2]

حتى مضيق هرمز. ومن خلال القواعد المندرجة ضمن "خيط اللؤلؤ" تتحدّى الصين التواجد العسكري الأميركي في بحار المنطقة وتسعى إلى ضمان أمن طرق استيراد النفط والغاز من الدول العربية وإيران وأفريقيا.

[1] علي حسين باكير، **تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجًا**، مركز الجزيرة للدراسات، الإثنين 9 حزيران 2014.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201468182026313365.html (accessed at 20-5-2017)

[2] علي حسين باكير، **تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجًا**، المرجع السابق.

البند الثاني: الحاجة للنفط: احيَت طريق الحرير:

ولد طريق الحرير الجديد نتيجة الدبلوماسية الصينية الجديدة المسماة "الواقعية المؤساستية"[1][2]، والحاجة الصينية الملحة لمصادر الطاقة[3]باعتمادها على أمن الطرق البحرية في بحر الصين وهذا التحدي يضاف الى الطريق البحري لطريق الحرير الجديد خصوصاً في ظل التوترات في بحر الصين .[4]

وباتت الطاقة ترمز إلى الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين، مما يعكس تراجع اعتماد الدول على الجيش وسياسة القوة، فالطاقة اليوم هي أداة للمنافسة الجيوسياسية وعامل فعال في الحروب الناعمة.[5]

-طريق الحرير الجديد: خطة لإعادة توجيه الجيوسياسية الصينية:

إنّ مبادرة طريق الحرير الجديد هي خطة استراتيجية لإعادة توجيه الجيوسياسية الصينية تجاه المناطق الداخلية من القارة، وخاصة في آسيا الوسطى وأوروبا، وهو أيضًا مشروع لمواجهة النفوذ

---

[1]Frederic martel, la politique étrangère chinoise prend la route de la soie, **in slate**, 29/3/2015.
http://www.slate.fr/story/99575/chine-route-de-la-soie (accessed at 20-5-2017)

[2]الواقعية المؤسسستية هي بناء بنية تحتية جديدة في الخارج ذو تأثيرات ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، اتصالات وغيرها، لتنعكس على السياسات العالمية، وهذه أوجه من "القوة الناعمة".

[3]تمتلك الصين ثروة نادرة من الأتربة وتفتقر للمواد الخام

[4] Raphaëlle André, La Chine à la conquête des «nouvelles routes de la soie», **in le Figaro**, Publié le 08/06/2015, Mis à jour le 08/06/2015.
http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2015/06/08/20002-20150608ARTFIG00192-la-chine-a-la-conquete-des-nouvelles-routes-de-la-soie.php (accessed at 20-5-2017)

[5]Alexandros Petersen with Katinka Barysch, **Russia, China And The Geopolitics Of Energy In Central Asia**, centre for European reform, 16 November 2011.
http://carnegieendowment.org/files/petersen_cer_eng.pdf (accessed at 21-5-2017)

الروسي والأميركي في المنطقة الآسيوية،[1] فينظر الغرب إلى آسيا البحرية باهتمام استراتيجي منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، وتعزز هذا الاهتمام مع المبادرة الاقتصادية لطريق الحرير الجديد فانتقل مركز الثقل الاقتصادي والسياسي العالمي، من الغرب الى الشرق وتحديداً الى جنوب آسيا.[2]

وجاء إعلان جمهورية الصين أولويتها لهذا المشروع بعد تراجع النمو الاقتصادي الى 7٪ في عام 2014، هو أدنى مستوى له منذ عشرين عاماً، وبروز الحاجة الصينية الملحة للطاقة لتحريك عجلتها الاقتصادية.[3]

وأشار "لي وى" رئيس مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة فى شباط 2014، إلى أنه إذا لم يتم اتخاذ إجراءات لخفض استهلاك الطاقة فإن 75% من البترول الصيني سوف يعتمد على الواردات بحلول عام 2030 وسوف يتم استنفاد 800 مليون طن من النفط سنوياً بحلول ذلك الحين.

ولا تزال الصين تفتقر إلى التكنولوجيا المتقدمة لتطوير الغاز الصخري الخاص بها، وتقع معظم احتياطيات الغاز الصخري في منطقة جبلية في غرب الصين حيث الموارد المائية، وهذا هام جداً للحفر. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الصين أن تتصدى للتحديات الناجمة عن معدل البطالة[4] وتدني الأجور، وإذا كان تعليم ومهارات الشعب الصيني يخوله تلبية حاجة الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار.[65]

---

[1]Frederic martel, **la politique étrangère chinoise prend la route de la soie**, op.cit.

[2]Raphaëlle André, **La Chine à la conquête des «nouvelles routes de la soie»**, op.cit.

[3]bid.

[4]إن معدل البطالة المرتفع فى كل من المناطق الحضرية والريفية هو السبب الرئيسي لاضطرابات السياسية، لذا يتعين على القيادة الصينية بذل الجهود لخلق فرص عمل.

[5]260 مليون عامل مهاجر حالياً وحوالي 300 مليون فلاح من المرجح أن ينتقلوا إلى المناطق الحضرية في العقدين المقبلين.

[6]Minghao Zhao, March Westwards and a New Look on China's Grand Strategy, in **Mediterranean Quarterly Affairs**, March 2015, Volume 26, p99-100.

لذلك استغلّت الصين الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى، الغنية بالموارد الطبيعية، لتصبح في عام 2013 في قلب "طريق الحرير الجديد" التي تهدف إلى تشكيل شبكة البنية التحتية التي تربط الصين بأوروبا، مما يتيح زيادة في العلاقات التجارية مع القارة الأوروبية.[1]

وينطوي هذا المشروع على بناء سكك حديدية جديدة، مراكز خدمات لوجستية وبنى تحتية جديدة... فهذه فرصة كبيرة للتنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى واندماجها في الاقتصاد العالمي.[2]

كما أن لمشروع طريق الحرير الجديد ميزة في تطوير غرب الصين – سدس مساحة الصين– الواقع في قلب القارة الأوراسية وعنصراً أساسياً من "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ".

في عام 2015، كانت الذكرى السنوية الأربعين والبداية لعلاقات متميزة بين الصين والاتحاد الأوروبي، وعلى جدول أعمال التعاون الاستراتيجي لعام 2020 اتفاق استثماري لسعي وراء تطورات إيجابية، ففي حال استجابة بروكسل لمبادرة "طريق الحرير الجديد" فستستفيد من المشاريع الإنمائية، وفي حال لم تفعل ذلك، فإن بروكسل ستحمل مخاطر عزل الاتحاد الأوروبي والحرمان من الصندوق الصيني الأوروبي الذي يشكل آلية مفيدة لدعم المشاريع الكبرى كالبنى التحتية والطاقة والاقتصاد الأخضر لخدمة السلم في أوراسيا والازدهار ودعوة لروسيا أيضًا باعتبارها صلة ضرورية في شبكة التعاون الأوراسي.[3]

---

[1]هذه الخطوة من المرجح أن تعمق شكوك روسيا، فموسكو حريصة على السيطرة على التكامل الإقليمي مع التوجيه والرؤية الجيوسياسية التي يعتقد أنها مشابهة تمامًا للإمبراطورية السوفيتية.(سنتوسع في هذه الفكرة في الفقرات اللاحقة).

[2]David Gosset, La Nouvelle Route de la Soie, **in le huffington post**, Publié 06/03/2015,Actualisé 5/10/2016.
http://www.huffingtonpost.fr/david-gosset/chine-route-de-la-soie_b_6798158.html (accessed at 20/5/2017)

[3]David Gosset, La Nouvelle Route de la Soie, op.cit.

ويشكل التوجه إلى الغرب ضرورة استراتيجية لمشاركة الصين فى ديناميات القوى العظمى التى تنكشف على اليابسة الاوروبية، لتحسين بيئتها الدولية وتعزيز قدرة الصين على الصمود فى التنمية.

تواجه الصين أيضاً عدداً من التحديات الكبرى في تنفيذ هذه الاستراتيجية، بما في ذلك شكوك من قبل الشركات الإقليمية العملاقة في نوايا الصين المشبوهة ومعالجة عجز الصين في القدرة على التعامل مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في آسيا الوسطى، جنوب آسيا، والشرق الأوسط[1].

بالمقابل هناك خوف من قبل دول آسيا الوسطى لهيمنة اقتصادية صينية في المنطقة، لذلك، فإنهم يبحثون عن جذب لاعبين رئيسيين على الساحة الدولية للمشاركة في العملية الاقتصادية .[2]

البند الثالث: مشاكل الصين الداخلية: قنبلة مؤهلة للانفجار:

لا تقتصر مشاكل الصين على النزاعات البرية والبحرية بل لديها العديد من المشاكل الداخلية التي يمكن أن تعيق لا بل تمنع خطة طريق الحرير من التنفيذ وتحقيق الثمار المطلوبة.

هناك أسئلة حول حكمة بكين في القيام بمشاريع باهظة الثمن في ظل نمو اقتصادي متباطئ في السنوات الأخيرة خصوصاً أنه يوجد العديد من العوائق الداخلية: كهروب رأس المال من البلاد الذي ازداد، المجمعات السكنية التي شيدت حديثاً فارغة، الديون المحلية الكبيرة والمتنامية(ما يصل إلى 50% من الاقتراض الحكومي المحلي) لغرض خدمة الديون القائمة، تقلب مقلق في سوق الأسهم وغيرها.

في ظل كل هذه المعوقات، تنفق بكين أموالًا طائلة على الأمن الداخلي بقصد حماية الحزب والحكومة وليس كما هو الحال في معظم الديمقراطيات لحماية أمن المواطنين، حيث يتم مراقبة

---

[1] Raphaëlle André, La Chine à la conquête des «nouvelles routes de la soie», op.cit.

[2]Sarvar Jalolov, Comment la Nouvelle route de la soie peut métamorphoser l'Asie central, Relu par Alix Ladent et Grégoire Domenach, 30-7-2016.
http://www.novastan.org/articles/comment-la-nouvelle-route-de-la-soie-peut-metamorphoser-lasie-centrale

وسائل الإعلام الإخبارية،[1] الإنترنت، وجود فلاتر لتصفية الكلمات والعبارات التي تم اعتبارها تخريبية.[2]

إنّ موضوع الحريات السياسية، الفساد، الهوية الوطنية، سيادة القانون، حقوق الأقليات (كـ"التبت"، "شينجيانغ"، "المسلمين" وغيرها)، بالإضافة إلى الفجوة التي قد تنمو بين الصين الجنوبي وشمال الصين هي من التحديات الجيوسياسية للصين والتي لها انعكاس سلبي على طريق الحرير الجديد، حيث يمكن أن تتحول هذه المشاكل الداخلية إلى مشروع نزاع داخلي أو ذريعة لتدخّل خارجي.[3]

يعاني النظام في الصين من غياب المساءلة والمحاسبة، وينظر الغرب للقانون الصيني بأنه تعسّفي ولا يلتزم الحقوق الأساسية التي يمنحها الدستور الصيني، مما يجعل صورة الصين سلبية على صعيد الدول الغربية، وما يمكن اعتباره انتهاكًا للدستور في حالة الحريات الفردية، قد يظهر للحكومة كالتزام بالدستور ويوضع في خانة حماية أمن الدولة استناداً إلى مادتين أساسيتين (المادة 28 والمادة 55)[4] من الدستور الصيني.[5]

---

[1]مثال على قمع الحكومة الصينية، في أوائل عام 2013، أغلقت الحكومة الصينية موقع يانهواغ تشونكوي، وهي مجلة يديرها كبار أعضاء ليبراليين في الحزب الشيوعي، استجابة لدعواتها للحد من الرقابة الحكومية. وقبل أن يغلق الموقع، نشر الموقع الإلكتروني: "إذا كان الدستور ضد الواقع، فإننا نكتشف فجوة كبيرة بين الدستور وسلوك حكومتنا التي أنشأها النظام والسياسات والقوانين السارية حاليًا".

[2] June Teufel Dreyer, **The Rise of China and the Geopolitics of East Asia**, op.cit.

[3] Lionel Vairon, **Défis Chinois, introduction à une géopolitique de la Chine**, Ellipses, 2006.

[4]تنص المادة 28 على أن "الدولة تحافظ على النظام العام وتقمع الأنشطة الخاطئة وغيرها من الأنشطة المضادة للثورة؛ فإنه يعاقب على الأعمال التي تعرض الأمن العام للخطر وتعطل الاقتصاد الاشتراكي والأنشطة الإجرامية الأخرى، وتعاقب المجرمين". والمادة 55 على ما يلي:"هو الالتزام المقدس لكل مواطن من جمهورية الصين الشعبية للدفاع عن الوطن الأم ومقاومة العدوان ".

[5]سيتم التوسع أكثر لرؤية الصين لنفسها ولرؤية الدول الاخرى لها في الفقرة اللاحقة.

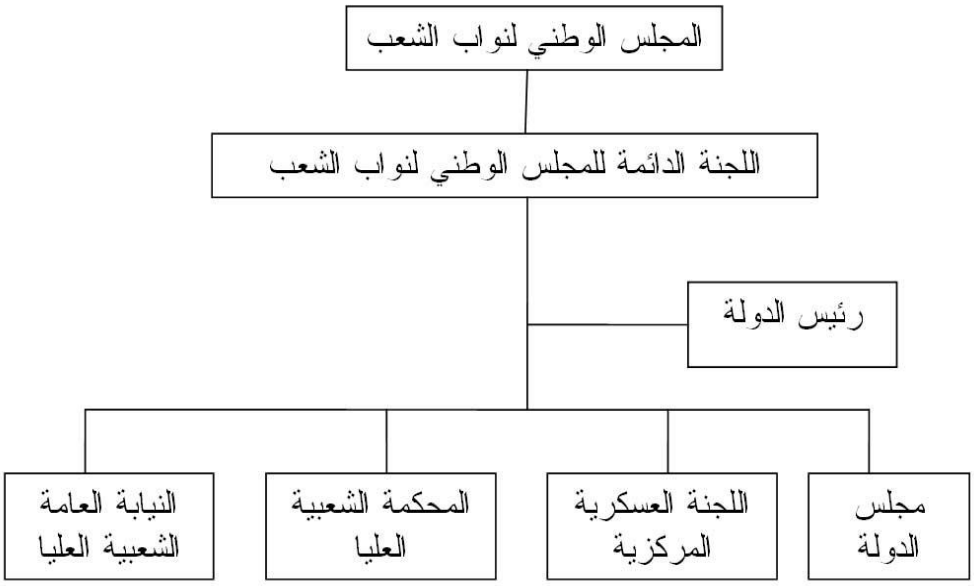

فوفقًا لموقع الحزب الشيوعي الصيني "إن الدستور يفرض الموقف القائد فى النظام الاشتراكي للقوانين ذات الخصائص الصينية وهو الضمانة الأساسية لتحقيق الاستقرار الدائم والأمن ووحدة الجماعات العرقية والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي".[1]

وبالرغم من التحديات الداخلية والخارجية، تقود الصين معركة القوة الذكية بتنفيذ طريق الحرير الجديد والاعتماد على القوة الصلبة لتغذية النفوذ الصيني في البلاد وقوتها الناعمة في الخارج كالعمل على الانتشار الثقافي، الاتصالات،[2]الإنترنت وغيرها كأسلاحة جيو- استراتيجية فعالة وهذا ما سأوضحه في الفقرة الرابعة حيث سأنظر بعيون الصين وعيون الغرب لها.

[1] Jason Silver, China's Asymmetric Intelligence Advantage: The State Security Law, **in FPRI**, May 21, 2015.

[2]تظهر الاتصالات باعتبارها واحدة من أولويات المشروع، والشركة المصنعة لمعدات هواوي، ومقرها في كانتون، تسعى للتخطيط والتوسع في آسيا الوسطى والشرق الأوسط من خلال منظور طريق الحرير في التنافس الرقمي، كما تأمل الصين في الوصول إلى بنى تحتية صلبة في جميع البلدان الواقعة على طريق الحرير الذي لا يقتصر على النقل البحري والبري، بل أيضًا في الهواء مع الأمواج والسحابة.

الفقرة الثانية: انفصام في رؤية الصين لنفسها ولرؤية الدول الأخرى لها

تواجه الصين داخليًا سجالاً محتدمًا على أكثر من محور بين صنّاع القرار والأكاديميين حول ما يجب أن تكون عليه أهداف الصين عالميًا من سياسات مقبولة وبدائل متاحة. ومن المؤكد أن الاهتمامات الصينية في المستقبل القريب ستتركز على الاقتصاد من أجل خدمة مشروع الحزام والطريق الذي سيحسن من النمو الصيني وبالتالي نمو الدول المشاركة فيه.

وتفتقد الصين– حاليًا– الصورة الواضحة حول كيفية التعامل مع الصراعات والخلافات المحلية التي قد تعيق سير المشروع، وما قد يتطلب من وجود عسكري على الأرض ليرافق سير تنفيذ المشروع ممّا جعل السياسة الصينية تبدو مترددة.

كما تؤكد الصين في المراسلات الخارجية على الاهتمام بالتبادل السيادي بين الدول وعدم التدخّل بشؤونها واحترام خصوصية كل دولة، ما قد يجعلنا نفهم من هذه المنطلقات الفكرية الموقف السلبي الصيني من الدعم السياسي والمادي الذي تقدّمه بعض الدول الغربية تحت غطاء المساعدات الإنسانية لممارسة ضغط غير مباشر على هذه الدول وتدخلات غير مشروعة بحق السيادة.[1]

إنّ احترام الصين لهذه المبادئ، ينبع من خوفها من التدخل في شؤونها الخاصة لأنّ الداخل الصيني مكتظ بالمشاكل التي يمكن تحويلها بكل سهولة إلى فتن ونزاع داخلي.

وفي الآونة الأخيرة، بدأنا نرى تغيرات في الموقف الصيني من المساعدات الإنسانية، وشرعت تبررها كضرورات لبناء قوتها الناعمة وشروع طريق الحرير.

في ظل قيادة الرئيس شي جين بينغ، تشهد السياسة الخارجية في الصين تغيرات دقيقة وكبيرة. فإن تعزيز علاقاتها مع العالم النامي من خلال مختلف المؤسسات الاقليمية والعالمية يُعدّ من بين أولويات الدبلوماسية فى الصين.

---

[1] عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية"، **سياسات عربية**، العدد21 ،تموز 2016.

ويتعين على الصين أن تبذل جهوداً لإعادة وضع نفسها في السياسة العالمية رداً على تحديات التنمية الداخلية، فهي مصممة تماماً على إعادة تشكيل موقعها العالمي بطريقة جريئة وخلاقة بحسب العديد من الخبراء الاستراتيجيين الصينيين.

يشير تشكيل الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد ومبادرات السياسة الخارجية الجديدة التي بدأت حديثاً إلى أن بكين توسع من آفاقها الاستراتيجية وتبذل جهودًا من أجل "النظر إلى الغرب" و"السير نحو الغرب".[1]

وتبيّن من خلال بيان الجلسة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة في نهاية عام 2013، أن السوق سيكون له دور "حاسم" في الاقتصاد الصيني بحلول عام 2020، مقارنة بالدور "الأساسي" المستخدم في النمط السياسي السابق.

كما يسلط بيان اللجنة المركزية الضوء على أن الحزب سيحدّث قدرات الحكم ويخلق مفاهيم سياسية جديدة، في الوثيقة الحيوية للحزب، فمن الواضح أن الخطة الجديدة لتعزيز الاستعداد الصيني لمواجهة عدد لا يحصى من التحديات الإنمائية هي في الواقع حزمة إصلاح شاملة تهدف إلى حل بعض المشاكل الهيكلية.[2]

لذلك أقرت الصين سلسلة من الإصلاحات الداخلية الجريئة لاستعادة الزخم الاقتصادي ورفع مستوى قدرتها على المنافسة مثل تحديث النظام المالي لإنتاجية القطاع الخاص، تغيير أنظمة تسجيل الأسر، تعزيز المعايير الخضراء والتنمية المستدامة،سيادة القانون، مكافحة الفساد وغيرها من الاجراءات.

ولا يقتصر العمل على المقومات الداخلية بل يتم العمل على صورة الصين الدولية كقوة عظمى قارية وكقوة بحرية في العقود القادمة، والمفتاح يكمن في عملية تحقيق توازن استراتيجي لضمان ازدهار

---

[1]Wang Jisi, 'Marching Westwards': The Rebalancing of China's Geostrategy", **in Global Times**, 17 October 2012.

[2]Yang Jiemian, China Becoming Global Power and theTheoretical Work for Enhancing its Diplomacy, World Economy and Politics, no. 5, 2013, pp.9-11.

المناطق الساحلية والتعجيل بتنمية مناطقها الداخلية الشاسعة، حيث إنها عملية استراتيجية تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية.[1]

تجسدت هذه الاستراتيجية من خلال طريق تنموي، اشتراكي ذات خصائص صينية لتطوير نفسها والانفتاح على الخارج.

ومع تيار عصر العولمة الاقتصادية والعمل على تحقيق التنمية المشتركة مع الدول الأخرى، على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، أطلقت الصين عبر موقعها الرسمي لوزارة الخارجية الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين عام 2011.

البند الأول: نظرة الصين لذاتها ولطريق الحرير الجديد

تهدف الصين مع المجتمع الدولي إلى بناء عالم متناغم يسوده السلام والازدهار المشترك، وإن ما يميز هذا الطريق هو التنمية العلمية، المستقلة، المنفتحة، السلمية، التعاونية والمشتركة.

-التنمية العلمية

- تتخذ الصين مبدأ التنمية العلمية لتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلتزم الصين بمبدأ "الإنسان أولاً" والتنمية الشاملة.
- تحترم الحكومة الصينية، بحسب رؤيتها لنفسها، حقوق الإنسان والقيم الإنسانية، وتعمل على تلبية الاحتياجات المادية والثقافية المتزايدة لتحقيق الرخاء المشترك والتطور الشامل للإنسان بغية ضمان مبدأ "التنمية من أجل الشعب، وبالاعتماد على الشعب، وتقاسم الثروات مع الشعب".
- كما تسعى الحكومة الصينية إلى الفهم الصحيح للعلاقات الرئيسية في بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والتعامل معها بشكل لائق، لتحقيق التنمية المتوازنة بين المدن والأرياف،

[1]Minghao Zhao, March Westwards" and a New Look on China's Grand Strategy, op.cit, pp.98-99.

بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بين الإنسان والطبيعة، وبين التنمية الوطنية والانفتاح على الخارج[1].

- وتشكل الخطط الدبلوماسية والإنمائية للصين جزءًا من جدول أعمال يهدف إلى تعزيز قوتها الناعمة في وسائل الإعلام والنشر والتعليم والفنون والرياضة وغيرها من المجالات. لا أحد يعرف على وجه اليقين كم تنفق الصين على هذه الأنشطة، ولكن المحللين يقدرون أن الميزانية السنوية لـ "الدعاية الخارجية" يقدر بعشرة مليارات دولار سنوياً، ومن الواضح أن بكين تستخدم أقوى أداة من أدوات القوة الناعمة وهي المال.

زار القادة الصينيون، من بينهم الرئيس "شي" ورئيس مجلس الدولة "لي كه تشيانغ" أكثر من 50 بلداً في عام 2014 ليوقعوا صفقات تجارية واستثمارية ضخمة، ويوزعوا القروض السخية، ويقدموا مساعدات ضخمة.

- تحاول دائماً الصين استخدام المال لبسط نفوذها وفرض إرادتها بشكل غير مباشر على الدول الأخرى.[2]

ولكن ما يثير الدهشة بشأن استثمارات الصين هو انخفاض العائد الذي يبدو أنها تسفر عنه، إن الإجراءات تتحدث بصوت أعلى من الكلمات، وفي أجزاء كثيرة من العالم، يتناقض سلوك الصين على أرض الواقع مع خطابها الحميد.

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لجمهورية وزارة الصين الشعبية ،الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين، النص الكامل، أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة كتاباً أبيض حول التنمية السلمية في الصين يوم 6 سبتمبر عام 2011.

http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm (accessed at 26/5/2017)

[2] تدعم الصين مشاريع الطاقة: 50 مليار دولار للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية و41 مليار دولار لبنك التنمية الجديد و 40 مليار دولار للحزام الاقتصادي لطريق الحرير و 25 مليار دولار لطريق الحرير البحري. وتعهدت بكين أيضًا باستثمار 1.25 تريليون دولار في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2025.

وبالرغم من كل المليارات من الدولارات التي تنفقها الصين على هذه الجهود، إلا أنها لم تشهد بعد أيَّ تحسن ملموس في صورتها العالمية، على الأقل حسب قياس استطلاعات الرأي العام.[1]

نلاحظ من خلال ما تقدمنا به أنّ الهوة كبيرة بين نظرة الصين لنفسها ونظرة المجتمع الدولي لها، وما تفشل به الصين في فهمه هو أنّه على الرغم من ثقافتها العالمية، مأكولاتها، رأس المال البشري، الاقتصاد الضخم، ما زال نظامها السياسي لا يستوفي شروط احترام حقوق الإنسان والتنمية البشرية، فيجب أن يسمح لمواطني المجتمع بالتفاعل والمشاركة بأخذ القرارات في الدولة وإمكانية المحاسبة بدلاً من أن يكونوا تحت سيطرة السلطات. لذلك من الضروري التخفيف من القيود الصارمة في الداخل والحد من الجهود المبذولة للسيطرة على الرأي في الخارج، وعندها فقط يمكن للبلد أن يستفيد من احتياطياته الهائلة من القوة الناعمة غير المحققة.[2]

-التنمية المستقلة

تنظر الصين بعين الاستقلالية في تحقيق التنمية كونها دولة تحتوي عددًا كبيرًا من السكان، فظلت تعتمد على جهودها الذاتية والإصلاح والابتكار لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لظروفها الوطنية منعاً لتدخلات خارجية.[3]

-التنمية المنفتحة

تعلمت الصين من تجربتها السابقة أنها لا تستطيع تطوير نفسها وراء باب مغلق، إلا إذا تبنت الإصلاح والانفتاح كسياسة أساسية.

---

[1] أظهر استطلاع رأي أجرته هيئة الإذاعة البريطانية في عام 2014 أنه منذ عام 2005، انخفضت وجهات النظر الإيجابية حول تأثير الصين بنسبة 14 نقطة مئوية، بينما رأى 49٪ من المشاركين أن صورة الصين سلبية.

[2] David Shambaugh, China's Soft-Power Push, **in foreign affairs**, August 2015. https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2015-06-16/china-s-soft-power-push (accessed at 28/5/2017)

[3] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لجمهورية وزارة الصين الشعبية، الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين، النص الكامل، المرجع السابق.

لذا تحرص على المشاركة في العولمة الاقتصادية والاستفادة من التقاليد الصينية الأصيلة وجميع الإنجازات للحضارات الأخرى. كما تسعى إلى دمج السوق المحلي مع الأسواق الدولية واستخدام كل الموارد المحلية والخارجية واتخاذ موقف منفتح لدمج الصين مع بقية العالم، إضافة إلى توسيع وتعميق استراتيجية الانفتاح، وتعزيز التواصل والتعاون مع بلدان العالم لبناء نظام اقتصادي منفتح يضمن تفاعلاً أفضل مع الاقتصاد العالمي ويتميز بأمنه وكفاءته على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك.[1]

كما تشكل وسائل الإعلام الأسلحة الرئيسية فى ما تعتبره الصين "حرباً خطابية" مع الغرب، حيث تضغط بكين على ما تعتبره مشاعر معادية للصين فى أنحاء العالم.

تصدر السفارات الصينية حالياً بانتظام بيانات صحفية تدحض وصفات وسائل الإعلام الأجنبية للصين وتصدر إعلانات فى الصحف الأجنبية وتحاول اعتماد طريقة التحذير من الأحداث التى تعتبر غير ودية للصين حيث ينشر سفراؤهم مقالات افتتاحية.[2]

ينطوي أيضًا جزء كبير من استراتيجية الانفتاح على دعم التوسع الهائل في وجودها الإعلامي في الخارج، بهدف كسر ما تعتبره "احتكار وسائل الإعلام الغربية"، ومن أبرز هذه الجهود وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا"، حيث قامت هذه الأخيرة منذ تأسيسها بدور مزدوج على الصعيدين المحلي والدولي: للإبلاغ عن الأخبار ونشر الدعاية للحزب الشيوعي.[3]

كما تعزز الصين انتشارها على صعيد وسائل الإعلام المسموعة الأجنبية، فأسست راديو إذاعة الصين الدولية كأداة ترويجية ودعائية صينية.[4]

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لجمهورية وزارة الصين الشعبية، الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين، النص الكامل، المرجع السابق.

[2] David Shambaugh, China's Soft-Power Push, op.cit.

[3] توظف شينخوا الآن ما يقرب 3000 صحفي، من بينهم 400 شخص يتم نشرهم في الخارج وتسعى بكين لتوسيع العدد وتعزيز حضورها على الانترنت مع المحتوى السمعي والبصري.

[4] David Shambaugh, China's Soft-Power Push, op.cit.

-التنمية السلمية

عانى الشعب الصيني من ويلات الحروب ووطأة الفقر في العصر الحديث فأدرك قيمة السلام وأهمية التنمية.

يؤمن الشعب الصيني بأن السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق الرخاء والطمأنينة، وأن التنمية هي الطريق الوحيد المؤدي إلى الازدهار والعيش الكريم للشعوب.

إذاً بالنسبة للصين، أهم الأولويات خلق بيئة مستقرة للتنمية وتقديم المساهمة المطلوبة للسلام في العالم، ولن تشارك في العدوان أو التوسع، ولن تسعى أبداً إلى الهيمنة، وستظل قوة عازمة لحماية السلام والاستقرار إقليمياً ودولياً[1].

يناسب الصين التسويق لهذه المبادئ لإمكانية تكوين صورة تكاملية مع الدول الأخرى تخلو من طابع الهيمنة، بالرغم من تعاملها العنيف مع الدول الأخرى، في بعض النزاعات الدولية وخصوصاً الدول المجاورة لها وخلافاتها البحرية في بحر الصين.

يتطلّب طريق الحرير الجديد الحد الأدنى من السلام والأمان لتحقيقه وأي نزاع أو حرب في دول الممر سيعيق ويعرقل المشروع وسيقطع الطرق الاقتصادية.

كما ينتقد البعض الشركات الصينية لأنها تتجاهل إجراءات الحماية البيئية، وتفتقر إلى احترام حقوق العمال المحليين وفوائدهم، بل إنهم يترددون في توظيف السكان المحليين. ويرى آخرون أن المساعدة التي قدمتها الحكومة الصينية قد فشلت في إفادة عامة الناس في البلدان الواقعة على طريق الحرير.

-التنمية التعاونية

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لجمهورية وزارة الصين الشعبية، الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين النص الكامل، المرجع السابق.

تلتزم الصين أسلوب التعاون لتحقيق السلام وتعزيز التنمية وتسوية الخلافات، وتسعى إلى إقامة وتطوير علاقات التعاون بأشكال مختلفة في العلاقات مع الدول الأخرى[1].

تفعّل الصين سلاحًا آخر ناعمًا وهو التعليم، حيث يدرس حاليًا نحو 300 ألف طالب أجنبي في الجامعات الصينية (الغالبية العظمى تعلم اللغة الصينية)، مع أعداد إضافية في الكليات المهنية. ويقدم المجلس الصينى للمنح الدراسية سنويًا حوالى 20 ألف منحة دراسية للطلبة الأجانب.

وتنظم أيضًا وزارات الحكومة الصينية مجموعة متنوعة من الدورات القصيرة للمسؤولين والدبلوماسيين والضباط العسكريين [2]من البلدان النامية، لكسب القلوب والعقول.

وعلى صعيد آخر، تعزز بكين ثقافتها ومجتمعها في الخارج من خلال الرياضة، الفنون الجميلة، الفنون المسرحية، الموسيقى، الأفلام، الأدب، الهندسة المعمارية وغيرها وتحقق تقدمًا كبيرًا. [3]

تشارك الصين في ما تسميه "host diplomacy"، حيث تعقد عدداً لا يحصى من المؤتمرات الحكومية وغير الحكومية[4]، لتجلب شخصيات بارزة من حول العالم إلى الصين كل عام.

---

[1]الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لجمهورية وزارة الصين الشعبية، الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين النص الكامل، المرجع السابق.

[2] يحافظ الجيش الصيني على منظماته الخاصة بالتوعية: المعهد الصيني للدراسات الاستراتيجية الدولية، ومؤسسة الصين للدراسات الدولية والاستراتيجية. وكلاهما منتسبان إلى المخابرات العسكرية ويعملان كقنوات رئيسية لدعوة الأخصائيين الأمنيين الأجانب إلى الصين لشرح مواقف الصين بشأن القضايا الاستراتيجية والعسكرية ويجمعون آراء ومعلومات استخبارية من الخبراء الأجانب.

[3] في عام 2012، فاز مو يان بجائزة نوبل في الأدب وفاز وانغ شو بجائزة بريتزكر للهندسة المعمارية. وعلى الرغم من أن فِرق كرة السلة والهوكي وكرة القدم فى الصين تبقى أقل قدرة على المنافسة من نظيراتها فى أميركا الشمالية والأوروبية فإن الرياضيين الصينيين يرفعون الميداليات الأولمبية.

[4]David Shambaugh, China's Soft-Power Push,op.cit.

وتقيم بعض الأحداث المهمة العالمية كأولمبياد بكين 2008، معرض أكسبو شانغهاي العالمي 2010، اجتماع التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لعام 2014، قمة مجموعة الـ 20 في هانغتشو 2016 وغيرها.[1]

-التنمية المشتركة

يزداد الاعتماد المتبادل بين دول العالم يوماً بعد يوم، فإن تحقيق التنمية المشتركة وتقاسم ثمار التنمية على نطاق أوسع هو الذي يوفر أساسًا متينًا وضمانًا فعالاً للسلام والاستقرار في العالم، ويحقق التنمية المستدامة لدول العالم.

لذلك، تلتزم الصين باستراتيجية الانفتاح المبنية على المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وتسعى إلى تحقيق مصالحها والمصالح المشتركة للبشرية جمعاء.[2]

هناك بعض الأمثلة التي تدل على روح التنمية المشتركة للصين كالتعهد العلني بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهي الدولة النووية الوحيدة التي تعهدت بذلك علناً.
أرسلت الصين أيضًا حوالي 21 ألف شخص في 30 مهمة لحفظ السلام للأمم المتحدة، مما جعلها أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. كما تشارك الصين بنشاط في التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار، وهي قدمت مساعدات إنسانية وأرسلت فرق الإنقاذ إلى الدول المنكوبة من جراء الكوارث الطبيعية المدمرة وأرسلت أساطيل السلاح البحري في مهمة الحراسة ومكافحة القرصنة في خليج عدن والمياه قبالة سواحل الصومال.

---

[1]David Shambaugh, China's Soft-Power Push, op.cit.

[2]الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لجمهورية وزارة الصين الشعبية ، الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين النص الكامل، المرجع السابق.

وضمّت الصين عضويتها في أكثر من 100 منظمة حكومية دولية وطرف متعاقد لأكثر من 300 معاهدة دولية وهي مشارك ومساهم إيجابي في بناء النظام الدولي.[1]

"فلا تستطيع الصين أن تتطور بمعزل عن العالم، ولا يستطيع العالم أن يحقق الاستقرار والازدهار بدون الصين"، بهذه الكلمات المذكورة في الكتاب الأبيض، نلاحظ كم أنّ جمهورية الصين الشعبية يهمها إظهار الصورة الحضارية، المتطورة والتعاونية للمجتمع الدولي حيث تسوّق لنفسها على أنها قوة لا يمكن الاستغناء عنها–خاصةً على الصعيد الإقليمي– وإنها النموذج الأمثل للدول النامية والدول التي هي في طور النمو.

البند الثاني: الهيمنة الإقليمية مشروع حالي والهيمنة الدولية مشروع مؤجل

تطلق الصين دائماً سمات سياستها الخارجية المتمثلة بمبدأ معارضة نزعة الهيمنة والسعى إلى حفظ السلام العالمي وتحرص أيضاً على إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة بالاحترام المتبادل للسيادة، وحدة الأراضي، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة، المنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

ولكن يظهر لنا الواقع أن الصين تسعى إلى إثبات نفسها على الصعيد الإقليمي ولا تقبل المساومة على هذا النفوذ المتنامي على الصعيدين الاقتصادي والأمني في شرق آسيا، من خلال الاعتماد على استراتيجية ذكية تضمن تحقيق ذلك الأمر بسلام، حيث تتجنب الصين قدر الإمكان التورط في مشكلات دولية، وتسعى في الوقت نفسه لتنمية اقتصادها بشكل ملحوظ بما يجعل هيمنتها على آسيا أمرًا واقعيًا، حيث تدرك الصين أن فكرة دخولها حرب أو سباق عسكري مع الدول الاخرى سيرهق اقتصادها ونموها بشكل كبير، بانتظار أن تصبح في وضع يُخوِّل لها القدرة على المواجهة.[2]

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لجمهورية وزارة الصين الشعبية ، الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين النص الكامل، المرجع السابق.

[2] جون ميرشايمر،"الواقعية الهجومية: مدخل تفسيري لصعود القوة الصينية في النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، الثلاثاء 22 نيسان 2014.

تشعر بكين بأنّ لديها "نافذة استراتيجية" لمواصلة تأكيد نفوذها الإقليمى قبل أن ينظر الى رد فعل أقوى على تطورها نتيجة لزيادة الإهتمام الإستراتيجى للولايات المتحدة للمنطقة، خصوصًا بعد تطور سياسة الدفاع اليابانية، الحكومة التايوانية الجديدة، البرنامج النووي لكورية الشمالية والصعوبات الإقتصادية الخاصة بها[1].

إنّ تصور الصين للخارج سوف يتطور بلا شك من خلال احترام الالتزام بالقواعد الدولية، واعتمدت الصين نظرية الواقعية الهجومية "Offensive Realism" التي تفسر الصعود الصيني، وتنطلق من افتراض بأنّه: "إذا استمر الاقتصاد الصيني في النمو، فإنها ستسعى للسيطرة على جزء كبير من آسيا بالطريقة نفسها التي تسيطر بها الولايات المتحدة على نصف الغربي من العالم.[2]

وتعتمد جميع بلدان المنطقة على الصحة الاقتصادية والسياسية للصين، وستحدد السنوات القليلة القادمة ما إذا كانت بكين لا تزال قادرة على رفع مستوى معيشة سكانها وعدد المستفيدين منها عن طريق إجراء إصلاحات هيكلية ستنقلها من نموذج قائم على التصدير إلى نموذج قائم على الاستهلاك والخدمات، وجعلها لاعبًا متوازنا في التجارة العالمية.

وتبدو الصين الآن شريكًا تجاريًا ولاعبًا هامًا في تنمية بلدان المنطقة، وإنّ معظم الرأى العام فى شرق المتوسط، جنوب آسيا ووسطها، واوروبا يرحبون بالإستثمارات الصينية.

ولكن أي خرق لوعود الشراكة الاقتصادية، التي يجسدها مصرف الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية وإحياء طرق الحرير، يمكن أن يلقي ظلالًا من الشك على دول المنطقة.[3]

---

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3686.aspx(accessed at 2-6-2017)

[1] Adrien Jaulmes,**le monde en 2035 vu par la CIA et le conseil national du renseignement le paradoxe du progress (le rapport que Trump a trouvé dans le bureau ovale)**,équateurs document,paris,2017,p138.

[2] جون ميرشايمر،"الواقعية الهجومية: مدخل تفسيري لصعود القوة الصينية في النظام الدولي"،المرجع السابق.

[3] Adrien Jaulmes,**le monde en 2035 vu par la CIA et le conseil national du renseignement le paradoxe du progress (le rapport que Trump a trouvé dans le bureau ovale)**,op.cit,pp140-141.

كما فعّلت الصين مشاركتها بنشاطات دبلوماسية متعددة الأطراف لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا، التي من خلالها تمارس الصين نفوذها الإقليمي كمنطقة التجارة الحرة بين دول الآسيان والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية (RCEP).[1]

واعتمدت الصين سياسة "preference multiplying " اي الاستفادة من العلاقات المشتركة مع الدول الأخرى عبر التدخل في الدولة، مشروطية المعونة، أو حقوق الإنسان لتعبئة السياسات أو الإجراءات المشتركة – كوسيلة رئيسية للتأثير في المنطقة، فتحرص الصين على تصدير نموذجها القائم على بناء البنية التحتية للتنمية الاقتصادية الأولية إلى البلدان النامية المحيطة بها.
كما تحرص الصين على أن تكون العلاقات بينها وبين الدول الأخرى علاقة "win–win" لكي تضمن تأمين مصالحها وعدم إثارة غضب البلدان المحيطة بها، فتعمل بكين أولاً على إيجاد بيئة إقليمية مستقرة لضمان تنميتها الاقتصادية وأمنها السياسي، وثانيًا تجهيز محيطها ليكون أكثر قبولًا لاستعاب قوة الصين المتجددة ووضعها في المجتمع الدولي.[2]

ومن شأن الإدارة الناجحة لصعوباته أن تنعكس على سلوك الصين تجاه جيرانها، فانّ الإنتقال الإقتصادي السلس وقيادة سياسية متحدة مع دول منطقة آسيا يؤدي الى تعزيز ثقة بكين في اليابان، الفلبين وفيتنام. [43]

---

[1]Mercy A. Kuo, The US and China in East Asia: Leadership and Influence, **in the diplomat**, June 14, 2016.
http://thediplomat.com/2016/06/the-us-and-china-in-east-asia-leadership-and-influence/ (accessed at 5-6-2017)

[2]Ibid.

[3]تريد هذه البلدان الدفاع عن سيادتها الإقليمية، وتعمل الشركات، الجامعات ومواطني هذه الدول بحماية أنفسهم من الهجمات الإلكترونية، سرقات الملكية الفكرية، التلاعب بالأسواق وغيرها.

[4] Adrien Jaulmes,**le monde en 2035 vu par la CIA et le conseil national du renseignement le paradoxe du progress (le rapport que Trump a trouvédans le bureau ovale)**,op.cit,p142.

اضافةً الى هذه الدول هناك الهند، اندونيسيا وفيتنام سيكونون لاعبين مهمين في آسيا أكثر ممّا كانت عليه في الماضي، ويرجع الفضل في ذلك إلى نموها الناجح وتطورها السريع وهرمها العمري المناسب مقارنة بالعديد من منافسيها[1].

وقد تلقت مبادرة طريق الحرير ردود فعل متباينة (على مستولى القيادات)، في جميع أنحاء منطقة آسيا. تعتبر باكستان دولة أساسية في المبادرة، (تقدر الحصة الخاصة لهذه الدولة من تمويل طريق الحرير حوالي 46 مليار دولار).

كما أنّ الممر الإقتصادي بين الصين وباكستان المقترح سيحول "الصداقة الى شراكة اقتصادية استراتيجية"، واذا تم تنفيذ الخطة بنجاح، فانها ستضيف بعدًا هامًا اقتصاديًا، سياسيًا وعسكريًا بين اسلام اباد وبكين[2].

أمّا من ناحية الموقف الهندي الرسمي، فيحظى بقدر كبير من الحذر حول المبادرة، والسبب الرئيسي الذي يجعل دلهي مترددة، هو الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان المتوقع أن يربط بين كاشغار "Kashgar" بميناء جوادر "Gwadar" في بلوشستان "Balochistan" عبر كشمير التي تحتلها باكستان جيلجيت–بالتستان"Gilgit–Baltistan" ، وتعتبر الهند أنّ هذه الأراضي هي مِلكها.

وعندما وافقت الهند على الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، أصرّت الحكومة الهندية، على وجه التحديد، إلى وضع بند في ميثاق البنك ينص على الحصول على موافقة مسبقة من المتنازعين لتمويل المشاريع في الأراضي المتنازع عليها.[3]

---

[1]Adrien Jaulmes,**le monde en 2035 vu par la CIA et le conseil national du renseignement le paradoxe du progress (le rapport que Trump a trouvédans le bureau ovale)**,op.cit,pp 144-145.

[2] Peter Cai,Why India Is Wary of China's Silk Road Initiative,**in the world post**,2016.

https://www.huffingtonpost.com/peter-cai/india-china-silk-road-initiative_b_11894038.html (Accessed at 12-11-2017)

[3]Ibid.

أما بالنسبة لكازاخستان وقيرغيزستان، فإن مشروع طريق الحرير الجديد سيحقق مكاسب تجارية وإقتصادية إيجابية في البنى التحتية التي تساهم في ملء الفجوات الرئيسية للدولة الغير قادرة على معالجتها.[1]

وسيستمر التكامل الإقتصادي بين الصين ودول المنطقة وفقًا لأهداف رابطة جنوب شرقي آسيا (تحرير التجارة، وتنسيق الإجراءات الجمركية وتحسينها)، والتجارة في الخدمات، تحرير الأسواق المالية والاستثمارات، والربط بين البنى التحتية[2].

كما شهدت الصين تغيرات في مضمون سياستها الخارجية ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 بدأت المؤلفات الاستراتيجية الصينية تعكس تحولاً حاسماً في وجهات النظر المتعلقة بالنظام الدولي والدور الذي تلعبه الصين نحوه.

وأحد أكبر المقومات النهائية للفكر الجديد بالصين هو قبولها مؤخرًا اعتبار العالم في الوقت الحالي آحادي القطبية واعتبار أميركا الكفّة الراجحة التي سيستمر وجودها إلى عقود قادمة. على الرغم من أنّ الزعماء الصينيين ساندوا مبدأ تعدد الأقطاب كتيار مناسب لكل العصور وأدانوا في المقابل مبدأ الآحادية القطبية.

ويعترف المحلّلون الصينيون في الوقت الراهن بأنّ دولتهم لا تستطيع مجابهة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة عالميًا. كما قام أحد خبراء السياسة الخارجية الصينية بنشر مقال مؤخراً يميز فيه بين "القوة المهيمنة" و"السلوك المهيمن"، كما اقترح أنّ الصين في إمكانها أن تكون "قوة مهيمنة" كحل أنسب

---

[1] Troy Sternberg, Ariell Ahearn and Fiona McConnell, **Central Asian 'Characteristics' on China's New Silk Road: The Role of Landscape and the Politics of Infrastructure** ,MDPI,Switzerland,23 August 2017,p12..
www.mdpi.com/2073-445X/6/3/55/pdf (accessed at 12-11-2017)

[2] Adrien Jaulmes,le monde en 2035 vu par la CIA et le conseil national du renseignement le paradoxe du progress (le rapport que Trump a trouvédans le bureau ovale),op.cit,pp 144-145.

من "السلوك المهيمن"، وأضاف قائلاً إنّ:" تحقيق الصين للسلام والتنمية جنباً إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية المرجوة يمكن أن يظل منتعشًا في عالم اليوم".[1]

وتسعى الصين الى إقامة علاقات دولية قوية وتحقيق مصالحها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقوى العظمى، بسبب حاجة بلادهم المشاركة في المسؤوليات العالمية كالمشاركة في اجتماعات مجموعة G8.

ولن يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل ستسعى الصين، كما فعلت الولايات المتحدة، إلى أن تكون لها مصالح عسكرية على مستوى العالم، وخصوصًا في مناطق النفوذ الأميركي، وأهمها منطقة الخليج العربي التي تعتمد الصين بشكل كبير على دولها لتزويدها بالبترول، وتسعى إلى لتحقيق التعاون العسكري مع تلك الدول.[2]

البند الثالث: تايوان: دراسة حالة تظهر تمسك الصين بنفوذها الإقليمي

انّ معطيات الواقع انتجت سلوك عنيف لحل النزاعات التي لم تجد لها طريقًا من خلال الدبلوماسية، فالصين لديها نزاعات كبيرة داخل إقليمها (مع دول فيتنام، ماليزيا، الفلبين، جزر باراسيل وغيرها)[3].

تتمتع تايوان بموقع استراتيجي يمتد من مضيق تايوان وقناة باشي, الممرين الرئيسيين البحريين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الاوسط. ومن هنا تتضح أهمية وجود حكومة موالية أو على الأقل صديقة في تايوان بفتحها هذين الممرين أمام الولايات المتحدة. بعد مغادرة القوات الاميركية قواعدها العسكرية في الفيليبين.

في عام 1683, استسلمت تايوان إلى السلالة الملكية "Ch" وأصبحت جزءاً من مقاطعة "Fukien" الصينية.[1]

---

[1]ناصر الحسيني، **الصين: العملاق الذي لم يبقَ نائمًا**، مركز الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 3 حزيران 2017.

https://info.politics-dz.com/.../الصين-العملاق-الذي-لم-يبقَ-نائما(Accessed at 7-6-2017)

[2]جون ميرشايمر، الواقعية الهجومية:مدخل تفسيري لصعود القوة الصينية في النظام الدولي، المرجع السابق.

[3]المرجع نفسه.

في عام 1895, ضُمّت تايوان إلى اليابان وذلك بعد الحرب اليابانية الصينية الأولى, وطوّرت على أساس مستعمرة يابانية.

عادت تايوان إلى السيادة الصينية في عام 1945 وذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

وأصبحت تايوان في عام 1949، التي تبعد 185 كلم عن السواحل الجنوبية للصين، ملاذًا لحكومة جمهورية الصين الوطنية بعد سيطرة الشيوعيين على مقدرات السلطة في الصين.[2]

بالمقابل، طالبت تايوان بالسيادة على الصين وكافحوا بكل الوسائل لاسترجاع الأرض الأمّ ولكن من دون جدوى.

وقد ساعدت الولايات المتحدة الأميركية[3] إدّعاءات تايوان في الصين ووقّعت معها عام 1954 ميثاق أمني مشترك للدفاع عن تايوان ومجموعة الجزر المحيطة بها.

في عام 1971, فقدت تايوان مقعدها في الأمم المتحدة لصالح جمهورية الصين الشعبية.[4]

---

[1] كمال حمّاد، تايوان بين الاستراتيجيتين الصينيّة والأميركيّة،**مجلة الدفاع الوطني اللّبناني**، العدد 33، تموز 2000. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/33-d (Accessed at 9-11-2017)

[2] Françoise Mengin, **Des injonctions politiques aux pratiques sociales : la formation inachevée d'un Etat-nation à Taiwan**, CERI, Sociétés politiques comparées, n° 36, novembre 2014,p5.

http://spire.sciencespo.fr/hdl:/2441/v95h6o80u9jho5qmvptng7ipu/resources/spc-01-12.pdf (Accessed at 9-11-2017)

[3] كمال حمّاد، تايوان بين الاستراتيجيتين الصينيّة والأميركيّة،المرجع السابق:
تحظى تايوان بأهمية خاصة لدى الولايات المتحدة نظراً لأهميتها الستراتيجية لحلفاء أميركا في المنطقة مثل الفيلبين واليابان وكوريا الجنوبية.
حضرت في مباحثات الولايات المتحدة عام 1979 (في عملية التطبيع مع الصين)، حيث نصّت المعاهدة على ان تطبيع العلاقات الاميركية . الصينية يقوم على أساس ان تعيين مستقبل تايوان يجب ان يكون بالطرق السلمية فضلاً عن رعاية مبادىء حقوق الانسان.

[4] المرجع نفسه.

أمّا المرحلة الممتدة من 1985 الى1995، شهدت على تغييرات دولية نهاية الثمانينات، كنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وايضًا تغييرات سياسية داخلية في تايوان عبر اعتماد السياسة الليبرالية من قبل الرئيس التايواني Chiang Ching-kuo (انتخب مرتين عام 1978 و1984) وازدهار الاقتصاد التايواني عبر الاعتماد على سياسة الإصلاح الديمقراطي التدريجي.

كما ألغى الحكم العرفي المعمول به في الجزيرة منذ عام 1949 وذلك في 14 تموز 1987, وسهّل معاملات السفر إلى الصين والتجارة معها.[1]

وبعد وفاة الرئيس Chiang Ching-kuo, انتخب Lee Teng-hui متابعًا للسياسة اللّيبرالية التي انتهجها سَلَفه.

وفي عام 1991 ألغى الرئيس الجديد سياسة الطوارئ المعمول بها في تايوان منذ عام 1949، ووقّع على وثيقة تنهي 40 سنة من الحرب الأهلية بين تايوان والصين، وفي عام 1993 أجريت أوّل محادثات بين الدولتين على أعلى مستوى.[2]

في عام 1995 و1996، أجرت الصين بعض الاختبارات الصاروخية لعرض قوتها وتهديد قادة تايوان والولايات المتحدة، وأدى ذالك إلى نتيجة عكسية حيث أرسلت الولايات المتحدة اثنتين من حاملات الطائرات إلى الخط الدفاعي لتايوان.

عندها وجّه ساسة الصين معارضتهم الشديدة تجاه أي محاولة لتوطيد الروابط العسكرية بين أميركا وتايوان وظلت الجزيرة مصدر اضطراب العلاقات بين أميركا والصين.

وقد ثبت أنّ الطريقة التي تتبعها الصين كانت إحدى معوقات نجاحها، فباتت الصين الآن تعتمد على المغريات الاقتصادية مع تايوان والتهدئة من حدة تهديداتها باستخدام القوة العسكرية، ولم يعد قادة الصين حجر عثرة في طريق تحسين العلاقات العسكرية بين أميركا وتايوان.

---

[1] Françoise Mengin, Des injonctions politiques aux pratiques sociales : la formation inachevée d'un Etat-nation à Taiwan,op.cit,pp.14-15.

[2] المرجع نفسه.

وهذا لا يعني أنّ بكين قررت التنازل عن نواياها في ضم الجزيرة[1]، ولكن الصورة العامة تؤكد أن المخططات الصينية قد شهدت تغيراً على الأقل في الوقت الحالي خصوصاً مع المشاكل الاقتصادية والمالية لتايوان زادت من ثقة الزعماء الصينيين بأنفسهم حيث يرون الوقت في صالحهم وأن نفوذهم في تايوان في نمو مستمر.[2]

[1] اتبعت الصين أسلوب البطش في تعاملها مع أزمة سارس في تايوان وجهدت إلى استبعاد تايوان من عضوية منظمة الصحة العالمية، أدى إلى خلق موجة من الشك حول عمق التحول.

[2] بيدر التل، قراءة في مستقبل العلاقات الصينية – الأميركية، **الحوار المتمدن**، العدد 4205، 4-9-2013.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376384(accessed at 10-6-2017)

الفصل الثاني: طريق الحرير الجديد... طريق تعاون أم تنافس؟

انطلقت فكرة مشروع طريق الحرير الجديد، في أوضاع دولية يسودها التوتر، خصوصاً مع انتشار ظاهرة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، بؤر الفقر وغيرها من المشاكل القديمة الجديدة في العالم.

انعكست هذه المشاكل على الدول بما فيها روسيا التي اثقلت بأزمتها الاقتصادية، مشكلة القرم والعقوبات الدولية التي فرضت عليها ممّا زاد من العداء العميق تجاه أوروبا والولايات المتحدة.

ولا يمكن إبعاد الولايات المتحدة، اللاعب الأساسي في التوازنات الدولية، فهذه الأخيرة اتبعت استراتيجية جديدة في عام 2012 تفيد بالتوجه نحو الباسيفيك ولكن تأخرت وانشغلت عن الصعود الصيني بسبب الأزمة السورية والإرهاب الذي تعولم وكسر حدود الدول بمخاطره على الإنسان والاقتصاد.

امّا الصين، فكانت النجم الصاعد على الساحة الدولية من خلال وقوفها مع روسيا في الفيتو في سوريا ومد نفوذها الإقليمي في آسيا الوسطى، أي المنطقة التي تُعد تقليدياً منطقة نفوذ روسي.

كل هذه التوترات وشرارات النزاع، ستنعكس على طريق الحرير الجديد الذي سيشهد في آنٍ معاً على تعاون وتنافس وسيتوضح أكثر هذا المشهد في الفقرات اللّاحقة.

سأتناول في القسم الأول من هذا الفصل، لمحة شاملة عن طريق الحرير القديم وأهميته في كتابة تاريخ الدول والحضارات.

كما سأدرس طريق الحرير الجديد الذي يأخذ اليوم حصة كبيرة من الجدال، الآمال والتحديات بين أواسط المفكرين والمحللين في العالم الذي لا يقتصر على دولة أو منطقة واحدة من العالم، بل أوبور سيشمل مناطق واسعة من العالم ليشكل قلقًا لدى السكان المحليين الحذيرين من آثاره على سبل معيشتهم.

وخصصت القسم الثاني لعرض أبرز مشاريع الدول التي يمكن أن تنافس طريق الحرير الجديد، والفقرة الاخيرة من البحث زبدة الأفكار التي طرحتها لأنهي بجواب عن إشكالية مفادها إذا كانت طريق الحرير هيمنة اقتصادية أم أداة نفوذ سياسي أو الاثنين معاً.

القسم الأول: طريق الحرير... طريق قديم جديد

تميز طريق الحرير القديم بشبكة الطرق الواسعة التي ربطت الحضارات والدول بحوكمة اقتصادية واسعة النطاق، ولم تقتصر انعكاساته على المجال الاقتصادي والتجاري بل تخطاها ليصبح ملتقى الأديان والثقافات المختلفة.

أما نسخة طريق الحرير للقرن الواحد والعشرين العابر للقارات، قد كون مشروع العصر الحالي ونهضة اقتصادية تخطت ستين دولة، وأصبح يُروج له على نطاق واسع من خلال استراتيجية دبلوماسية واسعة النطاق ومنسقة تنسيقًا جيداً داخل الصين وخارجها.
في ذلك الوقت كان من الصعب تحديد ما وراء هذا المفهوم وما سوف يصل في نهاية المطاف، نظرًا لأن التفسيرات الرسمية والمشاريع الملموسة ظلت نادرة حتى أوائل عام 2015.

ولطريق الحرير الجديد عدة تسميات كالحزام الاقتصادي لطريق الحرير، طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، حزام واحد طريق واحد، مبادرة الحزام والطريق وأخيراً عرف باسم "أوبور".

تم تحديد استراتيجية للمشاريع الاستثمارية في دول الممر وإنشاء المؤسسات المالية من قبل الصين لتنفيذ المشروع، ولكن هناك غموضًا في العديد من النواحي ولا تزال مهمة صعبة بالنسبة للباحثين الصينيين والأجانب على حد سواء، للإجابة عن كل الأسئلة، ولتجاوز بعض الغموض عن طريق الحرير الجديد يمكن اتباع النهج الجغرافي الذي يسلط الضوء على نطاق المشروع ويبرز أيضًا أبعاده الجيوسياسية.

الفقرة الأولى: طريق الحرير القديم... ممر الحضارات

البند الأول: نشأة طريق الحرير

إنّ عملية إنشاء شبكة طرق واسعة ليس بالأمر الجديد، فالفرس أول من بنوا شبكة طرق ضخمة، حيث تمّ ربط آسيا الصغرى مع بابل، سوسا وبيرسيبوليس، أكثر من 1600 ميل تمّ تغطيتها في غضون أسبوع[1].

قيام الإمبراطورية الفارسية بمد شبكة طرق بين البحر الأبيض المتوسط وقلب آسيا، فعّل الازدهار التجاري وأمّنَ الموارد اللازمة للبعثات العسكرية، ولكن عظمة هذه الإمبراطورية بدأت تتلاشى في عام 331 قبل الميلاد مع بدء الإسكندر الأكبر غزواته على الإمبراطورية، أي عبر السيطرة على "الطريق الملكي"[2]، والتي أدت فتوحاته إلى حيوية التبادلات الثقافية مع التقاء أوروبا وآسيا. [3]

كان الصينيون مهتمين أيضًا برط مناطق آسيا وتعزيز البعثات العسكرية لتحقيق مكاسب إقليمية، لكنهم رأوا أن التوسع دون الدفاع لا فائدة منه. لذلك، بدأوا في بناء دفاعاتهم كَسُور الصين العظيم.

وكانت الصين مهددة من قبل القبائل المجاورة، فاعتمدوا سياسة "تجارة السلع من أجل السلام"، وعندما أثبتت أنها مكلفة، شنوا هجوماً على القبائل البدوية المجاورة واستولوا على ممر قانسو[4].

شكّل ممر قانسو الطريق التجاري بين الصين والعالم، حيث تمّ تداول أغلى مادة في الصين وهي الحرير، وهذه بالتالي لحظة ولادة طرق الحرير.[1]

---

[1] Peter Frankopan, **The Silk Roads: A New History of the World**, Worcester College, Oxford, April 2015, p.4.

[2]الطريق الملكي الفارسي كان طريقًا سريعًا قديمًا بني من قبل الملك الفارسيداريوش الأولفي القرن الخامس قبل الميلاد.

[3] Peter Frankopan, **The Silk Roads: A New History of the World**, op.cit, p.6.

[4]يقع ممر قانسو في مقاطعة قانسوفي الصين، وهو جزء من طريق الحرير الشمالية شمال غرب تشغيل على ضفة النهر الأصفر، وكانت تستخدم كأهم طريق مرور في شمال الصين إلى شينجيانغ وآسيا الوسطى للتجار والعسكريين.

ومع الأمبراطور الصيني هان وودي (156-87 قبل الميلاد)، بدأ فعليًا افتتاح مجموعة من الطرق بقرار منه لإرسال بعثة دبلوماسية من الإمبراطورية إلى الغرب، بقيادة "تشانغ تشيان".

إنّ مهمة البعثة هي تشكيل تحالف ضد "كسيونغنو" والبدو الذين كانوا يشكلون تهديداً للحدود الشمالية للصين.

ولكن سجن المبعوث تشانغ تشيان ولم يستعد حريته إلاّ بعد ثلاث عشرة سنة، وفي الوقت نفسه تميز هذا الأخير بكثرة هروبه الذي سمح له بجمع المعلومات عن آسيا الوسطى والمناطق النائية الغنية بالثروات.

عندها قرر هان وودي إعادة تشانغ تشيان إلى آسيا الوسطى، وهذه المرة لفتح طرق التجارة، فهكذا تطورت تدريجياً الطرق البرية بسبب الحرير وفيما بعد الطرق البحرية.[2]

- مصطلح " طريق الحرير":

إنّ مصطلح "طريق الحرير" أطلقه العالم الجغرافي الألماني"F.Von Richthofen"، عام 1877، ليشير إلى خط المواصلات البرية القديمة المسخدمة في عهد أسرة "هان"[3] والتي تشمل مناطق غرب الصين وشمالها، آسيا كلها، وصولاً إلى المناطق القريبة من أفريقيا وأوروبا، بهدف التبادل التجاري وبشكل أساسي مادة الحرير.

---

[1] Peter Frankopan,**The Silk Roads: A New History of the World**, op.cit., pp.10-11.

[2]Alexandre gandil et antoine richard, route de la soie:retour sur un axe mythique, **in asialyst**, 28 juillet 2015.
https://asialyst.com/fr/2015/07/28/route-de-la-soie-retour-sur-un-axe-mythique/ (accessed at 15-6-2017)

[3] أسس ليو بانغ أسرة هان في عام 206 ق .م، حيث تطورت الزراعة والحرف اليدوية والتجارة تطورًا كبيرًا في عهد هذه الأسرة. وكانت فترة حكم الأمبراطور وو دى - ليو تشه (140 - 87 ق.م) هي الفترة الأكثر ازدهارًا في عهد أسرة هان، حيث امتدت مناطق السيطرة المركزية من السهول الوسطى إلى المناطق الغربية (منطقة شينجيانغ وآسيا الوسطى حالياً) الذي عرف هذا الطريق باسم "طريق الحرير".

اتجه طريق الحرير الجنوبي من الصين إلى أفغانستان وأوزبكستان وإيران غربًا، ومرّ طريق آخر بباكستان وكابول الأفغانية حتى رأس الخليج الهندي وكان يمكن الوصول منه إلى إيران ومنها إلى روما عبر سوريا.

وما بين القرن الثاني قبل الميلاد والقرن الثاني الميلادي، كان طريق الحرير يجمع أربع أمبراطوريات كبرى وهي الأمبراطورية الرومانية في أوروبا، بارثيا في غرب آسيا (إيران القديمة)، كوشان في آسيا الوسطى (دولة كانت تسيطر على آسيا الوسطى وشمال الهند)، وأخيرًا أسرة هان الصينية في شرق آسيا.[1]

بدأ الغرب يعرف الصين مع انتقال المنتجات والسلع عبر طريق الحرير إلى الخارج، والتي بلغت صناعة الحرير فيها الذروة في عهد أسرة تانغ [2] حيث ازدادت أساليب نسجه وزخرفته جمالًا. [3]

تذكر بعض المصادر أن الصينيين اكتشفوا صناعة الحرير منذ حوالى 3000 سنة قبل الميلاد, كما عرفوا في هذا الوقت المبكر فنونًا متعددة لإتقان صناعته وتطريزه. وقد أعجبت هذه الصناعة الناس قديمًا، فسعوا إلى اقتناء الحرير بعدة سبل، حتى أنهم كانوا يحصلون عليه مقابل وزنه بالأحجار الكريمة.[4]

-نهاية الاحتكار الصيني لمادة الحرير:

حافظ الصينيون لعدة قرون على سر تربية دودة القز وإنتاج خيط الحرير، وكان مصير كل شخص لا يلتزم بكتمان هذا السر التعذيب والإعدام استناداً لمرسوم أمبراطوري.

---

[1] Joseph adler, **the silk road**, asian studies,o'cnnor 204, 2012. www2.kenyon.edu/Depts/Religion/Fac/Adler/Asia201/syl201.pdf (accessed at 25-6-2017)

[2] حكمت أسرة تانغ الصين على مدى ثلاثة قرون تقريباً اي من عام 618 م حتى 907 م.

[3] Joseph adler,the silk road,op.cit.

[4] أحمد علو،"طريق الحرير معبر ثقافي وحضاري"، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 331، كانون الثاني 2013. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/.../طريق-الحرير-معبر-ثقافي-وحض (Accessed at 26-6-2017)

ويخبر البوذي"Xuan Zhang" (602-664) عن أسطورة حصلت في 480 عن ملك خوتان (ملك تركستان الصينية)، أنه أرسل سفيرًا إلى أمبراطور الصين يطلب بذور التوت ودودة القز، وقال إنّ طلبه رُفض.

طلب الملك خوتان يد أميرة صينية، وهذه الأخيرة قامت بتخبئة بذور التوت ودودة القز في شعرها، وهكذا بدأت تربية دودة القز عند خوتان.

وفي كتاب " Guerre des Goths" ل Procope de Césarée يقول إن الإمبراطور البيزنطي جستنيان 1 (483-565)، في القرن السادس عشر، كان يريد أن يعرف سر تجارة الحرير لكسر الاحتكار الصيني، فأرسل اثنين من الرهبان الذين كانوا يعيشون هناك، وعرفوا سر إنتاج الحرير، في عام 552، هكذا كان المثال الأول من التجسس الصناعي وانكشف سرّ صناعة الحرير ولم تعد الصين محتكرة لهذا المنتج في العالم.[1]

البند الثاني: تأثيرات طريق الحرير على الشعوب والحضارات

لم يقتصر طريق الحرير على كونه سبيل تجارة بين الأمم والشعوب القديمة، بل تجاوز بعده الاقتصادي إلى آفاق إنسانية.

---

[1] Exposition présentée du 29 avril au 17 mai 2009 Au Château de la Fresnaye par La S.H.A.G.E.(Société d'Histoire, Art, Généalogie et d'Échange), Les routes de la soie,p. 10.
http://www.genea77-shage.info/ECC8CDED-EA20-49AF-B43E-68E34B00D381/FinalDownload/DownloadId-4A34385DCD3DE993DEFE43652C2541F7/ECC8CDED-EA20-49AF-B43E-68E34B00D381/sommaire/publications/expositions/en_ligne/les_routes_de_la_soie.pdf(Accessed at 30-6-2017)

وسمحت حركة النقل والانفتاح إلى تفعيل الحوار والتبادل الفكري، الفني، الثقافي والديني بين الشعوب، ممّا أدّى إلى تلوين مناطق بأكملها بصبغة سياسية، عرقية ودينية معينة، فعرف العالم البوذية، وعرفت آسيا الإسلام.

كما أنّ للعامل الاقتصادي دورًا اساسيًا في هذا الطريق وفي لعبة الأمم بغية توسيع النفوذ والسيطرة بالقوة الناعمة، لذلك سأعرض أهم المراحل التاريخية–الاقتصادية لطريق الحرير القديم والتي سأبين فيها تحول هذا الطريق من اهتمام صيني إلى اهتمام ومطامع قوى أخرى، لأنّ طريق الحرير، طريق تنافس وتعاون بين القوى العظمى، لمروره بالمواقع الاستراتيجية، في قلب العالم، حوّله هدف لكلّ الدول الطامحة بالتوسع.

أ–التأثير الاقتصادي:

–طريق الحرير وشبة الجزيرة العربية

كان الصينيون يجوبون مياه المحيط الهندي منذ العصور القديمة، وكانت سفنهم تقوم برحلات طويلة ما بين الموانئ الصينية وموانئ الهند الغربية، ومثل ذلك كان يفعل العرب، فقد كانت سفنهم تبحر من موانىء الخليج العربي وساحل اليمن إلى موانىء الهند الغربية وإلى ساحل جنوب الهند، حيث يلتقون هناك التجار الصينيين ويحصلون منهم ومن التجار الهنود على بضائع بلادهم، ويبيعونهم بضائع الجزيرة العربية الثمينة، التي كان من أهمها البخور والعطور والنحاس واللبان واللؤلؤ.

وبوصول البضائع الصينية والهندية إلى موانىء الجزيرة العربية، كان التجار العرب ينقلونها على متن سفنهم وعلى ظهور قوافلهم عبر شبكة من الطرق البرية والبحرية إلى بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين والشام ومصر وساحل الحبشة. وقد حاول الفرس منذ عصورهم القديمة مزاحمة العرب على منافع هذه التجارة وجهزوا حملة في عهد أمبراطورهم دارا الكبير (521 – 485 ق. م.) نجحت في الدوران حول شبه الجزيرة العربية من الخليج العربي إلى خليج السويس ووصلت مسارات طريق

الحرير البحري: مسار الخليج العربي ومسار البحر الأحمر، ما أدى بالتالي إلى احتكار تجارة الشرق الأقصى وإقصاء عرب الجزيرة العربية عن الميدان.[1]

-طريق الحرير في العهد البيزنطي:

في العهد البيزنطي استفادت الموانىء المطلة على الخليج العربي وساحل اليمن من الصراع الاقتصادي بين الساسانيين والبيزنطيين، حيث عمل الساسانيون على تقليص تجارة البيزنطيين البحرية المباشرة مع الهند، فاكتفت السفن البيزنطية بالوصول إلى باب المندب والسواحل الأفريقية لتتزوّد منها بضائع الشرق. ونجح الساسانيون في نقل تجارة الهند وسيلان والصين البحرية إلى الخليج العربي حيث لا يزاحمهم أحد، فكانت بضائع الشرق تمر بموانىء البحرين حتى تصل إلى الأبلة (البصرة) في العراق. ويذكر أن سفن الصين والهند كانت تنقل الحرير الصيني الذي اشتد عليه الطلب، لكنّ البيزنطيين حاولوا بدورهم ضرب احتكار الساسانيين لتجارة الشرق البحرية وحرمانهم الأموال التي تعود عليهم من تجارة الحرير الصيني، واستعانوا على ذلك بالأحباش. وقد نظم أبرهة الحبشي حاكم اليمن حملة سنة 571 م للاستيلاء على مكة وضم الحجاز وضرب نشاط قريش التجاري. ولكن الحملة لم تحقق نصرًا.

يتضح أن السيطرة على أرباح التجارة الصينية والهندية كانت السبب الرئيس المحرك للأحداث التي شهدتها جزيرة العرب في القرن السادس الميلادي.[2]

ومع تغير الخارطة السياسية والاقتصادية في أوروبا وآسيا بعد القرن التاسع الميلادي، برز دور النقل البحري في التبادل التجاري واضمحل دور طريق الحرير البري التقليدي، فشهد العالم تقدم في تقنية الملاحة.[3]

---

[1]أحمد علو،"طريق الحرير معبر ثقافي وحضاري"، المرجع السابق.

[2]المرجع نفسه.

[3]L'unesco, Etude integrale des routes de la soie, route de dialogue, paris,1988-1997, p.29.

إن المسلك البحري لطريق الحرير كان له انعكاسات هامة على الاقتصاد العالمي، خصوصاً مع اكتشاف التجار أن المسارات البحرية أكثر أمنًا من الطرق البرية وذلك بالتزامن مع اشتعال الحروب المغولية – الإسلامية في قلب آسيا.

وهكذا اندثرت معالم طريق الحرير شيئًا فشيئًا وصارت البضائع والثقافات الإنسانية، تنتقل في مسارات بحرية منتظمة، تتجه عبر المحيط الهندي من حران في آسيا الجنوبية، إلى شمال أفريقيا مرورًا بالبحر الأحمر، لتتسلّم القوافل البرية البضائع من آخر نقطة في خليج السويس، وتنقلها إلى المراكب الراسية في ثغر دمياط في مصر وما حوله من موانئ.

وأدى طريق الحرير القديم إلى تراكم المخزون العالمي للذهب في الصين مع حلول القرن العاشر الميلادي وباتت تمتلك منه وحدها قدرًا أكبر مما تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة.[1]

كما عرفت مصر المملوكية ازدهارًا واسعًا إلى أن تمّ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، فغيّرت السفن مسارها، لتمر بسواحل أفريقيا، وترسو في موانئ شبه جزيرة أيبيريا، فازدهرت البرتغال وإسبانيا. ولما افتتحت قناة السويس واتصل المسار البحري الآتي من آسيا إلى أوروبا، انتظمت التجارة واستولدت قناة السويس مدنًا مصرية من الصحراء كالسويس وغيرها.

كما انتقل أيضًا عبر هذا الطريق المواد العسكرية كالبارود وغيره، فعرفت الأمم الأسلحة النارية والورق.[2]

وللفتوحات الإسلامية دور كبير في إنشاء طرق جديدة، فعلى أطراف العالم الإسلامي كانت القبائل البدوية من السهوب لديهم حصتهم في التجارة، فنشطوا في تقديم سلعة "الفراء".

وكانت أسعار الفراء مرتفعة للغاية بسبب الدفء الذي وفّرته، وبالتالي لم يكن بمقدور جميع فئات الشعوب شراؤها، فإنشاء طريق الفراء كانت النتيجة السريعة للفتوحات الإسلامية.

---

[1] كان مماليك مصر يتقاضون رسومًا عالية مقابل هذا الشحن، حتى أنهم كانوا، مثلًا، يحصِّلون مقابل الفلفل الأسود وزنه ذهبًا.

[2] أحمد علو،"طريق الحرير معبر ثقافي وحضاري"، المرجع السابق.

ولذلك، فإن أغنى القبائل الرحل كانوا الأكثر قدرة على التجارة مع المناطق الأخرى وخصوصًا القرى الأقرب إلى السهول شهدت ارتفاعًا في ثرواتها[1].

– طريق الذهب:

بدأ العالم يتغير في القرن الخامس عشر، عندما ربطت سلسلة من البعثات الطويلة المدى من إسبانيا والبرتغال آسيا وأفريقيا وأوروبا مع الأميركيتين، للمرة الأولى. وفي هذه العملية، أقيمت طرق تجارية جديدة، وبدأت الأفكار والسلع والأشخاص يتقدمون أكثر وأسرع من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، وبعدد أكبر.

دفعت هذه الطرق التجارية الجديدة أوروبا إلى مركز الصدارة وبدأ الأوروبيون في استكشاف العالم والهيمنة عليه. كان لديهم حاجة للذهب منذ اكتشافه في غرب أفريقيا وفي محاولة للاكتفاء، أرسلت البرتغال بعثات اكتشفت مجموعات جزر في شرق المحيط الأطلسي، حيث كان للبرتغال سيطرة على أهم الممرات البحرية بإنشاء مستعمرات في هذه الجزر.

وقد عاد الاتجار بالبشر بسبب تجدد القتال على طرق التجارة والذهب والسلع الباهظة الثمن، ومع ذلك فإن الممرات البحرية إلى أوروبا مزدحمة بالسفن المحملة من الأميركيتين حيث أنشئت شبكة جديدة لمنافسيها في جميع أنحاء آسيا. بدأت إسبانيا توسعها السريع في أميركا الوسطى والجنوبية وزادت غنى وقوة عالمياً.

إنّ هذه الفترة الزمنية كانت تحمل اسم "النهضة" في ظل اكتشاف العالم الجديد وتحولت أوروبا إلى قلب العالم.[2]

– طريق الفضة:

تزامن نجاح كولومبوس مع نجاح حملة بحرية أخرى بقيادة "فاسكو دا غاما" وبرعاية البرتغاليين،

---

[1] Peter Frankopan, **The Silk Roads: A New History of the World**,op.cit., chapter 6, p.99.

[2]Ibid, chapter 11, p.197 .

ووجدت هذه البعثة طريقًا إلى آسيا يصل مباشرة إلى الهند (كاليكوت)، مما مكن البرتغال من الوصول السريع إلى السلع الثمينة.
وكان على بقية أوروبا التعامل مع الثروات المتزايدة لكل من البرتغال وإسبانيا بجدية خوفًا من زوالها.

في عام 1517، برز العثمانيون كقوة مهيمنة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وكانوا يشكلون تهديدًا كبيرًا لأوروبا. وعقب سلسلة من الفتوحات، عزز العثمانيون وضعهم الاقتصادي وحموا الممرات البحرية في البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج الفارسي. كما قاموا بتحديث الطرق الداخلية من الخليج عبر البصرة إلى بلاد الشام.

ونتيجة المنافسة على التجارة بين بلاد فارس، أوروبا والعثمانيين، كان للهند أهمية متزايدة أدت إلى ظهور الإمبراطورية المغولية، فاقدمت هذه الإمبراطورية على عدة فتوحات للسيطرة على المناطق التي تتوفر فيها تدفقات مالية ضخمة.

جاءت أمجاد أوروبا والهند على حساب الأمريكيتين وبسبب ارتباط القارات بدأ تدفق الفضة، ممّا أدّى الى انخفاض في إيرادات الأمبراطورية العثمانية.
كان طريق الفضّة كالحزام حول العالم وانتهى به المطاف بأن يكون المنتج الرئيسي والفاخر للصين.[1]

-طريق الذهب الأسود:
عندما اكتُشف النفط في بلاد فارس قبل الحرب العالمية الأولى، نمت أهميته بشكل ملحوظ.

سعت بريطانيا إلى الحصول على اتفاق يسمح لها باحتكار استخراج النفط الفارسي، وفي عام 1901 مُنح نوكس دارسي، من قبل الشاه في بلاد فارس، السلطة الكاملة والحرية غير المحدودة لمدة 60 عاماً لاستكشاف، حفر واستخراج الذهب الأسود، باسم شركة النفط الأنجلو-فارسية.

[1]Peter Frankopan,**The Silk Roads: A New History of the World**,op.cit.,chapter 12,p.214.

كما تم بناء خط أنابيب من قبل شركة النفط الأنجلو–فارسية التي ربطت الحقل الأول بجزيرة عبادان في شط العرب (موقع المصفاة ومركز التصدير)، ومن ثم ينقل النفط إلى الخليج بالسفن المتجهة إلى أوروبا.

تكمن أهمية هذا الخط بأنه الأول في إمكانية تحويله إلى شبكة خطوط أنابيب نفط، تجول في آسيا، وبالتالي أعطت شكلاً جديداً وحياة لطرق الحرير القديمة[1].

–طرق الحرير الأميركية:

بعد الحرب العالمية الثانية، خرجت الولايات المتحدة من عزلتها وانفتحت على العالم وبالأخص الشرق الأوسط، فأخذت زمام المبادرة وانطلقت في دعم الأنظمة والحكام، في ظل أجواء من الحرب الباردة وتقاسم النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

حاولت الولايات المتحدة الأميركية منع أزمات النفط من التأثير على مصالحها الوطنية ودفعت الشركات الأميركية للاستثمار في إيران لإبقاء هذه الأخيرة بعيدة عن متناول سيطرة الاتحاد السوفيتي.

وبذلت الولايات المتحدة جهودًا لتحقيق حزام من الدول بين البحر المتوسط وهيمالايا، بالمقابل الحكومات الموالية للولايات المتحدة حصلت على دعم اقتصادي وعسكري وسياسي كبير.

إنّ خوف الولايات المتحدة من التوسع السوفيتي دفع بها إلى تشكيل سياسة خاصة في آسيا وإلى سلك طرق الحرير بصبغة أميركية غنية بالنفط والثروات الطبيعية.[2]

ب–التأثير العلمي، الثقافي والديني:

---

[1]Peter Frankopan,**The Silk Roads: A New History of the World**, op.cit., chapter17, p.311.

[2]Ibid, chapter 22, p.405 .

إنّ حركة التجارة على طريق الحرير القديم حملت في طياتها التبادل العلمي والتكنولوجي للشعوب، فجاءت الصين بتقنية صناعة الورق والطباعة والبارود، الذين أغنوا العالم الغربي بهذه الاختراعات، بالمقابل قدّم الغرب اكتشافات جديدة في الرياضيات والطب وعلم الفلك التي انتشرت بدورها في أنحاء الصين.

كما انتشر التراث الثقافي والفني، الفريد من نوعه، لشعوب آسيا الوسطى على طريق الحرير حيث مزجت فنون الحضارات من أدبٍ ونحتٍ ورسمٍ وغيره... منتقلةً عبر القوافل التجارية التي كانت تجول العالم.[1]

كما شهد العالم القديم التبادل الديني بين الشعوب، عبر طريق الحرير الذي ربط بين المحيط الهادئ، وآسيا الوسطى، والهند، والخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط، فانتشرت أديان جديدة من خلال حركة التجارة والسفر كالبوذية، المسيحية، الإسلام والزرادشتية والمانوية وغيرها.[2]

وتدفقت الأفكار شرقًا وغربًا من الأساطير اليونانية إلى البوذية إلى الزرادشتية إلى المسيحية، فكانت المنافسة بين مختلف الديانات سياسية للغاية.

ودخلت البوذية كأحد الأديان الثلاثة الكبرى في العالم إلى الصين في أواخر عهد أسرة هان (206 – 220 ق. م.).

وقد سُجل مسار دخول البوذية من الهند إلى الصين في رسوم جدرانية ما زالت موجودة في معبد الكهف الحجري الذي بُني في القرن الثالث الميلادي في قيزر في سينجيانغ, وكذلك في دون هوانغ في قانسو، وفي المناطق الداخلية في الصين، حيث وجدت في الكهوف الحجرية البوذية مثل كهوف موقاو بدون هوانغ وكهوف لونغ مين بلويانغ، رسوم تتميز بأساليب الفنون الشرقية والغربية وتدل على

---

[1] Exposition présentée du 29 avril au 17 mai 2009 Au Château de la Fresnaye par La S.H.A.G.E, op.cit.p.61.

[2] انتقلت البوذيَّة من الهند، من جبال التيبت إلى جنوب شرق آسيا وشمالاً الى باكستان وأفغانستان وشرقاً اليابان وكوريا، والديانة الزردشتيَّة انتشرت في إيران وحاولت المرور شرقًا وغربًا.

أمّا المانويَّة: في ماردين(جنوب شرق الاناضول) وعبر طريق الحرير وصلوا إلى الهند حيث انتشرت بشكل كبير في الهند وإيران والعراق وسوريا ثمّ اندثرت، والكونفوشيَّة فلقيت انتشارًا في الصين ومنغوليا.

التبادل الثقافي بين الصين والغرب عبر طريق الحرير، وتُعتبر كلها من التراث الثقافي العالمي.[1]

ومع مطلع القرن السابع الميلادي، شهدت جزيرة العرب ولادة الدعوة الإسلامية في مكة، وخلال سنوات قليلة انتشر الإسلام في منطقة آسيا الموجودة على طريق الحرير البرّي كشغر شمال غرب الصين، كشمير، أفغانستان، باكستان، جمهوريّات آسيا الوسطى، وإيران الواقعة على الطريق البحريّ: ماليزيا، أندونيسيا، سيريلانكا وعُمان.

لقد خلقت الفتوحات الإسلامية كتلة اقتصادية عالمية كبيرة شملت أيضًا القارة الأفريقية كمصر وشمال أفريقيا.

وحققت الدعوة الإسلامية، لأول مرة في التاريخ الخليج العربي والبحر الأحمر، إمكانية توحيد السلطة حيث كان الموقف الصيني سلميًا من هذا المد الإسلامي ونعكس إيجابياً في تطور التجارة بينهم وبين أكبر كتلة اقتصادية شهدها العالم القديم.[2]

كما أنّ نشأة طريق الحرير سبقت ولادة الديانة المسيحيَّة، وبفضل هذا الطريق انتشرت هذه الأخيرة وخاصّة السريان والنساطرة الذين وصلوا الهند والصين، وما زالت حتى الآن الكنيسة السريانيَّة نشطة هناك.

والاتصالات بين البوذيين الإيرانيين والصين مهدت الطريق للمسيحية النسطورية والمانوية للسفر من إيران إلى الصين على طول طريق الحرير، فظهرت المانوية في إيران في القرن الثالث وانتشرت غربًا إلى البحر الأبيض المتوسط وشرقًا حتى الصين .وشاركت المانوية التي انتشرت في الصين أشكالًا ومفردات رمزية مماثلة مع البوذية[3].

نلاحظ بأنّ طريق الحرير القديم كان ممرًا للكثير من الحضارات ومشروع عولمة بامتياز ولم تكن حكرًا على دولة واحدة.

---

[1]Etude integrale des routes de la soie, route de dialogue publié par l'unesco, op.cit., p.29.

[2]أحمد علو،" طريق الحرير معبر ثقافي وحضاري"، المرجع السابق.

[3]xinru liu, **the silk road in world history**, oxford university press, 2010, p.60.

وبما أنّ طريق الحرير القديم مرّ بحقبات تاريخية عديدة وبحضارات متنوعة، اختلفت بالتالي الخرائط وتغيرت مع كل فترة زمنية، ولكن اخترت خريطتين تشمل أبرز طرق الحرير القديم البرية والبحرية.

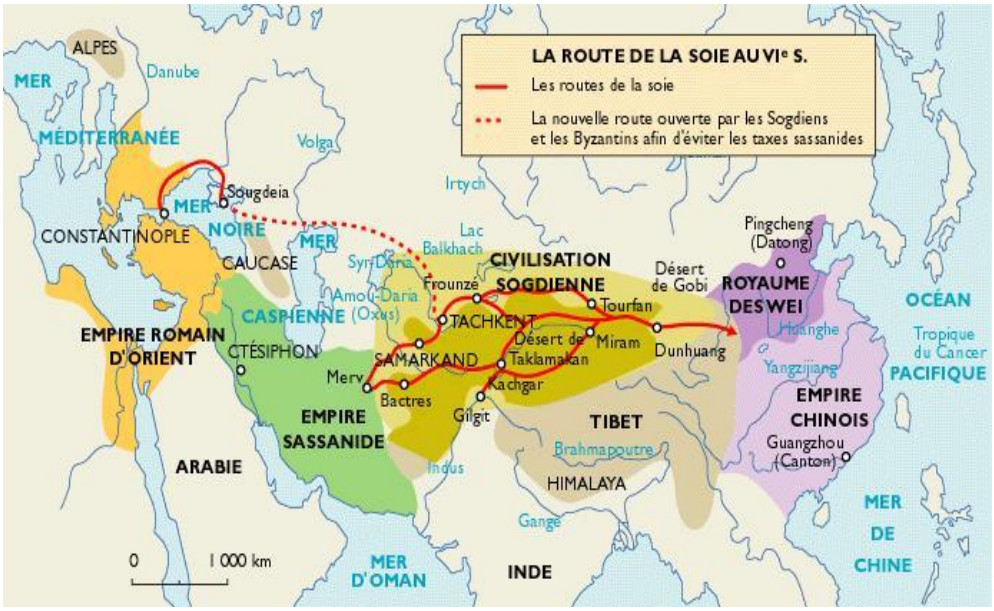

[1]

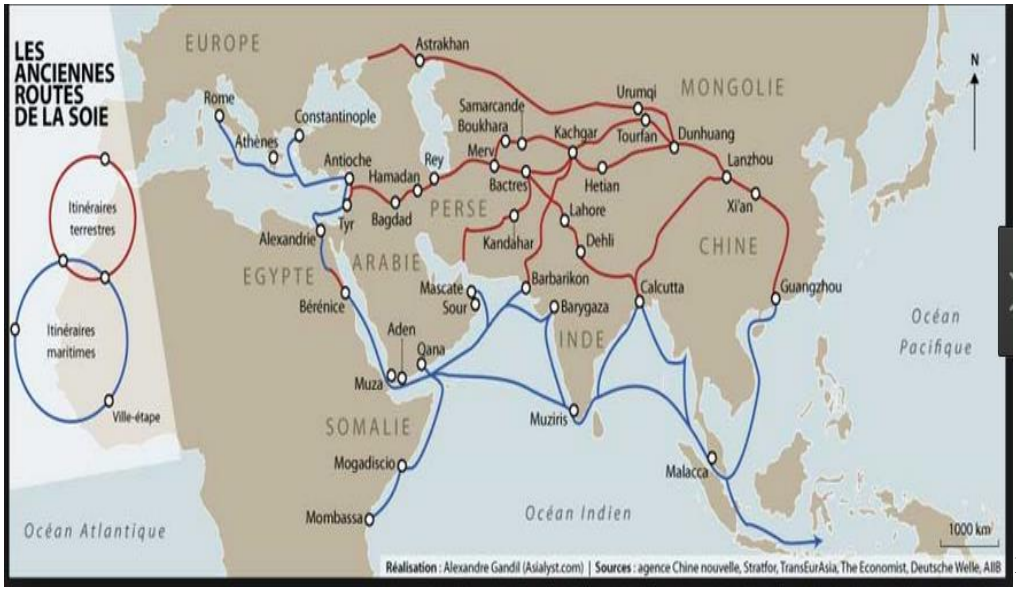

[1]

[1]http://www.aventures-montagnes.com/carte/kg.jpg (Accessed at 1-7-2017)

الفقرة الثانية: طريق الحرير الجديد... نهضة العصر

كان طريق الحرير ممرًا تجاريًا قديمًا ملحوظًا يربط الصين وروسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا وأوروبا. ويتعين الآن إحياء ذلك، مدفوعاً بتطلّعات وخطط طموحة للتنمية في الصين والبلدان المشتركة في المشروع.

كانت ولا تزال الصين تنظر وتطمح بالتوجه غرباً فهذه الرؤية الاستراتيجية تبلورت بوضوح في أوائل التسعينيات، حيث أطلقت القيادة الصينية آنذاك حملة "الذهاب غرباً" لمعالجة التفاوت في التنمية بين المناطق الساحلية والأراضي الداخلية الشاسعة. وطلب من المحافظات الأكثر ثراءً مساعدة المناطق الفقيرة في الغرب من خلال تقديم الدعم المالي، ووضع مشاريع تجارية واسعة النطاق، ونقل الموارد البشرية المتقدمة.

وبعد أن كانت استراتيجية "الذهاب غرباً"، خطة تنموية محلية للمناطق الصينية، باتت الآن سياسة خارجية للتوجه نحو الغرب والانفتاح، حيث تجسدت في مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، فالسير نحو الغرب أمر بالغ الأهمية في تعزيز مكانة الصين باعتبارها أكبر بلد نامٍ في العالم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.[2]

وفي عام 2020، سيعيش أكثر من 80 في المائة من سكان العالم في البلدان النامية، التي تشهد ارتفاعًا غير مسبوق في الطبقة الوسطى. وبالنظر إلى الدور المهيمن للاقتصادات النامية في نمو

---

[1]https://www.google.com.lb/url?sa=i&rct=j&q=&esrc=s&source=images&cd=&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjL7-GSs7_UAhUKWxoKHXhDDRUQjRwIBw&url=https%3A%2F%2Fasialyst.com%2Ffr%2F2015%2F07%2F28%2Froute-de-la-soie-retour-sur-un-axe-mythique%2F&psig=AFQjCNF41hqlu1Q5yAbwbGFs7PK4DAX3fA&ust=1497600347711014 (accessed at 1-7-2017)

[2] Derek Scissors, “Should American Root for a Reforming China?”, Center for the National Interest, 16 October 2013. nationalinterest.org/commentary/should-america-root-reforming-china-9241.

الصين، والإمكانيات الضخمة للجنوب العالمي، تجري بكين إعادة توازن هادئة نحو العالم النامي وتسعى إلى تسويق نفسها على أنها "الدولة الوسط"، مستفيدة ممّا حقّقته وتمتلك، وتعمل كجسر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية[1] .

البند الأول: طريق الحرير الجديد... وسيلة من القوة الذكية

لا يقتصر طريق الحرير الجديد على كونه مشروعًا اقتصاديًا، بل هو وسيلة من القوة الذكية تمارسه الصين على الدول المشاركة بالحزام الاقتصادي (الدول الاوروبية، الآسوية والافريقية).

أ-الصين في أفريقيا:

هناك نوع من خطة مارشال التي من شأنها أن تخدم الطلب الصيني على المواد الخام من أفريقيا والطلب الأفريقي للسلع "صنع في الصين."
وتمتلك الصين أهم خمس شركات شحن، تنقل من خلالها 18٪ من البضائع التي تغزو دول العالم.

إضافةً إلى المحطات البحرية، فثُلُثا خمسين أكبر الموانئ في العالم ممولان برأسمال صيني أقلّه بنسبة 20%.

ووراء الاستثمارات في قطاع التجارة البحرية، هناك أيضًا طموحات صينية لتطوير قوتها البحرية، من مرافق وموانئ التي لديها في الواقع استخدام مزدوج(الاستخدام التجاري والعسكري).

يتواجد في جيبوتي أكبر قاعدة عسكرية للصين في الخارج[1]، إلى جانب ساو تومي وبرينسيبي وسيشيل وخليج والفيس في ناميبيا.

---

[1]Robert W. Merry, Obama's ISIS Strategy: Doomed for Failure, Center for the National Interest 1 November 2014.
nationalinterest.org/feature/obamas-isis-strategy-doomed-failure-11585.

ينبغي على هذه المرافق أن ينتهي بناؤها نهاية العام، لتضم عسكرًا صينيًا، زوارق حربية، تحت غطاء مكافحة القرصنة وأمن مرافق الموانئ.[2]

إنّ عملية تطويق القارة من قبل الموانئ التي تمولها الصين تتناسب مع الحزام الاقتصادي، (90٪من واردات والصادرات تمرّ عبر البحر الأفريقي)، فمثلاً دوربان في جنوب أفريقيا، وبورسعيد في مصر نوعان من أكبر الموانئ في أفريقيا.

وأيضاً، سيعزز طريق الحرير الوجود والنفوذ الصيني في أفريقيا عبر توفير تكاليف النقل والخدمات اللوجستية.

أما الدول الأفريقية الأكثر أهمية في الحزام الاقتصادي موجودة في شرق أفريقيا، تحديداً ثلاث دول هي كينيا، أثيوبيا وجيبوتي، حيث تستثمر الصين 4 مليارات دولار لربط أثيوبيا بجيبوتي و13 مليارًا لإنشاء شبكة سكك حديدية، وأكثر من نصف الاستثمارات المخطط لها من قبل الصين كجزء من طريق الحرير الجديد يذهب إلى أفريقيا[3].

زار وزير الدفاع الأميركي الجديد، جيم ماتيس، في 23 نيسان2017، القاعدة العسكرية الأميركية الوحيدة الدائمة في جيبوتي في القارة الأفريقية، وهذه أول زيارة لأفريقيا في إدارة ترامب، نظرًا لأهمية القارة الأفريقية بالنسبة للصين وللولايات المتحدة، فهذه الأخيرة تشهد على تنافس اقتصادي حاد بتقدم

---

[1]أعلنت وكالة الأنباء الصينية الرسمية (شينخوا) في 12 تموز2017، أنّ سفنًا حربية من الجيش الصيني في طريقها إلى جيبوتي بالقرن الأفريقي لإقامة قاعدة دعم في جيبوتي، ومن المتوقع أن تحتوي القاعدة العسكرية الصينية على مركز لصيانة السفن وطائرات الهليكوبتر وتحرسها وحدة من مشاة البحرية.

[2] Sébastien Le Belzic, L'Afrique au cœur de la nouvelle Route de la soie, **in le monde**, 24.04.2017.
http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/04/24/l-afrique-au-c-ur-de-la-nouvelle-route-de-la-soie_5116739_3212.html (Accessed at 10-7-2017)

[3]Ibid.

للشركات الصينية، وعبّر الجنرال "Waldhauser"[1] في آ'ذار2017 عن قلقه، متوجهاً بالحديث إلى الكونغرس الأميركي، بأنه أبلغ الرئيس الجيبوتي "Guelleh" عن مخاوفه من التوسع النفوذ الصيني قائلاً : "لقد عبرت عن مخاوفي حول ما إذا كان الصينيون سيفعلونها أم لا".[32]

ب–الصين في آسيا:

في تشرين الأول 2013، ترأس الرئيس :شي" مؤتمرًا رفيع المستوى بشأن علاقات الصين مع البلدان المجاورة[4]، حيث أكّد فيه على المبادئ الدبلوماسية الجديدة (الحميمية، الصدق، الاستفادة، والشمولية) في التعامل مع البلدان المجاورة.

ولضمان استقرار طويل الأجل للمناطق المجاورة لغربها، تبنّت بكين نهجاً جديداً– بشكل أساسي – الاستثمار في الحزام الاقتصادي والتعاطي بتحقيق علاقات مربحة مع الجيران وتوسيع الأرض المشتركة.

وتبدو الصين مستعدة للاستجابة لمطالب تلك البلدان من حيث خلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية ورفع مستوى النقل وتنويع الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتمويل الابتكارات المحلية.

ولكن التحديات جدية والاضطرابات السياسية الداخلية كبيرة، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، التي يمكن أن تؤدي إلى عرقلة طرق الحرير وبالتالي الحد من تأمين الطاقة من هذه المنطقة، مما استدعى نقاشًا في الدوائر السياسة العامة في بكين لكيفية التعامل مع الأزمات، فيجب على الصين أن تكون أكثر انتباهاً في دراسة الديناميات السياسية والاقتصادية للمنطقة وأن تقدم مساهمات إبداعية

---

[1] يترأس القيادة الأميركية في أفريقيا.

[2] « J'ai exprimé mes préoccupations sur ce qui est important pour nous que les Chinois fassent ou pas ».

[3] Sébastien Le Belzic, L'Afrique au cœur de la nouvelle Route de la soie, op.cit.

[4] حضر هذا المؤتمر جميع أعضاء المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الصيني بالإضافة إلى المئات من كبار القادة العاملين فى الشؤون الخارجية والاقتصادية والعسكرية، وانضم حتى عدد من المدراء التنفيذيين للشركات الصينية . إن مستوى وحجم هذا المؤتمر لم يسبق لها مثيل .

للمساعدة في حل القضايا الساخنة، وتخفيف حدة التوتر، وتحقيق الاستقرار في بلدان ما بعد الأزمة.[1]

ت-الصين في اوروبا:

لعدة سنوات، تشجع الحكومة الصينية رجال الأعمال للاستثمار في أوروبا، فزاد حجم الاستثمار من 6 مليارات في عام 2010 إلى 27 مليار في الأربع سنوات اللاحقة.

كما أنّ الاتحاد الأوروبي لاقى هذه المبادرات بالترحيب خصوصاً أن الأزمة الاقتصادية قد ضربت بعض الدول الأعضاء التي ليس لديها ميزانية كبيرة، حيث تجمع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية العمالة الماهرة وبالوقت نفسه رخيصة لتوفر أسواق جديدة للصناعات الصينية، والصين تضغط دوماً لكسب العقود.[2]

البند الثاني: إطلاق مبادرة طريق الحرير

أ- تواجه الصين مشكلة في النمو الاقتصادي المتباطئ في السنوات الأخيرة، ولا يزال يتعين على الحكومة في الصين أن تتّخذ خطوات لكبح الائتمان الذي يزداد بوتيرة خطيرة ووقف الدعم الذي تقدمه للمؤسسات المملوكة من قبل الدولة والتي لا تمتلك مقومات البقاء، وقبول بالتالي تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي المصاحب له.

---

[1]Minghao Zhao, **March Westwards and a New Look on China's Grand Strategy**, op.cit., pp.112-116.

[2] Gatien Du Bois, Une brève histoire de la Chine en Europe, **in nouvelle Europe**, 29 juin 2015.
http://www.nouvelle-europe.eu/une-breve-histoire-de-la-chine-en-europe (accessed at 20-7-2017)

إنّ أرقام معدل النمو الاقتصادي الصيني، ثاني أكبر اقتصادات العالم، وصلت إلى 6.9%(2015)، 6.6% (2016) ومتوقع أن تنخفض إلى 6.2% (2017). [1]

وبالرغم من الانخفاض النسبي للنمو الاقتصادي الصيني، تبقى هذه الأرقام مرتفعة مقارنةً مع باقي دول العالم، وعلى إثر هذا النمو تمّ انتقال مركز الثقل الاقتصادي والسياسي العالمي، من الغرب إلى الشرق وتحديداً إلى شرق آسيا.

فشرعت الصين بالتفتيش عن تنوع مصادر الطاقة، وانطلقت حينها فكرة إعادة إحياء "طريق الحرير" مع الرئيس الصيني "إكسي جينبينغ" ، في ربيع عام 2011، حيث أُقرّت معها الخريطة الرسمية المبدئية "لطريق الحرير الجديد"[2] التي تتألف من ثلاث طرق:

-طريق بحري يتضمن الموانئ ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية.

-طريقان بريان "الحزام الاقتصادى لطريق الحرير"، الذي يرافقه برامج لبناء بنى تحتية، سكك حديدية، مطارات، خطوط أنابيب غاز ونفط...

يعبر الطريق الأول البري في جميع أنحاء الصين من الشرق إلى الغرب قبل العبور في كازاخستان، روسيا، روسيا البيضاء، بولندا، ألمانيا وهولندا والطريق الثاني يمر جنوبًا ليضم أوزبكستان وإيران وتركيا[3].

---

[1] صندوق النقد الدولي يتوقع تراجع النمو العالمي، ويحذر من أن الركود الاقتصادي يمكن أن يثير دعوة الكثيرين إلى الحمائية،4 أكتوبر 2016.

http://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/10/03/AM2016-NA100416-WEO

[2] كرست وكالة شينخوا الرسمية سلسلة من المقالات التي نشرت في 8 أيار 2014 لتوضيح تفصيلي لخارطة طريق الحرير.

[3] Martine bulard, la longue marche vers l'ouest, **in Le Monde Diplomatique**, mars 2015.

كما أنّ مشروع طريق الحرير يحيي السكك الحديدية، فمنذ أواخر عام 2014، اجتاز خط السكك الحديدية أكثر من 10000 كيلومتر – وهو الأطول في العالم – ليمر من المدينة الصينية "Yiwu" إلى العاصمة الأسبانية مدريد عن طريق قطار لنقل البضائع عبر كازاخستان وروسيا وروسيا البيضاء وبولندا والمانيا وأسبانيا.[1]

وتمكن طريق الحرير من تطوير بنية اقتصادية ثلاثية بين روسيا، منغوليا والصين عبر قطار سيبيريا، ليصبح ممر نقل بين أوروبا وآسيا.

سيتم إنشاؤه باستخدام قطارات وسكك حديد حديثة جدًا وخط عالٍ بتكلفة قدرها

278 000 000 000 دولار لتستغرق الرحلة فقط 48 ساعة بين بكين وروسيا، يتخللها توقف عند بعض محطات لفترات قصيرة.

إن تنفيذ هذا الممر الاقتصادي بين الصين وروسيا ومنغوليا سيربط الحزام الاقتصادي لطريق الحرير بشبكة من السكك الحديدية العابرة للقارات ويعزز إنشاء منطقة تجارة حرة وبالتالي اندماج أوراسيا في المبادرة.[2]

---

[1] Sarvar Jalolov, Comment la Nouvelle route de la soie peut métamorphoser l'Asie central, Relu par Alix Ladent et Grégoire Domenach, novastan.org, 30 juillet 2016. https://www.novastan.org/fr/region-ouighoure/comment-la-nouvelle-route-de-la-soie-peut-metamorphoser-lasie-centrale/ (accessed at 20-7-2017)

[2] Pepe Escobar, Quand la Nouvelle Route de la Soie rencontre l'Union eurasienne, centre de recherche de la mondialisation.ca(Mondialisation.ca), 19avril 2015.

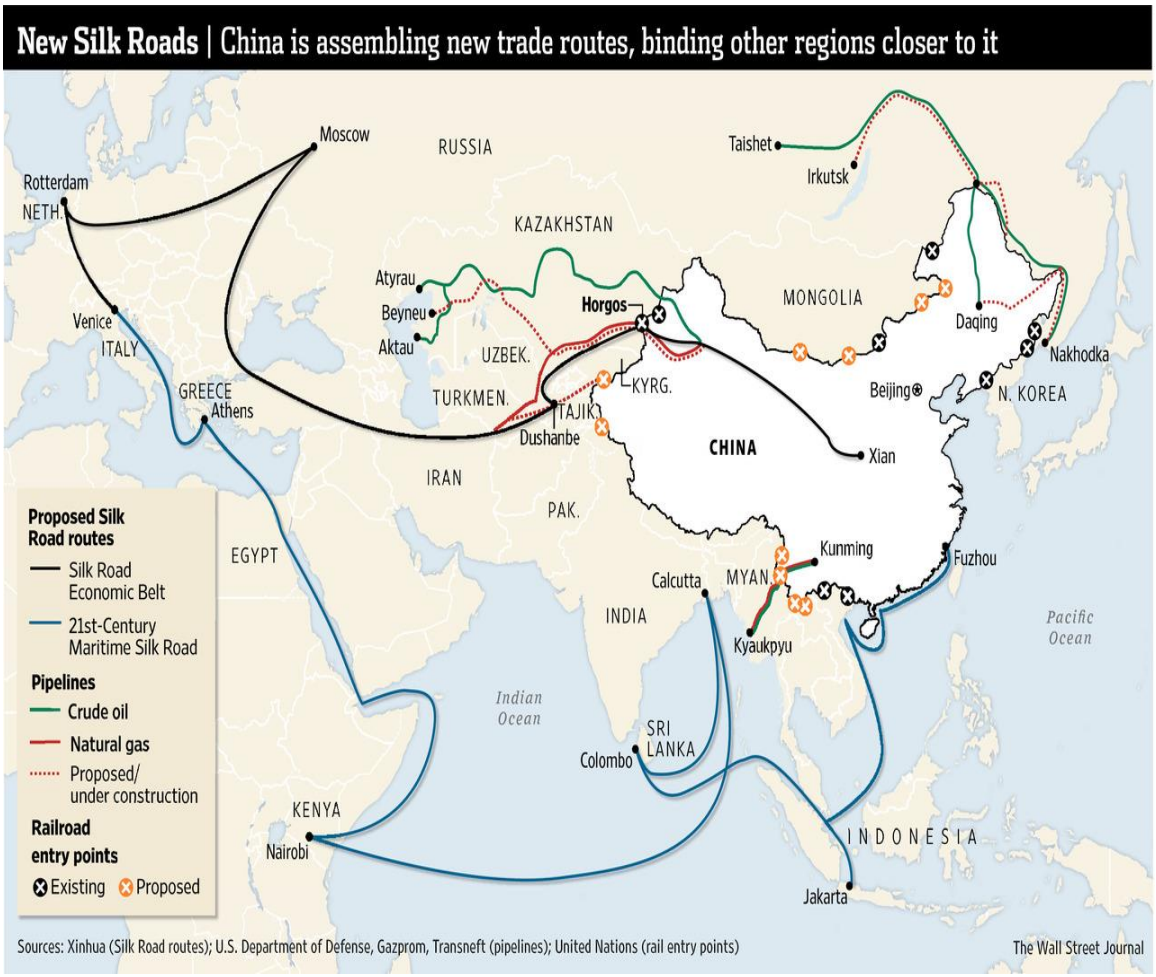

Exhibit 6. Geographic Coverage of the Belt and Road

Source: Compiled by the Fung Business Intelligence Centre based on the FRAMEWORK chapter of the *Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road*

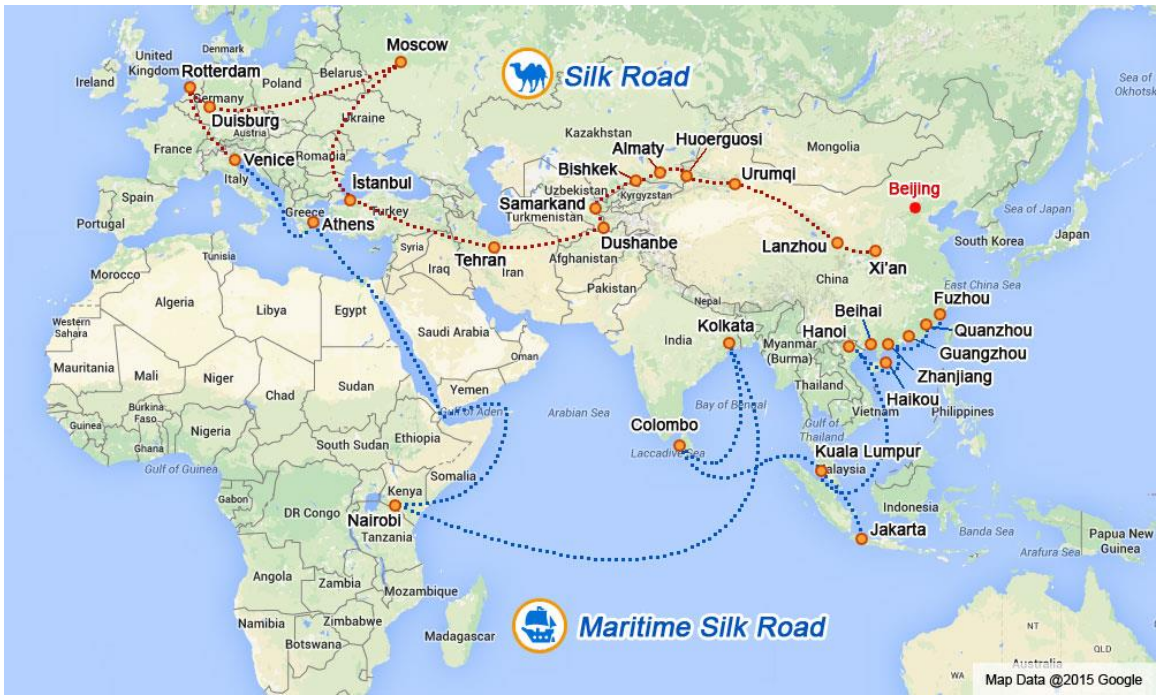

يغطي "طريق الحرير الجديد" ما يقرب 11000 كم (8000 ميل)، نقطة البداية هي شنغهاي في الصين ونهايتها العاصمة الألمانية برلين ويمكن أن تصل إلى شبه الجزيرة الأيبيرية في أسبانيا للربط بين القارة الآسيوية والقارة الأوروبية.

تكمن أهمية طرق الحرير بإمكانية ربط العالم (القارة الآسيوية، الأفريقية والأوروبية) بشبكة اقتصادية واسعة تستفيد منها دول الممر.[1]

ب–دوافع الصين في إنشاء طريق الحرير:

هناك سببان أساسيان ومتكاملان، للصين لإنشاء طريق الحرير:

1– تريد الصين التقرب من شركائها الآسيويين في وسط آسيا والشركاء الأوروبيين، فهذه المناطق غنية بالثروات الطبيعية.

[1] Sarvar Jalolov, Comment la Nouvelle route de la soie peut métamorphoser l'Asie central,op.cit.

كما أن طريق الحرير فتح الباب نحو التطلع إلى إعادة التخطيط في كيفية استخدام الأراضي في الصين لتكون فعالة ومستثمرة من الناحية الانتاجية وتخدم تنفيذ طرقات الحرير.[1]

Exhibit 7. Regions & Provinces in China: Positioning in the Belt and Road Initiative

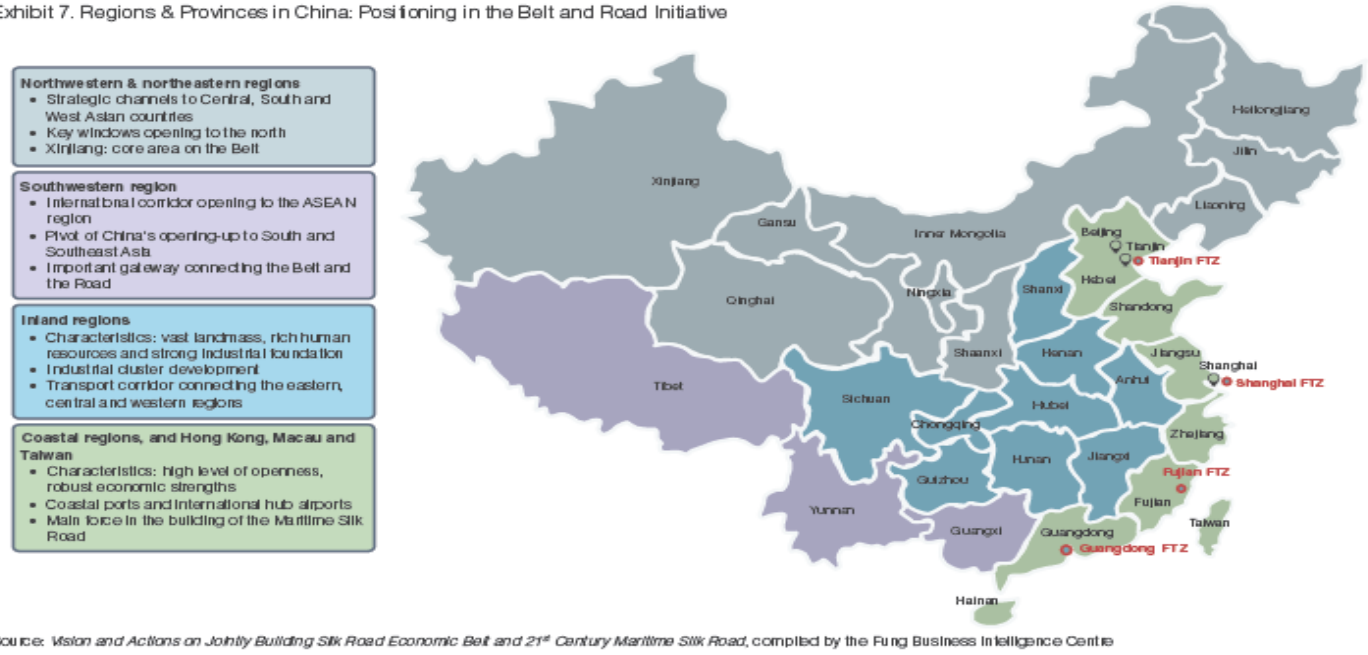

Source: *Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road*, compiled by the Fung Business Intelligence Centre

[2]

2- رفع التبادل التجاري من 400 مليار دولار في عام 2012 إلى 1000 مليار دولار في عام 2020.[3]

ت-الدول المشاركة في طريق الحرير: مبادرة الحزام والطريق: 65 بلداً وبعد

تطور طريق الحرير وازدادت الدول المشاركة في المبادرة، لاهميتها في عملية ورغبة الدول في النمو والتنمية.

---

[1] Michel nazet, La nouvelle route de la soie ou la résurrection d'un mythe, op.cit.

[2]Helen chin, Winnie he, the belt and road initiative:65 countries and beyond, global sourcing fung business intelligence centre, hong kong, may 2016.

[3]Michel nazet, La nouvelle route de la soie ou la résurrection d'un mythe, op.cit.

وفي تقرير صيني صدر عن معهد التجارة الدولية الصيني فى آب 2015، ذكر فيها مشاركة 65 دولة على طول الحزام والطريق.[1]

ستشكل البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق "منطقة للتعاون الاقتصادي" – بحضور المنافسة المضبوطة بالمصالح– تمتدّ من غرب المحيط الهادئ إلى بحر البلطيق .

65 Countries along the Belt and Road [2]

Region	Country
East Asia	China, Mongolia
Southeast Asia	Brunei, Cambodia, Indonesia, Laos, Malaysia, Myanmar, Philippines, Singapore, Thailand, Timor-Leste, Vietnam
Central Asia	Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkmenistan, Uzbekistan
Middle East and North Africa	Bahrain, Egypt, Iran, Iraq, Israel, Jordan, Kuwait, Lebanon, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Palestine, Syria, United Arab Emirates, Yemen

[1] the National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce ofthe People's Republic of China,Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road,March 2015.

[2]Industrial Cooperation between Countries along the Belt and Road, China International Trade Institute,The countries are grouped based on World Bank's classification by region.

South Asia	Afghanistan, Bangladesh, Bhutan, India, Maldives, Nepal, Pakistan, Sri Lanka
Europe	Albania, Armenia, Azerbaijan, Belarus, Bosnia and Herzegovina, Bulgaria, Croatia, Czech Republic, Estonia, Georgia, Hungary, Latvia, Lithuania, Macedonia, Moldova, Montenegro, Poland, Romania, Russia, Serbia, Slovakia, Slovenia, Turkey, Ukraine

إنّ خطة العمل الرسمية للحزام والطريق عبارة عن منصة مفتوحة حيث تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية للمشاركة في المساهمة في هذا الربط العالمي.

وأكد الرئيس الصيني شي جين بينغ في العديد من المناسبات الرسمية أن المبادرة مشروع مفتوح ومتنوع ومربح للجانبين مستعد لتحقيق فرص هائلة لتطوير الصين والعديد من البلدان الأخرى.

وقد أعلن مركز "The Fung Business Intelligence Centre" عن قائمة البلدان التي ستشارك أو أبدت اهتماماً بالمبادرة، من خلال الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، لتطوير البنى التحتية للنقل بالتعاون مع الصين، أو من خلال أشكال تعاون أخرى.[1]

[1]Helen chin, Winnie he, the belt and road initiative:65 countries and beyond, op.cit., p4.

بالنسبة لقائمة البلدان التي شاركت أو أبدت الاهتمام بمبادرة الحزام والطريق(انظر الملحق رقم 1).[1]

ث-تمويل مشروع طريق الحرير:

إن عملية تمويل مشاريع طريق الحرير ترتكز على البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام 2013، وبدأت مبادرة إنشاء البنك في تشرين الأول 2014 عندما وقع ممثلو 22 بلدًا على مذكرة التفاهم.

وبحلول الموعد النهائي المحدد في 31 آذار 2015 لتقديم طلبات العضوية، قدم 57 بلدًا طلباتها وأصبحت الأعضاء المؤسسين للبنك.

ومن بين 57 عضوًا مؤسسًا، هناك 37 عضوًا من آسيا وأوسيانيا[2]، والباقي من أوروبا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. كما في 31 ديسمبر 2015 وقعت جميع هذه البلدان الـ 57 على بنود الاتفاقية التي تشكل الأساس القانوني للبنك ومقر البنك هو في بكين، وكان البنك الآسيوي للاستثمار التجاري مفتوحًا للعمل في 16 يناير 2016.[3]

بات البنك الآسوي للبنى التحتية أحد أدوات النفوذ الصيني والذراع المالي الجديد في بكين لبسط النفوذ الجيوسياسي في آسيا. (انظر الملحق رقم 2) [4]

والى جانب البنك الآسيوي لاستثمار البنى التحتية (AIIB)، هناك مصادر تمويل أخرى وهي:

---

[1]Various sources from news and official websites, compiled by the Fung business Intelligence Centre, The countries are grouped based on World Bank's classification by region.

[2]هي منطقة تتمركز في جزر المحيط الهادئ الاستوائية.

[3]Helen chin, Winnie he, the belt and road initiative: 65 countries and beyond, op.cit., p7.

[4]Ibid.

تمويل طريق الحرير[1]
رأسمال طريق الحرير (حوالي 40 مليار دولار) -الهدف: تمويل مشاريع طرق الحرير الجديد. - ممول من قبل مختلف المؤسسات الوطنية الصينية (باستخدام احتياطيات النقد الأجنبي).
قروض من البنوك الصينية: (على الاغلب إنه المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع لكل الطريق) -بنك التنمية الصيني -بنك الصين للتصدير والاستيراد (قرض 80 مليار دولار في عام 2015) - بنك الصين للتنمية الزراعية
البنك الآسيوي لاستثمار البنى التحتية (AIIB) (حوالي 100مليار دولار) -تأسس كمصرف للتنمية متعدد الأطراف يتكامل مع البنك الدولي، متخصص لتمويل مشاريع البنية التحتية في آسيا. -الصين تقدم 30 مليار دولار[2] وباقي التمويل من الأعضاء الآخرين.
بنك التنمية لدول البريكس (حوالي 100 مليار دولار) BMD أنشئ هذا البنك لتمويل مشاريع البنية التحتية في الدول التي هي في طور النمو. -دول البريكس (برازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) لديهم حق التصويت في مجلس

[1]Christian Nünlist, «One Belt, One Road»: la nouvelle route de la soie, Politique de sécurité: analyses du CSS, No 195, Septembre 2016, p3.

[2]في هذا المرجع ذكر 30% وفي مصدر آخر 50% (مقال في صحيفة " le figaro"): نسبة 50% تخول الصين بأن تكون السيدة في أخذ القرارات.

Sébastien Fallett, La BAII, la banque chinoise qui finance les nouvelles routes de la soie,**in le figaro**, Publié le 18/01/2017.

الإدارة. -اتخذت كل دولة عضو على حصة متساوية بقيمة 50 مليار دولار.
الاستثمارات من قبل إدارات وبنوك المقاطعات الصينية.

ج-عقبات تنفيذية لطريق الحرير:

أهم العقبات التي يمكن أن تعرقل مشروع بناء طرق الحرير تختصر باثنين:

1- التكلفة المالية الضخمة للمشروع حيث إنّ معظم الدول التي تمر بطريق الحرير تقع جغرافياً بين أوروبا وآسيا.

كما أنّ هناك عواقب في بناء وترميم البنى التحتية الأساسية من طرق، جسور، مطارات، إمدادات مياه وكهرباء، إنشاء شبكات ري وصرف صحي وغيرها، وهذا يتطلب جهودًا ضخمة.

2- تعاني بلدان آسيا الوسطى، كدول جنوب القوقاز، تحديات داخلية وخارجية تعيق اندماجها في طريق الحرير. فمسألة صراع الهويات والتخلف الاقتصادي لتلك البلدان ولّد حالة من الفقر المزمن ونقص في الحاجات الاولية من بنى تحتية تعليمية صحية وغيرها[1].

سيفرض الطريق الحضور الصيني في الدول المشاركة في هذا المشروع، ممّا سيعطي لها قوة ونفوذًا، لا تنحصر على الاقتصاد بل في السياسة أيضًا مما قد يثير استفزازًا وتحديًا لنفوذ دول أخرى كالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

[1] Cf. Marlène Lauruelle et Sébastien Peyrouse, China as a Neighbor: Central Asian Perspectives and Strategies, central asia-caucasus institute silk road program, 2009, p130.

إن نسخة القرن الحادي والعشرين لطريق الحرير ستشهد في آنٍ معًا، منافسة تفرضها تضارب المصالح وعلى تعاون عندما تفرض البراغماتية في ظل العولمة ذات الأنظمة المترابطة.

سنرى في القسم الثاني التخوف الأميركي من مد النفوذ الصيني والتأرجح بين التعاون والإرادة بإظهار القوة الأميركية عبر انتشار القواعد العسكرية في كل العالم من ضمنها منطقة آسيا.

أما الروس، فيسعون إلى مشروع خاص بهم يعيد أمجاد الاتحاد السوفيتي بقيادة الرئيس بوتين الذي يُظهر روسيا بصورة الدولة القوية والعظمى.

لكن الواقع لا يتطابق بنسبة كبيرة مع طموحات بوتين وسنرى في القسم التالي مدى تعاون الروس بمشروع طريق الحرير.

القسم الثاني: مشاريع تنافسية على طريق الحرير الجديد

تتميز العلاقات بين الدول بالمرونة والبراغماتية، فكل دولة تحدد أولوياتها الداخلية والخارجية وعلى أساسها تقوم بخطوات تكتيكية.

إنّ أساس مشروع طريق الحرير هو اقتصادي تنموي وفي طياتها هيمنة سياسية عن طريق التنمية الاقتصادية، لذا هذا المخطط سيكون ساحة للتعاون والتنافس.

أخذ صعود الصين الكثير من الجدال في أوساط المفكرين في الولايات المتحدة واقترح البعض فكرة احتواء وتطويق الصين (containment) من خلال نشر القواعد الأميركية في الدول الحليفة لهذه الأخيرة (أستراليا، اليابان، كوريا الجنوبية وغيرها) ونشر قوات الناتو على أبواب روسيا والصين ممّا سيضيق الخناق الاقتصادي والسياسي عليهم.

أما اليوم، بدأ الكلام عن مفهوم جديد وهو (congagement) أي الجمع بين مفهومين (containment + engagement) وهذه تجسد الواقعية السياسية، لأنّ الصين قوة إقليمية لا يمكن إلغاؤها ويجب التعاون معها في بعض القضايا والتنافس معها في قضايا أخرى.

انسحبت أيضًا البراغماتية على العلاقات بين روسيا والصين، وفي بيان مشترك بين الدولتين في الرابع من تموز 2017، أكدت الدولتان على التعاون في قضايا إقليمية ودولية، بالرغم من أنّ الصين تنافس روسيا في دول آسيا الوسطى التي هي تقليديًا تحت النفوذ الروسي وفي الوقت نفسه وقفت إلى جانب روسيا عبر حق النقض في سوريا لأسباب عدة ومنها:

إبقاء روسيا قوية من مصلحة الصين لتستطيع الوقوف بوجه الولايات المتحدة في سوريا وإلهائها عن التوجه نحو الباسيفيك والدليل على ذالك، عندما فُرضت عقوبات على روسيا من قبل المجتمع الدولي، ضخّت الصين أموالًا لوقف انهيار الاقتصاد الروسي.

إذًا للدول حسابات تبنى على المصالح، ولذلك سنرى بأن هذه الدول ستشارك في مشروع طريق الحرير بطرق ووسائل مختلفة ولكن أيضًا ستضع مشاريعها الخاصة لتفرض نفسها كمنافس على الساحة الدولية.

الفقرة الأولى: المشروعان الأميركي والروسي

لا تزال أوراسيا، رقعة الشطرنج التي لا طالما كانت محط اهتمام عالمي وكيفية إدارة الولايات المتحدة لأوراسيا أمرًا بالغ الأهمية، فالسيطرة على هذه المنطقة تعني كسب اثنين من أصل ثلاث مناطق في العالم الأكثر تطورًا وأكثر إنتاجية.[1]

وقد عرف الاستراتيجيون الأميركيون (ديمقراطي أو جمهوري)، منذ فترة طويلة، أن المعركة الحاسمة هي في آسيا، لذلك كان من الضروري بذل كل جهد لتقسيم وعزل القوى في القارة.

وأشار بريجنسكي إلى أنّ بكين هي التهديد الرئيسي حيث يمكن أن تكون أساسًا لتحالف يناهض الهيمنة الأميركية (تحالف الصين، روسيا وإيران).[2]

لذلك ليس من المستغرب أن نرى أن إدارة أوباما اهتمت بالتحرك نحو آسيا، لمحاولة تطويق الصين، فالمحلل السياسي محمد حسّان يرى أنّ الصين لديها حاجة حيوية لموارد الطاقة وواشنطن تسعى للسيطرة على هذه الموارد لمنعهم من الوصول الصين[3].

البند الأول: الولايات المتحدة بين أوباما وترامب

أعلنت الولايات المتحدة الأميركية في العام 2012 عن استراتيجية جديدة، تفيد بأن القرن الأميركي سيكون قرن المحيط الهادئ بامتياز، حيث صرّح الرئيس السابق باراك أوباما: "لدينا مصلحة حيوية في المنطقة التي تتطلب وجودًا دائمًا، والولايات المتحدة هي قوة المحيط الهادئ، ونحن هنا للبقاء"!

---

[1] Zbigniew brzezinski,**le Grand échiquier l'amérique et le reste du monde**, bayard éditions Actualité, 1997, pp.59.61.

[2]Ibid.,p.263.

[3]Mohamad Hassan, **La Stratégie du chaos**, Investig'Action, Bruxelles, 2011, p 246.

نستنتج من هذه العبارات أهمية آسيا وتحديداً منطقة المحيط الهادئ بالنسبة للولايات المتحدة وجعلها أولوية ليس فقط في الخطابات بل أيضًا بخطوات عملية استراتيجية، فستعيد البحرية الأميركية، بحلول العام 2020، نشر قواتها من نسبة حوالى 50% / 50% بين المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي إلى نسبة 60% / 40% لصالح المحيط الهادئ بما يشمل ست حاملات طائرات، إضافة إلى بقية السفن والغواصات، وقد صرحت "هيلاري كلنتون" وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، أنه إذا كان القرن الماضي هو قرن المحيط الأطلسي فإن هذا القرن هو قرن المحيط الهادئ.[1]

تحاول الولايات المتحدة خنق النمو في الصين والاختراق إلى داخل نطاق المنزل من خلال الحصار الاقتصادي والأمني، مما أدى إلى تحالفات، معاهدات اقتصادية وانتشار عسكري في اليابان، كوريا الجنوبية وأستراليا وغيرها من الدول لمحاولة تطويق الصين.

انضمت بالتالي الولايات المتحدة إلى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)[2] بهدف تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء أغلب الرسوم والقيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمار، وتحاول واشنطن من خلال هذه الشراكة التي استثنت الصين، بناء علاقات اقتصادية مع دول منطقة آسيا لتحجيم الدور الاقتصادي للصين وتقليل من نفوذها في هذه المنطقة.

تكتب هذه الشراكة قواعد التجارة العالمية التي ستساعد على زيادة صادرات أميركا الجنوبية، تنمية الاقتصاد الأميركي، دعم الوظائف الأميركية ذات الأجور الجيدة والحفاظ على الطبقة الوسطى

---

[1] Department of defense USA, sustaining U.S global leadership:priorities for 21st century defense, January 2012.

http://archive.defense.gov/news/Defense_Strategic_Guidance.pdf

[2] تضم الاتفاقية 12 دولة الولايات المتحدة، البيرو، تشيلي، كندا، المكسيك، بروناي، اليابان، ماليزيا، سنغافورة، فيتنام، أستراليا ونيوزيلندا.

الأميركية، من خلال ضم اقتصادات هامة تشكل معاً 40٪ من إجمالي الناتج العالمي وحوالى ثلث التجارة العالمية لـ 800 مليون مستهلك.[1]

لكن مع وصول الرئيس الخامس والأربعين دونالد ترامب إلى الحكم، تغيرت بعض الإجراءات التكتيكية حيث وقّع الرئيس أمرًا تنفيذيًا بانسحاب الولايات المتحدة رسمياً من اتفاق تجارة الشراكة عبر المحيط الهادئ، ملتزمًا بذلك بأحد تعهدات حملته الانتخابية.[2]

بالمقابل طرحت الصين مبادرتها الخاصة للتعاون التجاري بين دول آسيا والمحيط الهادئ، (Regional Comprehensive Economic Partnership) التي تضم 16 دولة[1] وتستبعد فيها الولايات المتحدة.

---

[1]No writer, Will the Trans-Pacific Partnership Agreement Reshape the Global Trade and Investment System?What's In and What's New: Issues and Options, world economic forum, July 2016, p3.
http://www3.weforum.org/F9DF492D-D04F-444C-9EA3-88A52EBE66F6/FinalDownload/DownloadId-681FBB929F5B57D26E294C9B90F5C336/F9DF492D-D04F-444C-9EA3-88A52EBE66F6/docs/WEF_White_Paper_Whats_in_and_whats_new.pdf (accessed at 28-7-2017)

[2] موقع الجزيرة، ترامب يأمر بالانسحاب من اتفاق الشراكة عبر الهادئ:

http://www.aljazeera.net/news/international/2017/1/23/%D8%AA%D8%B1%D9%85%D8%A8-%D9%8A%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A6 (accessed at 28-7-2017)

تُعتبر هذه الاتفاقية الوجه المقابل لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ وتظهر أهميتها بضمها اقتصادات تولد مردودًا هامًا، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 23.8 تريليون دولار أميركي في 2016 وتشمل3،366.6 مليون من سكان العالم (2016).[2]

وتتضمن أيضًا خفض الرسوم الجمركية بدلًا من انفتاح الاقتصاديات ووضع معايير عمالية وبيئية مثلما تريد اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ.

إنّ عملية انسحاب الولايات المتحدة من الشراكة عبر الباسيفيك يريح الصين ويعزز نفوذها الإقليمي بغياب منافس شرس كالولايات المتحدة.

وعبَّر الرئيس أوباما عن توجه إدارته نحو آسيا Pivot to Asia وإرادته في الحدّ من النمو الاقتصادي الصيني المتسارع، بأنّ "واشنطن لن تسمح لبلدان مثل الصين أو غيرها بكتابة قواعد الاقتصاد العالمي، عندما يعيش ما يزيد على 95% من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل دولاً كالصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي".[3]

ووراء هذا التوجه الأميركي تقف مجموعة متنوعة من الأسباب والعوامل، على سبيل الذكر لا الحصر:

1- قلق الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الجغرافية في المحيط الهادئ، ولا سيما في ضوء تصاعد قوة الصين البحرية، والتي يمكن أن يخلق فراغًا وخللاً في ميزان القوى.

---

[1] بورما، بروناي، كمبوديا، اندونيسيا، لاوس، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، أستراليا، الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية ونيوزيلندا.

[2] The official site of Australian government department of foreign affairs and trade: http://dfat.gov.au/trade/agreements/rcep/pages/regional-comprehensive-economic-partnership.aspx (accessed at 28-7-2017)

[3] تصريح الرئيس الأميركي باراك أوباما في 5 تشرين الأول 2015، عقب التوصل إلى اتفاق" الشراكة عبر المحيط الهادئ" الذي سيؤدي إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عبر إلغاء أغلب الرسوم والقيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمار.

2- دفعت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة إلى التفتيش عن اقتصادات حيوية وأسواق جديدة، فوجدت الاقتصاد الآسيوي المتميز بالديناميكية، النمو المتصاعد والاستقرار النسبي ممّا يمكن أن يشكل تهديداً للولايات المتحدة وأوروبا في حال عدم التعاون.

3- العمل على احتواء كوريا الشمالية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في ظل الحفاظ على التوازنات القائمة.

كما الحد من النفوذ الصيني وتقليل فرص المناورة لضمان ترك القرار النهائي للأميركي.[1]

أمّا مرحلة ما بعد أوباما، فلا تزال ضبابية وغير محسومة خصوصاً مع انتخاب الرئيس دونالد ترامب ذي الشخصية المتناقضة.

وتتميز شخصية ترامب بالمزاجية، التسرع والتناقض في قرارته، فخطاب ترامب خلال الحملة الانتخابية أي قبل الرئاسة يختلف عن خطابه وتصرفاته بعد الرئاسة.

كما أنّ الأشخاص المحيطين به، المستشارين، لديهم تأثير كبير في تكوين السياسة الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة، وأغلب المحيطين لديهم نظرة عداء للصين وعدم اطمئنان.

يوجد أمثلة كثيرة، على سبيل التعداد لا الحصر:

- بيتر نافارو، الاقتصادي الأميركي الذي يعمل حالياً كمساعد للرئيس، رئيس للتجارة والسياسة الصناعية ومدير مجلس التجارة الوطنية في البيت الأبيض هو معادٍ للصين.

- مايكل فلين (مستشار الأمن القومي الذي تمّت إقالته إثر فضيحة تواصله مع الروس خلال الحملة الانتخابية)، وهو صاحب كتاب "The Field of fight" من خلاله وصف الصين بأنها عدو للولايات المتحدة.

[1] نبيل نايلي، تثبيت دعائم قرن أميركا الباسيفيكي، جامعة باريس 23 تموز 2012.

– ريكس تيلرسون، وزير الخارجية، يرفض وصول الصين إلى بحر الصين الجنوبي والحد من نفوذها في هذه المنطقة.[1]

وهناك خوف من الدخول في حرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين، ففي هذه الحالة لا يمكن إلاّ ان تكون خسارة للبلدين.

ولمرات عدة، هدد دونالد ترامب بإعادة الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية وبإعادة النظر بمبدأ الصين الواحدة،[2] ولكن فيما بعد تراجع عن كل هذه التهديدات ووافق الرئيس الأميركي على احترام سياسة "الصين الواحدة"، في اتصال هاتفي مع الرئيس الصيني شي جينبينغ، حسبما أعلن البيت الأبيض[3].

بالرغم من كل هذا التضارب والتناقض عند ترامب، تبقى البراغماتية هي سيدة الموقف، حيث أبلغ الرئيس ترامب عضو مجلس الدولة الصيني يانغ جيه تشي أنّ الولايات المتحدة مستعدة للتعاون مع بكين في مشاريع ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومبادرة بناء طرق الحرير.

---

[1] مقابلة مع الخبير في الجغرافيا السياسية "David Gosset" على "RT france " تحت عنوان:
Tensions Chine-Etats-Unis : «L'année 2017 pourrait être décrite comme à très grand risque politique»,20/1/2017.
https://francais.rt.com/opinions/32720-tensions-chine-etats-unis-annee-2017-etre-decrite-tres-grand-risque-politique(Accessed at 29-2017)

[2] تتلخص سياسة الصين الواحدة في الاعتراف بالموقف الصيني القائل إن "هناك صينًا واحدة فقط في العالم، وإن تايوان جزء لا يتجزأ من هذه الصين."

[3] بي بي سي، ترامب يتراجع عن موقفه ويؤيد "سياسة الصين الواحدة" في اتصال "ودي" مع الرئيس الصيني، 10 شباط 2017.
http://www.bbc.com/arabic/world-38930539 (accessed at 28-7-2017)

ومنذ اجتماع ترامب مع الرئيس الصيني في نيسان 2017 في ولاية فلوريدا، خفّت الخطابات المعادية للصين وبعث الرئيس الأميركي مدير مجلس الأمن القومي لشؤون شرق آسيا " Matt Pottinger " إلى الصين للمشاركة في منتدى " China's new Silk Road" في أيار 2017 للدلالة على الرغبة في بناء طريق الحرير الجديد والتعاون لإقامة روابط تجارية واستثمارية جديدة بين آسيا، أوروبا وأفريقيا الذي يتضارب مع موقف أوباما الذي رفض الفرصة بأن يكون عضوًا مؤسسًا لبنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية.[1]

المعركة الأميركية اليوم هي السيطرة على طرق المحيط الهندي والطرق البرية في القارة الآسيوية، لمنع وصول الصين إلى نفط الشرق الأوسط، غاز آسيا الوسطى والموارد الزراعية في أفريقيا، فلذلك بناء طرق الحرير ستشهد منافسة للسيطرة على الممرات[2].

كما أنّ الإدارة الأميركية لا تؤمن بأن الهدف الاستراتيجي لمشروع طريق الحرير الجديد هو تنموي واقتصادي بحت، بل يعتبرونه آداة لقلب النظام العالمي وتشكيل هيمنة سياسية عالمية جديدة.

أما وجهة النظر الصينية، فاعتمدت على استراتيجية "سياسة حسن الجوار"، الحريصة على طمأنة الدول المجاورة لها، على أن الصعود الصيني في النطاق الإقليمي خاصة والدولي بشكل عام، لا يهدف للسيطرة والهيمنة عليها, بل يساعد هذه الدول من خلال دعم الصين الاقتصادي لها، وتعتبر

---

[1] **Bloomberg News**, China Says Trump Open to Cooperating on Silk Road Projects, 23 june 2017.
https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-06-23/china-says-u-s-is-willing-to-work-on-belt-and-road-initiative (accessed at 29-7-2017)

[2] David Gosset, La Nouvelle Route de la Soie est une voie juste pour la paix et la prospérité sur le continent eurasiatique, in le huffington post, 06/03/2015.

بكين أنّ طريق الحرير الجديد هو خطة مارشال ذات الخصائص الصينية، حيث يسهم في نمو دول الممر ويؤكّد على مبدأ بكين بإعادة الظهور السلمي.[1]

أما مسألة التقارب الأميركي–الروسي بعد انتخاب ترامب، فلا يضر بمشروع "طريق الحرير الجديد"، والرئيس الأميركي يعرف أن روسيا ضعيفة اقتصادياً وليست مشابهة للصورة الذي يقدمها الرئيس بوتين عن روسيا القوية التي لا تقهر.

ويعتقد بعض المحللين أن دونالد ترامب يريد استخدام روسيا لاحتواء الصين مثل استخدام كيسنجر للصين لاحتواء الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. ولكن هذا غير واقعي والفارق كبير، حيث إنّ الاتحاد السوفيتي والصين خلال الحرب الباردة لم يكن لديهم الترابط الاقتصادي القوي فيما بينهم، أمّا العلاقات الاقتصادية بين الصين وروسيا فقوية، فالشريك التجاري الأول لروسيا هي الصين.[2]

البند الثاني: أهمية الموقع الروسي المطل على طرق الحرير

تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وهي تمتد من أوروبا غربًا حتى المحيط الهادئ شرقًا. وتغطي روسيا شمال قارة آسيا كلها مع أجزاء من القطب الشمالي، ويمثل الجزء الأوروبي من روسيا أكثر من ثلث مساحة أوروبا.[3]

إن هذا الموقع الجيو–استراتيجي لروسيا في القارة الآسيوية ، يجعل منها حاجة أساسية بالنسبة لممرات "طريق الحرير" الصيني، البرية والبحرية.

أ–النفوذ الروسي على الممرات البرية:

---

[1] David Gosset, La Nouvelle Route de la Soie est une voie juste pour la paix et la prospérité sur le continent eurasiatique, op.cit.

[2] مقابلة مع الخبير في الجغرافيا السياسية "David Gosset" على "RT france "، المرجع السابق.

[3] فارس سعد، "تقاطعات بين بوتين "الأوراسي"...وجينغ بينغ "طريق الحرير"سباق السيطرة على سوق الطاقة العالمية"، **البناء**، العدد2189، 29 ايلول 2016.

1- تُشرف روسيا على خط نقل البضائع، القطار السريع، الذي يربط الصين-ألمانيا والصين-إسبانيا عبر موسكو.

2- تمتلك روسيا نفوذًا كبيرًا على دول وسط آسيا التي كان يتشكّل منها الاتحاد السوفيتي السابق ما يجعلها تشرف على الممرات الموجودة في تلك المنطقة بطريقة غير مباشرة.[1]

ب-النفوذ الروسي على الممرات البحرية:

1- الإشراف الروسي على بحر قزوين زاد من أهمية روسيا بالنسبة لطريق الحرير:

الوجود الروسي في بحر قزوين ليس بجديد بل الروس تاريخياً لديهم نفوذ في هذه المنطقة، لا ينحصر في استخدام القوة العسكرية بل أيضًا ممارسة "الهيبة" على دول المنطقة.

2- تعتبر سوريا بوابة الطريق البري إلى أوروبا عبر المتوسّط، ومع الوجود العسكري الروسي المباشر في هذا البلد عبر قاعدة طرطوس البحرية -الوحيدة لروسيا على المتوسّط-، تجعل من روسيا قوة لا يمكن لبكين تفاديه، فتواجد الصين في البحر المتوسّط مؤقت على عكس التواجد الروسي الدائم والفاعل.

كما تسعى روسيا إلى عقد اتفاق مع قبرص لإقامة قاعدة عسكرية فيها.

3- إنّ جمهورية مصر العربية لديها أهمية كبيرة على طرق الحرير الجديد ويرى العديد من المراقبين بأن العلاقات المصرية-الروسية سيكون لها مستقبل كبير لاسيما بعد استلام الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في مصر[1].

---

[1] علوان نعيم أمين الدين،"النفوذ الروسي على ممرات "الحرير""، **الميادين**، 15شباط 2017.
http://www.almayadeen.net/articles/blog/52186/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA--%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-(accessed at 2-8-2017)

قامت روسيا باستئجار عدد من المناطق على ضفاف قناة السويس لأغراض اقتصادية حيث قدّر حجم الاستثمارات بحوالى 4.6 مليار دولار، وتشير معلومات إلى سعي روسيا لإقامة قاعدة عسكرية جوية في مصر مستفيدة من التباعد المصري–الأميركي إبان عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما.

إذاً تحاول روسيا زيادة نفوذها في مصر وبالتالي التأثير على الممر الاقتصادي لطريق الحرير الذي سيمرّ في هذه الدولة.

4- يُعتبر ميناء بريوس اليوناني أحد محطات طريق الحرير البحري وأحد أهم المداخل التي تسلكها البضائع الصينية إلى أوروبا.

وليس خافياً على أحد العلاقة القوية بين اليونان وروسيا، إن لجهة التديّن بالأرثوذكسية أو المواقف السياسية ومنها رفض اليونان العقوبات الأوروبية على روسيا عند ضمّها لشبه جزيرة القرم في آذار 2014.

كما تُعتبر اليونان محطة هامة يمرّ عبرها الغاز الروسي الذي يُسمّى "السيل الأزرق" أو "السيل التركي" مما يربطها بشكل أوثق مع روسيا لاسيما وأنها تعاني من ضائقة مالية كبرى.

5- انحسار نسبة الجليد في المحيط المتجمّد الشمالي[2] سيشكل المسار الطبيعي للبضائع الصينية عند افتتاح هذا الخط، عبر مضيق برينغ الذي يفصل روسيا عن الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى أن السير في المحيط سيكون تحت أنظار موسكو القريب من شواطئها، فتزيد روسيا من الاهتمام بتلك المنطقة وتخصص وحدات عسكرية تنحصر مهامها في القطب الشمالي[3] .

---

[1] بدأت العلاقة بين روسيا والسيسي حين شغل هذا الأخير منصب وزير الدفاع المصري إبان حكم الأخوان المسلمين في مصر.

[2] تذكر العديد من التقارير بأن خط "الدرب الشمالي" يمكن أن يصبح جاهزًا للملاحة ما بين العامين 2030 و2050 خصوصًا وأن إحدى السفن الألمانية قد عبرت سابقاً تلك المنطقة.

[3] علوان نعيم أمين الدين،"النفوذ الروسي على ممرات "الحرير"، المرجع السابق.

تضع الدول الكبرى دائماً خطط تعاون مشتركة وفي المقابل تضع استراتيجيات تنافس أو تصارع.

تعوّل بكين على التعاون مع روسيا من أجل استمرار حركة التجارة نحو الأسواق الأوروبية ومحاولة لفكّ الطوق الأميركي شرقاً، كون هذا السوق يُعدّ الثاني من حيث حجم التبادلات التجارية بعد الولايات المتحدة الأميركية بالنسبة للصين.

ووصول الرئيس دونالد ترامب إلى سدّة الحُكم انعكس إيجابياً على العلاقات الثنائية الروسية–الأميركية، ومن أسباب التعاون بين روسيا والولايات المتحدة هو وقف التمدّد الصيني إلى أوروبا والغرب.

كما لروسيا مصالح في محيطها القريب، خصوصاً الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي، ولن تقبل بتدخل الآخرين في هذا المحيط، الذي تعتبره "فضاءها الحيوي" وخط دفاع أول عن أمنها وميدان مصالحها. وفي هذا السياق فإنّ قضيتَي نشر الصواريخ على أراضي هذه الدول، ومدّ أنابيب النفط عبر أراضيها، هما أساس في حفظ أمن روسيا ومصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي المباشر.[1]

هناك أيضًا احتمال كبير أن نشهد منافسة اقتصادية بين الصين وروسيا في آسيا الوسطى، خصوصًا بعد قيام بوتين بتحويل الاتحاد الجمركي بقيادة روسيا[2] إلى "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي"[3]، مقابل مشروع طريق الحرير الصيني الذي هو حاضر أيضًا في جنوب ووسط آسيا الذي يمكن أن يقلل بدرجة كبيرة من النفوذ الروسي التقليدي في آسيا الوسطى.[1]

---

[1] فارس سعد، تقاطعات بين بوتين "الأوراسي"...وجينغ بينغ "طريق الحرير"سباق السيطرة على سوق الطاقة العالمية، المرجع السابق.

[2]تأسس الاتحاد الجمركي الأوراسي أو الاتحاد الجمركي لبلاروس في 1 كانون الثاني 2010
بين بلاروس، قزخستان، وروسيا بهدف تشكيل خطوة أولى نحو تحالف اقتصادي على خطى الاتحاد الأوروبي، وتخطط الدول الأعضاء إلى الاستمرار في التكامل الاقتصادي لإزالة جميع الحدود الجمركية بين بعضها.

[3] يضم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي:روسيا، كازاخستان، بيلاروسيا، أرمينيا، قرغيزستان ووقعت في شهر ايار 2015 اتفاقية للتجارة الحرة مع دولة فياتنام.

إنّ فكرة الاتحاد الأوراسي شبيه بالاتحاد السوفيتي، حيث تسعى روسيا الاتحادية دائمًا إلى لملمة نفوذها التاريخي في الدول التي كانت سابقًا في الدولة السوفيتية.

في ظل هذا المشهد الذي يعبر عن تضارب في المصالح بين روسيا والصين، لا يمكن لهاتين الدولتين إلّا التعاون بالحد الأدنى لتحقيق المصالح الاقتصادية الذاتية لكل دولة، فوقفت الصين إلى جانب روسيا بعد فرض عقوبات دولية عليها، في ظل الأزمة الأوكرانية، من خلال ضخ الأموال لمنع انهيار الاقتصاد الروسي وحاجة الصين إليها ولعلاقاتها مع الدول التي تمر بمشروع طريق الحرير، وسأبين ذالك عبر إعطاء بعض الأمثلة.

تتسم العلاقات الروسية– الإيرانية بمحطات عديدة [2] من التعاون الإيجابي وتُعتبر إيران إحدى أهم محطّات طريق الحرير البري بحيث تتوزّع منها طُرق متعدّدة اتجاهها تركيا ومنطقة الهلال الخصيب.

ولتركيا حصة يضًا في التعاون مع روسيا، فبعد هبوط مؤشرات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وبدء ترتيب العلاقات مع موسكو وتوقيع العديد من الاتفاقات الاستراتيجية، تبدو العلاقة بين البلدين متجهة نحو التطور الإيجابي.

ويرى العديد من المحلّلين بأن تركيا قد تكون مرشّحة لدخول الاتحاد الأوراسي وبذلك يصبح أحد أهم ممرات طريق الحرير، (ممر من نفق مرمرة إلى أوروبا) ضمن الاتحاد الأوراسي[3].

يدرس الاتحاد إمكانية عقد اتفاقية للتجارة الحرة مع مصر، إسرائيل، الأردن، الصين، إيران وبلدان أخرى.

[1]Bobo lo, la russie a-t-elle une stratégie en Asie centrale?,ifri, paris, 2015. https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/ifri_rnv_82_central_asia_bobolo_fra_janvier_2015_0.pdf (accessed at 4-8-2017)

[2] في ربيع عام 2013، ناقش مسؤولون روس وإيرانيون، فكرة انضمام طهران إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي بقيادة موسكو خلال ندوة عُقدت في العاصمة الإيرانية بعنوان " إيران والتعاون الإقليمي في أوراسيا".

وسمحت إيران لروسيا بعبور الصورايخ من بحر قزوين إلى سوريا عبر مجالها الجوّي، كما سمحت للقاذفات الروسية باستخدام قاعدة همدان العسكرية، ناهيك عن الممر شمال-جنوب الاستراتيجي المنوي إنشاؤه والذي يبدأ من بحر البلطيق شمالاً، ويمر بروسيا وبحر قزوين، مخترقًا إيران إلى أن يتصل بالمحيط الهندي عند ميناء بندر عباس.

[3] علوان نعيم أمين الدين، النفوذ الروسي على ممرات "الحرير"، المرجع السابق.

نلاحظ بعد كل ما تقدمنا به، بأنّ العلاقات الروسية، الصينية، الأميركية تتسم بالتقارب والتنافر في آن معاً، فكل دولة منهم تسعى عبر مشروعها لفرض نفوذها، بالمقابل هي بحاجة للدول الاخرى لتطوير نموها الاقتصادي.

إنّ قواعد العلاقات الدولية ليست ثابتة بل هي تتغير بحسب الظروف والمصالح التي بأمرها ترسم الخطط الاستراتيجية والتكتيكية، هذا المشهد ليس جديدًا والواقعية تفرض نفسها في عدم وجود صديق للأبد ولا عدو للأبد.

الفقرة الثانية: طريق الحرير: هيمنة اقتصادية أم أداة نفوذ سياسي عالمي؟

البند الأول: نظام عالمي فوضوي وضبابي

"في المدى الطويل، تبقى السياسة العالمية محكومة بأن تغدو متزايدة التنافر مع تركز أي قوة مهيمنة بأيدي دولة منفردة. لذا فإنّ أميركا ليست القوة العظمى العالمية فعلاً وحسب، بل وقد تكون أيضاً الأخيرة تحديدًا...

القوة الاقتصادية هي الأخرى مرشحة لأن تصبح مبعثرة. ففي السنوات المقبلة لا يحتمل أن تتمكن قوة بمفردها من بلوغ مستوى الـ30 بالمئة أو نحوها من الناتج الإجمالي الخام للعالم، وهي النسبة التي بقيت أميركا محافظة عليها خلال الجزء الأكبر من هذا القرن، ناهيك عن نسبة ذروة الـ50 بالمئة التي بلغتها في الـ1945".[1]

بهذه الكلمات للمفكر الاستراتيجي ومستشار الأمن القومي لدى الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر، نستنتج بأن مستقبل النظام العالمي سيشهد غيابًا لهيمنة دولة واحدة، بل سيتم تقاسم النفوذ بين عدة قوى ومنها جمهورية الصين الشعبية.

هناك تحول في التوزع العالمي للقوة السياسية والاقتصادية، رغم حجب ضباب الحرب الباردة، ومع مرور الزمن تمخض التحول عن تدرج هرمي جديد للسلطة في المنظومة الدولية، تجلى بوضوح للمرة الأولى نتيجة أزمة أواخر 2007 المالية. فهذه الأزمة سلطت الضوء على أنّ التصدي لتحديات الاقتصاد العالمي بات اليوم يتطلب لا قوة واحدة عظمى بل تعاونًا دوليًا شاملًا.

[1] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يرتب عليها جيواستراتيجياً**، مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الثانية، واشنطن، 1999، ص210.

وجاء التسليم العملي بهذا الواقع الجديد مع المبادرة في 2008 إلى فتح أبواب مجموعة الـ"G8"[1] والـ"G20"[2]، وكانت المحصلة التراكمية لجملة هذه الأحداث تسليط الضوء على واقع جيوسياسي جديد، وتحول مركز ثقل القوة العالمية والدينامية الاقتصادية من الأطلسي باتجاه الهادئ، من الغرب نحو الشرق عبر إشراك دول[3] لم تكن تُعدّ في الماضي مؤهلة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المالية–الاقتصادية العالمية.[4]

وفي غياب قائد آحادي في العالم، من المحتمل أن تزيد التوترات بين المتنافسين، واحتمال تعرض التعاون الدولي للتدهور، مع سعي بعض القوى إلى الهيمنة إقليمياً من أجل تعزيز مصالحها الخاصة لعدم قدرة أي دولة من الهيمنة على العالم.(لتكون دولة مهيمنة على الصعيد العالمي يجب أن تجمع القوة الاقتصادية، المالية، التكنولوجية والعسكرية المطلوبة لمجزد التفكير بوراثة الدور القيادي في العالم.)[5]

كما ذكر بريجنسكي في كتابه "رؤية استراتيجية أميركا وأزمة السلطة العالمية"، بأن العالم بعد أميركا: مع حلول عام 2025 ليس صينياً وانّما فوضوياً.

---

[1]مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضائها هم :الولايات المتحدة الأميركية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا.

[2]تتألف المجموعة من كل من الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وتركيا، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، مع مشاركة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ورئاسة الاتحاد الأوروبي.

وتطالب الدول الصاعدة بأن يكون توزع الأصوات مستندًا إلى الكتل السكانية للدول الأعضاء وبقدر أقل على المساهمات المالية

[3]تشهد المؤسسات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، ضغطًا من قبل دول صاعدة، أفقر، ولكنها كثيفة السكان – وفي المقدمة منها الصين والهند – مطالبة بنوع من إعادة الترتيب والتوزع لحقوق التصويت المعتمدة، المرجحة الآن لكفة الفرب.

[4]زبغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية أميركا وازمة السلطة العالمية**، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص.23.

[5]المرجع نفسه،ص.92–93.

البند الثاني: الهيمنة الاقتصادية تولد الهيمنة السياسية

في ظل إعادة خلط أوراق النظام العالمي، ضبابي السمات، تشق الصين سياستها من خلال تحرير الحركة السياسية الخارجية الصينية من جملة القيود التي كبّلتها في زمن القطبية الثنائية (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق)، المحتكرة لمعظم القضايا العالمية.

وأدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور مميّز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية، ولهذا تحرّكت باتجاه مجموعة قضايا تعدها أولوية (بحر الصين، تايوان، توسيع نفوذها الإقليمي...) لتكشف حقيقة المتغيّرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية، للتحوّل من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى "الانفتاح النشيط" في مرحلة القطبية الأحادية (الولايات المتحدة الأميركية)، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقوّمات دور جديد تثبت من خلاله مكانتها الدولية.

لقد ارتكز الادراك الصيني للتحوّلات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، والمحافظة على طابعها الصيني الخاص، وهو ما عرف بالتجربة الصينية، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي.

ولقد سعت الصين بعد إنهاء جزء هام من إصلاحاتها الداخلية على المستويين السياسي والاقتصادي، إلى الانطلاق نحو تأكيد الحضور وبلورة معالم الدور عالميًا، في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات إقتصادية.[1]

وشرعت الصين في تنفيذ مشروع طريق الحرير الجديد الذي له عدة أبعاد، أُولاها اقتصادية لتنسحب على المجال السياسي والقضائي.

أ-طريق الحرير: ثلاثي الأبعاد

[1] نبيل سرور،"الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 91، كانون الثاني 2015.

-الجانب الاقتصادي

تحافظ استراتيجية طريق الحرير على تعزيز التنمية الاقتصادية ووضعها كأولوية في السياسة الصينية، وسيساهم في تحسين الحالة الاقتصادية بشكل كبير في أربع طرق على الأقل: تعزيز "تدويل بنائه" أي هو مشروع على مستوى العالم، يطال عدة دول، يسهل الصادرات، يخفض المخاطر في عمليات الاسترداد ويجذب الاستثمارات في البلاد.

سيولد هذا المشروع فرصًا للبلدان المشاركة فيه من نمو، استثمارات، إنشاء بنى تحتية وغيرها، في حين أن العديد من البلدان غير قادرة على إنجاز هذه الأمور بمفردها، كما يذهب هذا المشروع إلى ما هو أبعد من التجارة والاستثمار ليشمل التبادل الأكاديمي والعلمي والثقافي.

وأبرز ما أفاد به البروفيسور"Xu Shicheng" في مؤتمر "مبادرات الحزام والطريق، والسياسة الخارجية للصين"[1]، بأنّه من خلال تشجيع بناء "الحزام والطريق" سوف تلعب الصين بشكل كبير التفوق في مجالات مختلفة، ممارسة استراتيجية أكثر انفتاحاً، تعزيز التفاعل والتعاون بين الوسط الشرق والغرب، وزيادة مستوى الاقتصاد المفتوح في العالم.[2]

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ديناميات الطريق تسمح لبكين بتطوير أفقر المحافظات في الوسط والغرب، والتي لم تستفد من طفرة اقتصادية خلال السنوات ال 20 الماضية بقدر المناطق الشرقية، والمساهمة

---

[1] Les paroles du professeur Xu Shicheng à la Conférence «Initiatives d'une ceinture et d'une route et la politique étrangère de la Chine »:

« En favorisant la construction d'une ceinture et une route, la Chine va pouvoir jouer pleinement les supériorités comparatives de ses différents domaines, la pratique d'une stratégie d'ouverture plus active, renforcer l'interaction et la coopération entre le centre-est-ouest et augmenter globalement le niveau d'économie – de type ouvert.

[2] Laura Perez Rodriguez et Jadis Camila Diaz Campos, la renaissance de la Route de la Soie au XXIe siècleImpact sur la politique intérieure et extérieure de la Chine, histoire et societé, 5-12-2017.

https://histoireetsociete.wordpress.com/2017/01/05/la-renaissance-de-la-route-de-la-soie-dans-le-xxie-siecle-impact-sur-la-politique-interieure-et-exterieure-de-la-chine/ (accessed at 9-8-2017)

في تحسين الاقتصاد الصيني في وقت تزيد من قدرتها الداخلية وإعادة هيكلة مختلف القطاعات فيها، بما فيها الصناعات الثقيلة.[1]

وذكرنا في الفقرات السابقة القوة البشرية الهائلة في الصين واليد العاملة النشيطة المنخفضة الدخل، وهنا يمكن طرح إشكالية في مدى قدرة الشعب البقاء في هذا المستوى المتدني من الدخل وخصوصاً مع مشروع الحرير الذي سيفتح الأبواب ويفتح عيون الشعب على الوسائل الحديثة والتكنولوجيا، فالإشكالية تكمن هنا في مدى الحفاظ على رضى الشعب بالقبول بالأجور المنخفضة ومستوى العيش المتواضع.

بالإضافة الى ذلك، إن فتح الفضاء الأوروبي بوجه الصين عبر طريق الحرير سيكون وسيلة لمواجهة نفوذ الولايات المتحدة في آسيا كزعيم إقليمي وتعزيز التحالف الاستراتيجي مع روسيا، التي تعتبر مشاركتها ضرورة لهذا المشروع من الناحية الجغرافية.[2]

وفي نهاية المطاف طريق الحرير خطة جيوسياسية صينية تهدف إلى إظهار الصين كقوة إقليمية، تطمح عبرها الحصول على حصة معينة من النفوذ في العالم.

-الجانب السياسي:

تحاول الصين دوماً إعطاء صورة بأن مشروع طريق الحرير الجديد هو لخير الإنسانية جمعاء وبه تُحقّق الدول مصالحها والمنفعة من خلال المشاركة الواسعة فيه. ومن جملة المؤيدين لهذا النهج، الجنرال المتقاعد "luo yan" أحد صقور جيش التحرير الشعبي الصيني، موجهاً الكلام إلى البيت الأبيض، مفاده أنّ شعار الولايات المتحدة هو "أميركا أولاً" أما المشروع الصيني فهو لجميع الناس وطريق الحرير الجديد مفتوح للجميع.[3].

---

[1] Laura Perez Rodriguez et Jadis Camila Diaz Campos, la renaissance de la Route de la Soie au XXIe siècle Impact sur la politique intérieure et extérieure de la Chine, op.cit.

[2] Ibid.

[3] Emmanuel Lincot, le pouvoir chinois face à de nouveaux défis, institut de relations internationales et stratégiques (IRIS), paris, juin 2017, P4.:

كما اعتبر البعض أنّ مشروع "طريق الحرير " رد فعل على محاولة تطويق الصين من قبل الولايات المتحدة عبر إقامة الأحلاف والاتفاقيات مع جيرانها، وهذا المشروع يشير إلى رغبة الصين في تحويل قوتها الاقتصادية إلى وجود ونفوذ سياسي على الساحة الدولية من خلال إشراك أكبر عدد ممكن من الدول في هذه المبادرة.[1]

إنّ الصين تأخذ خطراً كبيراً عبر استثمارها في دول طريق الحرير، فيمكن أن تعجز هذه الأخيرة (دول المشاركة في المشروع) عن رد الدَّين، وأكّد ذالك الأستاذ في العلوم السياسية "Pei Minxin"" في مقابلة أجراها مؤخرًا بأنه إذا أعطت الصين قروضاً لبلدان فقيرة لا تستطيع ردها، فسوف تخسر، وأضاف بقول مأثور قائلاً: إذا أعطيتك دولارًا أنت مدين لي وإذا أعطيتك مليون دولار فأمتلكك.[2] وأضاف أنّه لا توجد أمثلة في تاريخ الدول الدائنة مارست السيطرة العسكرية أو السياسية على البلدان المدينة .[3]

S'adressant à la Maison blanche, un des faucons de l'Armée populaire de libération, le général en retraite Luo Yan, écrivait il y a quelques mois sur son blog : « Votre slogan est *'*America first', le nôtre renvoie au destin commun des hommes ; vous fermez votre pays, nos projets des nouvelles routes de la soie sont ouverts à tous ».

[1] Antoine Garapon, Les nouvelles routes de la soie: la voie chinoise de la mondialisation?, institut des hautes études sur la justice, paris, sans date, p.2. ihej.org/wp-content/uploads/2016/11/La_route_de_la_soie.pdf

[2] Minxin Pei, La campagne anticorruption de Xi Jinping ne fait que gratter que la surface du problème, **in le Monde**, 17/02/2017. http://www.lemonde.fr/international/article/2017/02/17/minxin-pei-la-campagne-anticorruption-de-xi-ne-fait-que-gratter-la-surface-du-probleme_5081279_3210.html (Accessed at 1-8-2017):

Vous connaissez le proverbe du banquier : "Si je vous prête un dollar, vous me le devez. Si je vous dois un million de dollars, c'est moi qui vous possède'.

Il n'y a pas d'exemples dans l'histoire de pays créanciers prenant le contrôle militaire ou politique de pays débiteurs."

[3] Emmanuel Lincot, le pouvoir chinois face à de nouveaux défis, op.cit, PP.4.5.

من الواضح، أن الصين تستخدم أدوات القوة الذكية من تنمية بشرية وإقامة مشاريع كطريق الحرير الجديد لتستفيد منهم لتكوّن قوة سياسية على الساحة الدولية، بمقابلها حصة من النفوذ والهيمنة على مناطق من العالم، وهذا المنطق مألوف في علاقات الدول "فلا شيء دون مقابل".

-جوانب أخرى متعددة:

ولطريق الحرير انعكاسه على صعيد القضاء أيضًا، حيث يوفر للصين وسيلة لإثبات ذاتها من خلال صياغة الاتفاقيات وعقود التعاون المشتركة مع الدول[1]، وتفعيل الجسم القضائي الصيني لتحسين القدرة التوافقية بين القوانين المحلية والقوانين الدولية.[2]

وتدرك السلطات الصينية أنّ التغيير محتم في بعض القوانين وأنّ القضاء الصيني مجبر على التخلي عن بعض ثقافته القانونية الخاصة به التي تقوم على الكتابة بدل استخدام الوسائل الحديثة، وهذه العادة يجب تغييرها لمواكبة حفظ العدد الهائل من مستندات ووثائق، كما أنها فرصة هامة لتحسين كفاءة العاملين في الجسم القضائي.[3]

إن طبيعة الإدراك الصيني للمتغيّرات التي أصابت النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، جعلت السياسة الخارجية للصين تأخذ بالاعتبار الأبعاد الرئيسة للمعطيات المتغيّرة في المجال الدولي، ولاسيّما في نطاق تفاعلاتها في البيئتين الإقليمية والدولية، وبالمقدار الذي يهمّ الصين في انطلاقتها نحو المزيد من فعالية الدور والحضور، فجعلها لا تعوّل كثيرًا في تقويمها لمعايير الشرعية

---

[1] Antoine Garapon, Les nouvelles routes de la soie :la voie chinoise de la mondialisation?, op.cit, p.3:

أنشأت الصين شركة محاماة تحتوي عدة مكاتب "Une law firm chinoise (Deheng Law Offices)" لإعداد اتفاقيات مع نظرائهم في البلدان الاخرى.

[2]Ibid,p.2.

[3] Antoine Garapon, Les nouvelles routes de la soie: la voie chinoise de la mondialisation?, op.cit, p.2.

الدولية في التوزيع العالمي للقوة والنفوذ، بقدر ما تعوّل على حجم الاستفادة والضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جرّاء هذا السلوك.[1]

وتمأسس الصين نفوذها الاقتصادي العالمي في العديد من المبادرات (إنشاء بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية، شراكة مع دول البريكس وإنشاء بنك للتنمية وصندوق احتياط نقدي جديد، طريق الحرير الجديد ...) وهذا يسمح للصين بأن تكون لاعبًا اقتصاديًا عالميًا ذا نفوذ سياسي.

أصبح وجود الصين "حاجة" للاقتصاد الآسيوي والاقتصاد العالمي، وهذا يعود لنموها التي لا يمكن إهماله وديناميكيتها في إعداد المشاريع الاقتصادية المتعددة الأطراف.[2]

كما يمكن لمشروع الحرير أن يكون ورقة صينية، تسعى عبرها إلى خطة أبعد من أن تكون اقتصادية، بل ورقة لإعادة توزيع النفوذ وإعادة صياغة قواعد التجارة الدولية–ليس تغيير مبدأ التجارة الدولية– بل خلق نماذج جديدة من الحكم والتعاون الدولي في النظام العالمي.

سنرى في البند التالي، ما إذا كان النفوذ الاقتصادي الصيني التي سيتحول إلى سياسي، سيكون محدودًا بمنطقة معينة أم خطوة نحو تحديد سمات النظام العالمي.

ب–الصين قوة اقتصادية وسياسية محدودة النطاق

تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد، عادل ومعقول، كما تذيع الدبلوماسية الصينية شعارات أو مصطلحات جذابة، مثل "تأكيد المعاناة التاريخية المشتركة" و"المشاركة في صيانة الاستقلال" و"تحقيق التنمية الاقتصادية" و"رفض الهيمنة أو التبعية

[1] نبيل سرور، "الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي"، المرجع السابق.

[2] Françoise Nicolas, Chine et ordre économique mondial une contestation feutrée mais assumée, **in Perspectives chinoises**, 15 juin 2016, p.14.
https://perspectiveschinoises.revues.org/pdf/7355

الاقتصادية"، ما أتاح لها إقامة علاقات مستقرّة مع أنظمة عشرات الدول وشعوبها، وبالتالي منافسة الولايات المتحدة الأميركية والغرب لسنوات طويلة على نفوذهم في العالم.

كذلك تعارض الصين الهيمنة العالمية والاتجاهات المنفردة للسيطرة على النظام الدولي (القطبية الأحادية)، وهي تدعو إلى مبدأ المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية بدلاً من الانفراد بها. وعلى هذا تحدّثت الصين عن رؤيتها للنظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بأنه نظام قائم على التعدّدية والمشاركة، بدلاً من الانفرادية والاحتكار من قِبل دولة واحدة. وتدرك القيادات الصينية أن الانطلاق نحو العالمية، والمساهمة الفعّالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لابدّ أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الإقليمية–الأسيوية تقدّم قاعدة ارتكاز أساسية، ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي.[1]

وبالتوازي مع بزوغ نجم الصين، إن الهجوم الاقتصادي الناعم الذي تشنّه عبر مبادرتها لا بد أن يحمل في طياته أيضًا مخاوف سياسية وأمنية لقوى إقليمية ودولية كثيرة خاصة لدول الجوار وما تشهده علاقاتها مع بعض هذه الدول من توترات ونزاعات، ولذلك يبقى نجاح مشاريع الصين مرتبطة بقدرتها على طمأنة جيرانها[2] وحل خلافاتها معهم بالحوار والطرق السلمية[3].

---

[1] نبيل سرور، "الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي"، المرجع السابق.

[2] وفي هذا السياق، لا تزال دول المنطقة، في أغلبيتهم الساحقة، في انتظار مزيد من الالتزام من جانب الولايات المتحدة لمواجهة صعود الصين الذي يقلق وخطر تطبيق واشنطن للمصالح الأميركية فقط، أو اتفاق مع بكين التي من شأنها أن تكون على حساب القوى الإقليمية (اليابان، الهند...) سيكون له عواقب انهيار نظام التحالفات والشراكات الإقليمية وسيادة الاضطرابات.

[3] عزت شحرور، "طريق الحرير الجديد.. آمال وأشواك"، **الجزيرة**، 16 ايار 2016.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/5/16/%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A3%D8%B4%D9%88%D8%A7%D9%83 (accessed at 3-8-2017)

ولا يمكن الكلام عن "آسيا" ككتلة واحدة متجانسة آخذة بالصعود، فيجب ألّا ننسى أن آسيا يمزّقها التشظّي والتنافس المحلي، ومن غير المنطقي الحديث عن آسيا كقوة واحدة موحدة :الصين ضد اليابان، الصين ضد كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية.... إلى جانب النزاعات المحلية في تايلند، الفيليبين، ماليزيا، بورما وغيرها.[1]

أمّا على الصعيد الدولي، يبدو أن الصين عازمة على أن تحقّق دورًا أكثر فاعلية في المجتمع الدولي، وبخاصةٍ من خلال تفعيل دورها في مجلس الأمن التابع للهيئة الدولية، وذلك لإيمانها بضرورة دعم جهود هذه الهيئة لتثبيت دعائم الأمن والسلم، وتحقيق الاستقرار، حيث لا بديل لها في الساحة الدولية لتحقيق هذه الغاية. ومن الواضح أنه كل ما تمّت تقوية دور مجلس الأمن، زاد نفوذ الصين، وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وحق النقض.

وعلى هذا الأساس، كان من الطبيعي أن تصرّ الصين على أن تتدخّل هيئة الأمم المتحدة بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية لزيادة نفوذها من خلال هذه الهيئة، ولاسيّما أن نفوذها خارج الهيئة أقل أهمية نسبيًا من نفوذ الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول، ولكنهما يتمتعان داخلها بحقوق متماثلة، الأمر الذي يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي، وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ، وإن كانت الولايات المتحدة الأميركية تدعم مركزها في مجلس الأمن من خلال نفوذها الخارجي.[2]

وحسب الموقع الإلكتروني للخارجية الصينية، تقوم مشاريع الصين ومنها مبادرة طريق الحرير الجديد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ترتكز على التنسيق السياسي بين الدول وتعزيز التواصل والحوار والتجارة دون عوائق والتكامل المالي.[3]

---

[1] Minxin Pei, «Think Again, Asia's Rise,» **in Foreign Policy**, vol. 88, no. 4, 2009. <http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/06/22/think_again_asias_rise> (Accessed on 3-8-2017).

[2] نبيل سرور، "الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي"، المرجع السابق.

[3] عزت شحرور، "طريق الحرير الجديد.. آمال وأشواك"، المرجع السابق.

تتحلى الصين بحكمة التسليم بالنظام الدولي القائم، وهي تقر بأن نجاحها بالذات يتوقف لا على انهيار النظام بل على تطوره باتجاه نوع من إعادة توزيع النفوذ تدريجياً.[1]

يضاف إلى ذلك أن الواقع الأساسي هو أن الصين لن تكون خلال العقود القادمة جاهزة للاضطلاع الكامل بدور أميركا في العالم، وحتى قادة الصين أنفسهم أكدوا أن الصين دولة سائرة في طريق التحديث والتنمية ولا زالت بمرتبة أدنى عن الولايات المتحدة، أوروبا واليابان بمؤشرات دخل الفرد، التعليم، الصحة وغيرها.

كما أنّ أي تدهور لتفوّق أميركا العالمي من شأنه أن يفرز أزمة عالمية قادرة على تخريب رخاء الصين الاقتصادي، خصوصاً أننا في عصر العولمة والاعتماد المتبادل، وتبعاً لذلك فإن قادة الصين ظلوا متحلين بحكمة التحفظ والامتناع عن إطلاق أي دعاوى لقيادة العالم.

وبعد انتخاب دونالد ترامب، قال السفير الصيني في واشنطن أن الصين تعتبر أن الولايات المتحدة "شريك هام لازدهار واستقرار آسيا" مع التأكيد على ضرورة النظر واحترام مصلحة الجميع.

وأشار الرئيس الصيني "إكسي جينبينغ"، في برقية التهنئة لانتخاب ترامب، إلى الرغبة في تطوير الروابط الثنائية من قاعدة جديدة ("نقطة انطلاق جديدة") بين "أكبر دولة متقدمة وأكبر دولة نامية "، إذًا تحاول الصين إقناع الإدارة الأميركية الجديدة ببناء نموذج مشترك جديد للعلاقات بين القوى الكبرى مستندة إلى رفض الصراع والمواجهة خوفًا من عواقب عدم الاستقرار والتوتر الذي تنعكس نتائجه على الاقتصاد.[2]

ولا يمكن غض النظر عن المشاكل الداخلية للصين (ذكرناها في الفقرات السابقة) التي يمكن أن تُلحق أضرارًا كبرى بمكانة الصين، وسأستشهد بقضية كانت ولا تزال من العوائق الداخلية للدول ومن القضايا الدولية المعاصرة وهي الأصوليات.

---

[1] زبغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية أميركا وازمة السلطة العالمية**، المرجع السابق، ص.95.

[2] Valérie Niquet, le saut dans l'inconnu:quelles relations entre pékin et washington avec donald trump?, fondation pour la recherche stratégique, paris, 6 février 2017, pp.3.4.

تخشى الصين من تفشّي الأصوليات، سواء الإسلامية أو تلك الموجودة على الأراضي الصينية، كما هو الحال بالنسبة للدالاي لاما. ففي حالة (الدالاي لاما) تخاطب الصين الغرب بضرورة التنبه لخطره سواء على الصين أو الدول الأخرى. وتتخوف الصين من استغلال الحركات الأصولية للتدخل في شؤونها الداخلية (كحالة الدالاي لاما) لأهداف سياسية ترتبط بتشويه صورة الصين في موضوع الحريات.

كما يرى المفكّرون الصينيون أن لا مشكلة في التعايش مع الإسلام المعتدل الذي ينضوي تحت لواء الشرعية واحترام القوانين والأنظمة، مع مراعاة خصوصية المجتمعات التي تنضوي تحتها فئات كبيرة من المسلمين ويضرب المثل عن الحرية الدينية التي يعيشها المسلمون في الصين منذ سنوات طويلة.[1]

ويشير عدد من التقارير الإعلامية والأمنية إلى وجود الآلاف من المقاتلين الصينيين الأويغور في سوريا، يقاتلون مع "جبهة النصرة"، فرع القاعدة في بلاد الشام، ومع "أحرار الشام"، وكذلك مع تنظيم "داعش."

والأويغور هم من الأقلية المسلمة ذات الأصول التركية التي تقيم في إقليم شينغيانغ في غرب الصين، والتي يسمّونها بتركستان الشرقية قبل أن تحتلها الصين وتطلق عليها تسمية "شينغيانغ."

والحزب الإسلامي في تركستان، هو وريث الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، وقد طبع مجلة باللغة العربية، باسم "تركستان الإسلامية"، لتقديم أنفسهم للسكان المحليين والجماعات المسلحة الأخرى، كثورة ضد الحكم الشيوعي في شينغيانغ.

وتعتقد الصين أن الاستخبارات الأميركية هي التي تدعم المقاتلين الأويغور وهي تريد استخدامهم ضدها في حرب بالوكالة لإضعاف الصين واستنزافها في اضطرابات داخلية[2].

---

[1] نبيل سرور،"الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي"، المرجع السابق.

[2] هيثم مزاحم، **الصين والخشية من "الجهاديين" الأيغور في سوريا**، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 2 أيار 2016.

كما يميل الخبراء الصينيون إلى معالجة موضوع الحركات الإسلامية الأصولية أو التكفيرية، بالطرق السلمية وبعدم استخدام القمع السياسي والأمني والتضييق على الحريات، لأن قمع مثل هذه الجماعات يدفع إلى تكاثرهم وتحويلهم أشد تطرّفًا من منطلق ردة الفعل. وعليه يخلص الخبراء الصينيون إلى نتيجة مفادها ضرورة منع أسباب التطرّف، وعدم إيجاد الذرائع للحركات المتطرّفة، من خلال إيجاد بيئات مؤاتية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بما يرفع نسب النمو ويحارب ظواهر الفقر والتخلّف بجميع أشكالها.[1]

لذا فإنّ طريق الحرير هو أيضًا سلاح اقتصادي لمحاربة الإرهاب عبر توفير فرص عمل وتحسين مستوى التنمية عبر الاستثمارات في الدول التي ستشارك في المشروع.

وعلى الصعيد الإقليمي أنشأت الصين قوة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال RATS[2]–الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب– التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون للمساهمة أكثر في الحد من هذه الظاهرة.[3]

---

[1] نبيل سرور، "الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي"، المرجع السابق.

[2] RATS (Regional Anti-Terrorist Structure of the Shanghai Cooperation Organization)

[3] Rémi castet,Vers une nouvelle Route de la Soie ?Enjeux de l'influence chinoise en Asie centrale, Conférence à l'ifri, Paris, 12 mai 2015, p7.

الخاتمة

يبرهن التاريخ السياسي والإقتصادي لجمهورية الصين الشعبية على أنها دولة لا تعرف الكسل بل تعمل دومًا على تطوير ذاتها، فشهد تاريخها على سلسلة من الاصلاحات التي أوصلتها لتكون قوّة اقتصادية ضخمة لا يستهان بها.

كما أنّ امتلاك الصين لأدوات القوة الذكية، خوّلها لتكون نافذة اقتصاديًا وسياسيًا على الصعيد الاقليمي.

منذ تفكك الإتحاد السوفيتي، تطورت مصالح الصين في محيطها الإقليمي بسرعة كبيرة، وعملية إطلاق مشروع طريق الحرير الجديد سيساهم في تأكيد التعاون الإقتصادي والدبلوماسي مع دول المنطقة.

كما برهنت الصين على الجدية في نية التعاون مع الدول المشاركة في المبادرة عبر استخدام الصين "الدبلوماسية المتعددة الأطراف" لتخفيف مخاوف الدول من صعود النفوذ الصيني.

ولكن هناك عقبة أساسية في تقدمها الإقليمي والدولي هي المشاكل الداخلية من تعدد الهويات، تدنٍ في المستوى التعليمي والصحي، مشاكل الدالاي لاما والأويغور الصينيين، الإجراءات الأمنية المكثفة على الحريات (حرية التعبير، النقض...)

وفي ظل عالم يسوده اليوم مفهوم التدخل الإنساني لحماية الإنسان وحقوقه، يصبح وضع الصين في خطر وخصوصًا أنَ لديها ذرائع كثيرة لمثل هذا التدخل.

تحاول أيضًا هذه الدولة أن تقرّب توجهات النظام العالمي إلى ما يناسب طموحاتها دون أن تستبدله، فتبدو الصين اليوم المستفيد الأبرز من العولمة النيوليبرالية وبالتالي من مصلحتها الحفاظ على طبيعة التركيبة الدولية المستقرة نسبيًا. وأكثر ما يعبر عن هذا الاتجاه، الشعار الشهير لدنغ هسياوبنغ، رئيس الوزراء الصيني الأسبق:" راقبوا بهدوء، أمنوا مواقعنا، تدبروا شؤونكم بهدوء، أخفوا قدراتنا وانتظروا الفرصة المناسبة، أتقنوا فن التواضع، حذار ادعاء القيادة"، فيبين لنا هذا الشعار قدرة

الصين على الانتظار وعدم إظهار قوتها الكاملة لكي لا تخيف محيطها والدول الاخرى، فتعمل بهدوء وعلى نَفَسٍ طويل لضمان وصولها لمرادها وهو إثبات نفسها كقوة إقليمية، ولاعب دولي هام لا يمكن تهميشه وإبعاده عن القرارات الدولية الكبرى.

ويتوافق أيضًا هذا الكلام مع حكمة المرشد الاستراتيجي الصيني القديم صن تزو الذي قال بأنّ أكثر المواقف حكمة في القتال هو موقف الانتظار بحيث يؤدي إلى دفع الخصم لاقتراف الأخطاء القاتلة ثم إنهائه.

وصدر كتاب ل"Vasseur" بعنوان "Le monde en 2030 vu par la CIA" يتحدث عن التحديات المستقبلية من جوع، إرهاب، احتباس الحراري... ومن بين هذه التحديات نمو الصين المتزايد وبحر الصين الذي سيكون من النقاط الساخنة في العالم، لذلك العيون متوجهة بشكل متزايد نحو هذه المنطقة.

كما هناك دعوات كثيرة للتعاون مع الصين، ومنها دعوة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك متوجهاً إلى دول الاتحاد الأوروبي لتوسيع حوارها وتعاونها مع الصين لِما تمثّله من مكانة آسيوية ودور واعد في الشؤون الدولية. ووصفها شيراك "بأنها الدولة التي سوف تقرّر اتجاه القرن الحادي والعشرين".

فكيف سيكون توزيع النفوذ في العالم؟ وهل من المجدي الكلام عن تقاسم نفوذ بين الدول في ظل عالم يذهب نحو عالم غير دولتي يسوده المنظمات غير الدولية والـ "G8"و"G20" ؟

الملاحق:

الملحق رقم 1: قائمة البلدان التي شاركت أو أبدت الاهتمام بمبادرة الحزام والطريق:

Exhibit 4. List of Countries that have Participated/Shown Interest in the Belt and Road Initiative

Region	Country	Form of participation/ cooperation	Remark
East Asia	South Korea	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
Middle East and North Africa	Algeria	Deepening bilateral cooperation with China under B&R; Transport infrastructure cooperation	http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/xybfs_663590/xwlb_663592/t1260832.shtml
			http://english.cscoc.com/art/2016/1/27/art_3533_257123.html
	Djibouti	Welcomed by China to join B&R	http://news.xinhuanet.com/english/2015-12/04/c_134882658.htm
	Malta	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Morocco	Deepening bilateral cooperation with China under B&R	http://www.scio.gov.cn/ztk/wh/slxy/31200/Document/1461917/1461917.htm
	Tunisia	Deepening bilateral cooperation with China under B&R	http://www.scio.gov.cn/ztk/wh/slxy/31200/Document/1461917/1461917.htm
Europe	Austria	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Belgium	Deepening bilateral cooperation with China under B&R	http://www.scio.gov.cn/ztk/wh/slxy/31208/Document/1442633/1442633.htm
	Cyprus	Expressed interest in deepening cooperation with China under B&R	http://www.scio.gov.cn/ztk/wh/slxy/31200/Document/1459905/1459905.htm
	Denmark	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Finland	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	France	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Germany	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Greece	Expressed interest in deepening cooperation with China under B&R	http://www.chinadaily.com.cn/silkroad/2015-07/13/content_21269856.htm
	Iceland	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Italy	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Luxembourg	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Netherlands	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Norway	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Portugal	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Spain	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Sweden	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Switzerland	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	United Kingdom	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/

Region	Country	Form of participation/ cooperation	Remark
Sub-Saharan Africa	Burundi	Transport infrastructure cooperation	http://www.bbc.com/news/world-africa-27368877
	Comoros	Expressed interest in deepening cooperation with China under B&R	http://news.xinhuanet.com/english/2015-12/05/c_134886820.htm
	Ethiopia	Deepening bilateral cooperation with China under B&R	http://news.xinhuanet.com/world/2015-10/28/c_1116970612.htm
	Guinea	Transport infrastructure cooperation	http://www.moc.gov.cn/xinxilb/xxlb_fabu/fbpd_shandong/201504/t20150416_1803201.html
	Kenya	Transport infrastructure cooperation	http://www.bhi.com.cn/ydyl/gwdt/14677.html
	Madagascar	Expressed interest in deepening cooperation with China under B&R	http://mt.sohu.com/20150619/n415334230.shtml
	Mauritania	Deepening bilateral cooperation with China under B&R	http://news.xinhuanet.com/english/2015-09/14/c_134623383.htm
	Mauritius	Deepening bilateral cooperation with China under B&R	http://www.chinadaily.com.cn/m/qingdao/2015-05/22/content_20789485.htm
	Mozambique	Transport infrastructure cooperation	http://en.ccccltd.cn/pub/ccccltd/xwzx/ydyl/201510/t20151015_41944.html
	Rwanda	Transport infrastructure cooperation	http://www.bbc.com/news/world-africa-27368877
	Seychelles	Deepening bilateral cooperation with China under B&R	http://www.chinadaily.com.cn/m/qingdao/2015-05/22/content_20789485.htm
	Somalia	Expressed interest in deepening cooperation with China under B&R	http://news.xinhuanet.com/english/2015-12/05/c_134886747.htm
	South Africa	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	South Sudan	Transport infrastructure cooperation	http://www.bbc.com/news/world-africa-27368877
	Sudan	Expressed interest in deepening cooperation with China under B&R	http://zh.apdnews.com/msr/dongtai/236741.html
	Tanzania	Transport infrastructure cooperation	http://www.tanzaniainvest.com/transport/china-to-build-tanzania-high-speed-railway-by-2018
	Uganda	Transport infrastructure cooperation	http://news.hexun.com/2015-05-23/176082225.html
	Zambia	Deepening bilateral cooperation with China under B&R	http://www.zambia-invest.com/industry/zambia-launches-one-belt-one-road-industrial-park
	Zimbabwe	Infrastructure cooperation	http://www.scio.gov.cn/ztk/wh/slxy/31200/Document/1460952/1460952.htm
Oceania	Australia	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	New Zealand	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
Latin America	Argentina	Expressed interest in deepening cooperation with China under B&R	http://news.163.com/15/0618/21/ASE3QPUV00014JB5.html
	Brazil	AIIB signatory	http://www.aiib.org/html/aboutus/introduction/Membership/
	Peru	Expressed interest in deepening cooperation with China under B&R	http://www.scio.gov.cn/ztk/wh/slxy/31200/Document/1460907/1460907.htm

Source: Various sources from news and official websites, compiled by the Fung business Intelligence Centre. The countries are grouped based on World Bank's classification by region.

الملحق رقم 2: لائحة الدول التي وقّعت للانضمام إلى البنك الآسوي للبنى التحتية:

The 57 AIIB Signatories :			
Australia	Austria	Azerbaijan	Bangladesh
Brazil	Brunei	Cambodia	China
Denmark	Egypt	Finland	France
Georgia	Germany	Iceland	India
Indonesia	Iran	Israel	Italy
Jordan	Kazakhstan	Kuwait	Kyrgyzstan
Laos	Luxembourg	Malaysia	Maldives
Malta	Mongolia	Myanmar	Nepal
Netherlands	New Zealand	Norway	Oman
Pakistan	Philippines	Poland	Portugal
Qatar	Russia	Saudi Arabia	Singapore
South Africa	South Korea	Spain	Sri Lanka
Sweden	Switzerland	Tajikistan	Thailand
Turkey	United Arab Emirates	United Kingdom	Uzbekistan
Vietnam			

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية

الاتفاقيات

- الاتفاقية بمنع التصادم في البحر لعام 1972 وفقا للقانون الدولي:

http://www.tnial.mil.id/Portals/0/ANNOUNCEMENT/P_LAIN/DOKUMEN%20CUES%202014.pdf (accessed at 5-5-2017)

المؤلفات:

- بريجنسكي زبغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الاميركية وما يرتب عليها جيواستراتيجياً**، مركز الدراسات العسكرية، واشنطن، طبعة ثانية، 1999.
- بريجنسكي زبغنيو، **رؤية استراتيجية اميركا وازمة السلطة العالمية**، ترجمة فاضل جتكر دار الكتاب العربي، بيروت، 2012.
- بينغ شي جين، **تعميق الاصلاح على نحو شامل**، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، بكين،2014، ص 109.
- تودارو ميشال، **التنمية الاقتصادية**،ترجمة محمود حسن حسني،دار المريخ للنشر، الرياض،2009.
- دون م.، **الصين المعاصرة**، ترجمة محمد الجندي، الاتحاد السوفييتي، 1975.
- راضي محمد، **الديمقراطية:مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات**، المنهل، الاردن، 2014.
- رو لي جيون ،**هل تعرف الحزب الشيوعي الصيني**،دار النشر باللّغات الأجنبية،بكين الصين،2011.

- عودة جهاد ،**مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الاولى، القاهرة، ،2014.
- طاقة محمد، **العولمة الاقتصادية**، مطبعة السطور، الطبعة الأولى، بغداد،2001.
- غارسنو، **النجم الأحمر فوق الصين–المرحلة الأولى للثورة الصينية**، ترجمة كمال ابو العز كمال، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1970.
- كوي تيانغ ينغ، **طريق الصين:النظرة العلمية الى التنمية**، ترجمة عباس جواد كريم، مؤسسة الفكر العربي، ،الطبعة الأولى، 2011.
- ماركس كارل، **نقد الاقتصاد السياسي**، ترجمة راشدا لبربراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1969.
- ناي جوزف، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي،العبيكان بالتعاقد مع بيليك افيرس نيويورك، ،الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية،2007.
- هاجن آفيريت، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب للنشر، الاردن، 1988.
- هارفي ديفد، **الليبرالية الجديدة_موجز تاريخي**، ترجمة مجاب الامام، العبيكان، 2008.
- وهوهوان جيان بوزان، **موجز تاريخ الصين**، ترجمة هناء عبود، دار دمشق للنشر،1983.

ابحاث ودراسات

- أ.ف.ب، **الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ**، 2012/6/24.
- جهاد عودة، **مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة**، المكتب العربي للمعارف.
- صالح بلحاج، **التنمية السياسية:نظرة في المفاهيم والنظريات**، جامعة الجزائر، 2008.

- علي حسين باكير، **تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجًا**، مركز الجزيرة للدراسات، الإثنين 9 حزيران 2014.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201468182026313365.html(accessed at 20-5-2017)

- كمال دينا، اشراف هشام بشير،**الحزب الشيوعى و الاصلاح السياسى فى الصين "2002-2015"**،المركز الديمقراطي العربي،2015.
- ناصر الحسيني، **الصين: العملاق الذي لم يبقى نائمًا**، مركز الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 3 حزيران 2017.

https://info.politics-dz.com/.../الصين-العملاق-الذي-لم-يبقى-نائما (Accessed at 7-6-2017)

- نصر عارف، **مفهوم التنمية**، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، دون ت.
- نادر الفرجاني،**الكتاب الأحمر الى الكتاب الأصفر-عرض تجربة الصين التنموية**، ندوة التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987.
- نبيل العتوم، نزار السمرائي، عبد الستار الراوي، رائد الحامد، **التقرير الاستراتيجي للمسألة الايرانية لعام 2013**، اشراف الشريف نبيل بن هاشم أمير النصري، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية،2013.
- نبيل نايلي، **تثبيت دعائم قرن أمريكا الباسيفيكي**، جامعة باريس، 23 تموز 2012.

http://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf (Accessed at 3-4-2017)

- هيثم مزاحم، **الصين والخشية من "الجهاديين" الأيغور في سوريا**، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 2 أيار 2016.

دوريات ومقالات علمية

- أبو جودة الياس، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 74، تشرين الأول 2010.
- التل بيدر، قراءة في مستقبل العلاقات الصينية – الأمريكية، الحوار المتمدن، العدد 4205، 4ايلول2013.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376384 (accessed at 10-6-2017)

- تييازي شانون، "طريق الحرير البحري يواجه خيط اللؤلؤ"، **ذا ديبلومات**، 2014/2/13.
- حسون طاهر، البناء الاشتراكي في الصين، **مجلة الاقتصادي**، العدد3، 1979.
- حمّاد كمال ، تايوان بين الاستراتيجيتين الصينيّة والأميركيّة،**مجلة الدفاع الوطني اللّبناني**، العدد 33، تموز 2000.
- الدين علوان نعيم امين، النفوذ الروسي على ممرات "الحرير"، **الميادين**، 15شباط 2017.

http://www.almayadeen.net/articles/blog/52186/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA--%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1- (accessed at 2-8-2017)

- سعد فارس، "تقاطعات بين بوتين "الأوراسي"...وجينغ بينغ "طريق الحرير"سباق السيطرة على سوق الطاقة العالمية"، **البناء**، العدد2189، 29 ايلول 2016.
- سرور نبيل، "الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الإقتصادي"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 91، كانون الثاني 2015.

- شحرور عزت، "طريق الحرير الجديد.. آمال وأشواك"، **الجزيرة**، 16 ايار 2016.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/5/16/%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A2%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A3%D8%B4%D9%88%D8%A7%D9%83 (accessed at 3-8-2017)

- علو احمد، "طريق الحرير معبر ثقافي وحضاري"، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 331، كانون الثاني2013.

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/.../طريق-الحرير-معبر-ثقافي-وحض (Accessed at 26-6-2017)

- ميرشايمر جون، "الواقعية الهجومية: مدخل تفسيري لصعود القوة الصينية في النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، الثلاثاء 22 نيسان 2014.

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3686.aspx(accessed at 2-6-2017)

- لا كاتب،الاجتماع الثالث للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، **مجلة البحث عن الواقع**، ،العدد الأول، 2014/11/12.
- لا كاتب،"ما هو أساس الخلاف حول بحر الصين الجنوبي؟"**بي بي سي عربي**، 12تموز 2016.

- لا كاتب،شي جينبينغ يصبح "أقوى زعيم صيني منذ ماو تسي تونغ"،**بي بي سي عربي**،تشرين الأول 2017.

http://www.bbc.com/arabic/world-41734129 (Accessed at 14-11-2017)

- لا كاتب، ترامب يتراجع عن موقفه ويؤيد "سياسة الصين الواحدة" في اتصال "ودي" مع الرئيس الصيني، **بي بي سي عربي**، 10 شباط 2017.

http://www.bbc.com/arabic/world-38930539

- منصور عماد، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية"، **سياسات عربية**، العدد 21، تموز 2016.

مواقع رسمية

- صندوق النقد الدولي يتوقع تراجع النمو العالمي ويحذر من أن الركود الاقتصادي يمكن أن يثير دعوة الكثيرين إلى الحمائية، 4 اكتوبر 2016.

http://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/10/03/AM2016-NA100416-WEO

- الموقع الرسمي لوزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، 6 ايلول 2011:
(accessed at 5-2-http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm 2017)
- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لجمهورية وزارة الصين الشعبية، الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين، النص الكامل، اصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة كتاباً أبيض حول التنمية السلمية في الصين يوم 6 سبتمبر عام 2011.

http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm (accessed at 26/5/2017)

مواقع الكترونية

- موقع الجزيرة، ترمب يأمر بالانسحاب من اتفاق الشراكة عبر الهادئ:

http://www.aljazeera.net/news/international/2017/1/23/%D8%AA%D8%B1%D9%85%D8%A8-%D9%8A%D8%A3%D9%85%D8%B1-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A6 (accessed at 28-7-2017)

- https://www.google.com.lb/url?sa=i&rct=j&q=&esrc=s&source=images&cd=&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjL7-GSs7_UAhUKWxoKHXhDDRUQjRwIBw&url=https%3A%2F%2Fasialyst.com%2Ffr%2F2015%2F07%2F28%2Froute-de-la-soie-retour-sur-un-axe-mythique%2F&psig=AFQjCNF41hqlu1Q5yAbwbGFs7PK4DAX3fA&ust=1497600347711014 (Accessed at 1-7-2017)
- http://www.aventures-montagnes.com/carte/kg.jpg (Accessed at 1-7-2017)
- http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter3/chapter30503.htm (Accessed at 15-3-2017)
- شبكة الصين، سبتمبر 2007:

http://arabic.china.org.cn/china/archive/17da/2007-09/21/content_8932733.htm(accessed at 29-3-2017)

- تشانغ لي جيون، علاقات الجوار المنسجمة، المعهد الصيني للقضايا الدولية:

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0610/4.htm (accessed 2-5-2017)

مراجع باللّغة الاجنبية

المؤلفات:

- André Paul,**la notion d'Etat dans la pensée politique chinoise et ses consequences sur la scène international,science politique**,université Paris-Est,2009.
- Brzezinski Zbigniew, **le Grand échiquier l'amérique et le reste du monde**, bayard éditions Actualité, 1997.
- Cohen Benjamin, **The question of imperialism: The political economy of dominance and dependence**, Basic Books, New York,1973.
- Daojiong Zha and Meidan Michal, **China and the Middle East in a New Energy Landscape**, chatham house the royal institute of international affairs, october 2015.
- Ferraro Vincent,"**Dependency Theory: An Introduction,**" **in The Development Economics Reader**, ed. Giorgio Secondi,London: Routledge, 2008.
- Frankopan Peter, **The Silk Roads: A New History of the World**, Worcester College, Oxford,April 2015.
- Hassan Mohamad, **La Stratégie du chaos**, Investig'Action, Bruxelles, 2011.

- Hein Simeon, **Trade strategy and the dependency hypothesis: A comparison of policy, foreign investment, and economic growth in Latin America and East Asia, Economic Development and Cultural Change**, University of Chicago Press, Vol 40, No 3, 1992.
- Jaulmes Adrien,**le monde en 2035 vu par la CIA et le conseil national du renseignement le paradoxe du progress (le rapport que Trump a trouvé dans le bureau ovale)**,équateurs document,paris,2017.
- kennedy Paul, **the rise and fall of the great powers economic change and military conflict from 1500 to 2000**, unwin hyman limited, London, 1988.
- Liu xinru, **the silk road in world history**, oxford university press, 2010.
- Macfarquhar Roderick, **the politics of china-the Eras of Mao and Deng**, Cambridge University Press, second edition, 1997.
- Meier Gerald and Stiglitz Joseph, **Frontiers of development economics: The future in perspective**, a copublication of the World Bank and Oxford University Press, Washington, 2000.
- Nye Joseph, **Soft Power:The Means to Success in World Politics**, Public Affairs, New York, 2004.
- Nye Joseph, **the future of power**, public affairs, new york, 2011.
- Seers Dudley, **The meaning of development**, institute of developement studies library, London, 1979.

- Saich Tony,**Governance and politics in China**,new york,palgrave Macmillan,2004.
- Stegmann Josef, **Economic Liberalism, Marxism and Critical Judgement**, St Augustine College of South Africa, Volume 5, 2004.
- Todaro Michael and Smith Stephen, **Economic development**, Addison Wesley, Boston, tenth edition, 2009.
- Vairon Lionel, **Défis Chinois, introduction à une géopolitique de la Chine**, Ellipses, 2006.
- Waller Michael, **Strategic Influence: Public Diplomacy Counter propaganda and Political Warfare**, World Politics Press, Washington, 2008.
- Zhao Minghao, **March Westwards and a New Look on China's Grand Strategy**, Mediterranean Quarterly Affairs, Volume 26, March 2015.

ابحاث ودراسات:

- Adler Joseph, **the silk road,asian studies**, o'cnnor 204,2012. www2.kenyon.edu/Depts/Religion/Fac/Adler/Asia201/syl201.pdf
- Castet Rémi, **Vers une nouvelle Route de la Soie ?Enjeux de l'influence chinoise en Asie centrale**, Conférence à l'ifri, Paris, 12 mai 2015.
- Chin Helen, He Winnie, **the belt and road initiative:65 countries and beyond**, global sourcing fung business intelligence centre, hong kong, may 2016.

- Chilton Stephen ,**grounding political development**, chapter 5: two recent conceptions of political development, second edition, Last Modified 30-11-2004.

  http://www.d.umn.edu/~schilton/Articles/GPD5.html(Accessed at 20-4-2017)
- Eisenstadt Michael, **the strategic culture of the Islamic republic of Iran: operational and policy implications**, in middle east studies, no.1, 2011.

- Escobar Pepe, **Quand la Nouvelle Route de la Soie rencontre l'Union eurasienne**, centre de recherche de la mondialisation.ca, 19avril 2015.
- Garapon Antoine, **Les nouvelles routes de la soie :la voie chinoise de la mondialisation?,** institut des hautes études sur la justice, paris, sans date.
  ihej.org/wp-content/uploads/2016/11/La_route_de_la_soie.pdf
- Jalolov Sarvar, **Comment la Nouvelle route de la soie peut métamorphoser l'Asie central**, Relu par Alix Ladent et Grégoire Domenach, novastan.org, 30 juillet 2016.
  https://www.novastan.org/fr/region-ouighoure/comment-la-nouvelle-route-de-la-soie-peut-metamorphoser-lasie-centrale/

- Jeannotte Marc, **sécurité humaine**, réseau de recherche sur les opérations de paix, université de montréal.

  http://www.operationspaix.net/105-resources/details-lexique/securite-humaine.html (accessed at 7-2-2017)

- Jiemian Yang, **China Becoming Global Power and the oretical Work for Enhancing its Diplomacy**, World Economy and Politics, no. 5, 2013.
- Lauruelle Marlène et Peyrouse Sébastien, **China as a Neighbor: Central Asian Perspectives and Strategies**, central asia-caucasus institute silk road program, 2009.
- Legouté Jean Ronald,**Définir le développement:historique et dimensions d'un concept plurivoque**, Université du Québec à Montréal, Groupe de recherche sur l'intégration continentale, cahier de recherche, vol1, n1, février 2001.
- Lo Bobo, **la russie a-t-elle une stratégie en Asie centrale?**, ifri, paris, 2015.
- Lincot Emmanuel, **le pouvoir chinois face à de nouveaux défis**, institut de relations internationales et stratégiques (IRIS), paris, juin 2017.
- Mengin Françoise, **Des injonctions politiques aux pratiques sociales : la formation inachevée d'un Etat-nation à Taiwan**, CERI, Sociétés politiques comparées, n° 36, novembre 2014.

http://spire.sciencespo.fr/hdl:/2441/v95h6o80u9jho5qmvptng7ipu/resources/spc-01-12.pdf (Accessed at 9-11-2017)

- Merry Robert, **Obama's ISIS Strategy: Doomed for Failure**, Center for the National Interest, 1 November 2014. nationalinterest.org/feature/obamas-isis-strategy-doomed-failure-11585.
- Niquet Valérie, **le saut dans l'inconnu:quelles relations entre pékin et washington avec donald trump?**, fondation pour la recherche stratégique, paris, 6 février 2017.
- No writer, **Will the Trans-Pacific Partnership Agreement Reshape the Global Trade and Investment System?What's In and What's New:Issues and Options**, world economic forum, July 2016.
- Nünlist Christian, «One Belt, One Road»: la nouvelle route de la soie, Politique de sécurité: analyses du CSS, No 195, Septembre 2016.
- Perez Laura Rodriguez et Camila Diaz Campos Jadis, **la renaissance de la Route de la Soie au XXIe siècle Impact sur la politique intérieure et extérieure de la Chine**, histoire et societé, 5-12-2017.

https://histoireetsociete.wordpress.com/2017/01/05/la-renaissance-de-la-route-de-la-soie-dans-le-xxie-siecle-impact-sur-la-politique-interieure-et-exterieure-de-la-chine/ (accessed at 9-8-

2017)

- Petersen Alexandros with Barysch Katinka,Russia, **china and the geopolitics of energy in central Asia**, centre for European reform, 16 November 2011. http://carnegieendowment.org/files/petersen_cer_eng.pdf (accessed at 21-5-2017)
- Scissors Derek, **"Should American Root for a Reforming China?"**, Center for the National Interest, 16 October 2013. nationalinterest.org/commentary/should-america-root-reforming-china-9241.
- Sternberg Troy, Ariell Ahearn and Fiona McConnell, **Central Asian 'Characteristics' on China's New Silk Road: The Role of Landscape and the Politics of Infrastructure** ,MDPI,Switzerland,23 August 2017,p12.. www.mdpi.com/2073-445X/6/3/55/pdf (accessed at 12-11-2017)
- Unesco, Etude integrale des routes de la soie, **route de dialogue**, paris,1988-1997.

دوريات ومقالات علمية,

- André Raphaëlle, La Chine à la conquête des «nouvelles routes de la soie», **in le Figaro**, Publié le 08/06/2015, Mis à jour le 08/06/2015.

http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2015/06/08/20002-20150608ARTFIG00192-la-chine-a-la-conquete-des-nouvelles-routes-de-la-soie.php (accessed at 20-5-2017)

- Belzic Sébastien, L'Afrique au cœur de la nouvelle Route de la soie, **in le monde**, 24.04.2017. http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/04/24/l-afrique-au-c-ur-de-la-nouvelle-route-de-la-soie_5116739_3212.html (Accessed at 10-7-2017)
- Bulard Martine, la longue marche vers l'ouest, **in Le Monde Diplomatique**, mars 2015.
- Cai Peter,Why India Is Wary of China's Silk Road Initiative,**in the world post**,2016. https://www.huffingtonpost.com/peter-cai/india-china-silk-road-initiative_b_11894038.html (Accessed at 12-11-2017)
- Dreyer June Teufel, The Rise of China and the Geopolitics of East Asia, in **Foreign Policy Research**, 3 August 2015.
- Du Bois Gatien,Une brève histoire de la Chine en Europe, **in nouvelle Europe**, 29 juin 2015. http://www.nouvelle-europe.eu/une-breve-histoire-de-la-chine-en-europe (accessed at 20-7-2017)

- Fallett Sébastien, La BAII, la banque chinoise qui finance les nouvelles routes de la soie, **in le figaro**, Publié le 18/01/2017.
- Gandil Alexandre et Richard antoine, route de la soie:retour sur un axe mythique, **in asialyst**, 28 juillet 2015.
  https://asialyst.com/fr/2015/07/28/route-de-la-soie-retour-sur-un-axe-mythique/ (accessed at 15-6-2017)
- Gosset David, La Nouvelle Route de la Soie, **in le huffington post**, Publié 06/03/2015, Actualisé 05/10/2016.
  http://www.huffingtonpost.fr/david-gosset/chine-route-de-la soie_b_6798158.html (accessed at 20/5/2017)
- Jisi Wang, translate by the author, 'Marching Westwards': The Rebalancing of China's Geostrategy", **in Global Times**, 17 October 2012.
- Kuo Mercy, The US and China in East Asia: Leadership and Influence, **in the diplomat**, June 14, 2016.
  http://thediplomat.com/2016/06/the-us-and-china-in-east-asia-leadership-and-influence/(accessed at 5-6-2017)
- Martel Frederic, la politique étrangère chinoise prend la route de la soie, **in slate**, 29/3/2015.
  http://www.slate.fr/story/99575/chine-route-de-la-soie (accessed at 20-5-2017)
- Montinola Gabriella, Qian Yingyi, Weingast Barry, Federalism Chinese style: The Political Basis for Economic Success in China, **in World Politics**, 17/11/2006.

http://pages.ucsd.edu/~mnaoi/page4/POLI227/files/page1_37.pdf (accessed at 25-3-2017)

- Nazet Michel, La Chine et ses frontières : Risk ou Monopoly ?, **in la revue géopolitique**, le 28 mars 2015.
  https://www.diploweb.com/La-Chine-et-ses-frontieres-Risk-ou.html (accessed at 2-5-2017)

- No writer, China Says Trump Open to Cooperating on Silk Road Projects, **in Bloomberg News**, 23 june 2017.
  https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-06-23/china-says-u-s-is-willing-to-work-on-belt-and-road-initiative (accessed at 29-7-2017)
- Nicolas Françoise, Chine et ordre économique mondial une contestation feutrée mais assumée, **in Perspectives chinoises**, 15 juin 2016.
  https://perspectiveschinoises.revues.org/pdf/7355

- Pei Minxin, La campagne anticorruption de Xi Jinping ne fait que gratter que la surface du problème, **in le Monde**, 17/02/2017.
  http://www.lemonde.fr/international/article/2017/02/17/minxin-pei-la-campagne-anticorruption-de-xi-ne-fait-que-gratter-la-surface-du-probleme_5081279_3210.html (Accessed at 1-8-2017)

- Pei Minxin, «Think Again, Asia's Rise,» Foreign Policy, vol. 88, no. 4, August ,2009. <http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/06/22/think_again_asias_rise> (Accessed on 3-8-2017)
- Shambaugh David, China's Soft-Power Push, **in foreign affairs**, August 2015. https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2015-06-16/china-s-soft-power-push (accessed at 28/5/2017)
- Silver Jason, China's Asymmetric Intelligence Advantage: The State Security Law, **in FPRI**, May 21, 2015.
- Zhao Minghao,March Westwards" and a New Look on China's Grand Strategy, **in Mediterranean Quarterly Affairs**, March 2015, Volume 26.

معرض

- Exposition présentée du 29 avril au 17 mai 2009 Au Château de la Fresnaye par La S.H.A.G.E.(Société d'Histoire, Art, Généalogie et d'Échange),Les routes de la soie. http://www.genea77-shage.info/ECC8CDED-EA20-49AF-B43E-68E34B00D381/FinalDownload/DownloadId-4A34385DCD3DE993DEFE43652C2541F7/ECC8CDED-EA20-49AF-B43E-68E34B00D381/sommaire/publications/expositions/en_ligne/les_routes_de_la_soie.pdf(Accessed at 30-6-2017)

تقارير:

- Department of defense USA, sustaining U.S global leadership: priorities for 21st century defense, January 2012.

http://archive.defense.gov/news/Defense_Strategic_Guidance.pdf

- Industrial Cooperation between Countries along the Belt and Road, China International Trade Institute,The countries are grouped based on World Bank's classification by region.
- Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), rapport mondial sur le développement humain,2001.

hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2001_fr.pdf(accessed at 1-4-2017)

- the National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce of the People's Republic of China, Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road, March 2015.
- Various sources from news and official websites, compiled by the Fung business Intelligence Centre, The countries are grouped based on World Bank's classification by region.

مواقع رسمية

- The official site of Australian government department of foreign affairs and trade:

http://dfat.gov.au/trade/agreements/rcep/pages/regional-comprehensive-economic-partnership.aspx

مواقع الكترونية:

- Situation géopolitique de la Chine :
  Le site officiel: http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/chine-1general.htm (accessed at 28-3-2017)

مقابلات

- مقابلة مع الخبير في الجغرافيا السياسية "**David Gosset**" **على** "**RT france**" تحت عنوان:

Tensions Chine-Etats-Unis : «L'année 2017 pourrait être décrite comme à très grand risque politique»,20/1/2017.
https://francais.rt.com/opinions/32720-tensions-chine-etats-unis-annee-2017-etre-decrite-tres-grand-risque-politique

الفهرس

المقدمة..... 3

الفصل الأول: التنمية كجزء من الاستراتيجية الصينية الجديدة.....5

القسم الأول الاقتصاد سلاح في العلاقات الدولية.....6

الفقرة الأولى : التنمية... أداة من أدوات القوة الذكية.....6

البند الأول: التنمية: بداية اقتصادية... وصولاً إلى شمولية الميادين.....8

البند الثاني: تعدد أشكال القوة.....14

الفقرة الثانية: الليبرالية الجديدة بخصائص صينية.....20

البند الأول: أبرز المحطات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية.....24

البند الثاني: "جياتغ تسه مين" والتمثيلات الثلاث.....30

القسم الثاني: القدرات الصينية بين التراجع والتقدم.....38

الفقرة الأولى: جيوبوليتيك الصين داعم أم عائق لطريق الحرير الجديد؟.....39

البند الأول: أبرز مشاكل الصين مع جيرانها.....40

البند الثاني: الحاجة للنفط: أحيَت طريق الحرير.....47

البند الثالث: مشاكل الصين الداخلية: قنبلة مؤهلة للانفجار.....50

الفقرة الثانية: انفصام في رؤية الصين لنفسها ولرؤية الدول الأخرى لها.....53

البند الأول: نظرة الصين لذاتها ولطريق الحرير الجديد.....55

البند الثاني: الهيمنة الإقليمية مشروع حالي والهيمنة الدولية مشروع مؤجّل.....62

البند الثالث: تايوان: دراسة حالة تظهر تمسك الصين بنفوذها الإقليمي.....67

الفصل الثاني: طريق الحرير الجديد... طريق تعاون أم تنافس؟.....71

القسم الأول: طريق الحرير...طريق قديم جديد.....72
الفقرة الأولى: طريق الحرير القديم... ممر الحضارات.....73
البند الأول: 73
البند الثاني: تأثيرات طريق الحرير على الشعوب والحضارات.....76
الفقرة الثانية: طريق الحرير الجديد... نهضة العصر 86
البند الأول: طريق الحرير الجديد... وسيلة من القوة الذكية.....87
البند الثاني: إطلاق مبادرة طريق الحرير 90
القسم الثاني: مشاريع تنافسية على طريق الحرير الجديد 102
الفقرة الأولى: المشروعان الأميركي والروسي 103
البند الأول: الولايات المتحدة بين أوباما وترامب..... 103
البند الثاني: أهمية الموقع الروسي المطلّ على طرق الحرير 110
الفقرة الثانية: طريق الحرير: هيمنة اقتصادية أم أداة نفوذ سياسي عالمي؟.....116
البند الأول: نظام عالمي فوضوي وضبابي.....116
البند الثاني: الهيمنة الاقتصادية تولّد الهيمنة السياسية 118
الخاتمة 129
الملاحق.....131
لائحة المراجع.....134